الشبكة العربية للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات
Arabia CSR Network©



الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية و الاستدامة

— الدورة الـ19 - 2026 —

كتيب الفائزين

مطبوع على ورق معاد تدويره 100٪

جدول المحتويات

نبذة عن الشبكة 04
المقدمة 05
تاريخ تطور الجائزة 06
الدول المشاركة 07
تحليل المؤشرات لعام 2026 08

فئة المؤسسات الحكومية الكبيرة

هيئة كهرباء ومياه دبي (ديوا) 11

فئة المؤسسات الحكومية المتوسطة

دائرة الإسكان بالشارقة 13

فئة المؤسسات الحكومية الصغيرة

هيئة الفجيرة للبيئة 15
نادي الشارقة لرياضات الدفاع عن النفس 16
مركز عجمان للإحصاء 17

فئة الأعمال التجارية الكبيرة

شنايدر إلكتريك 19
مجموعة تريستار 20
شركة الخليج العربي للصناعات الحديدية 21

فئة الأعمال التجارية المتوسطة

مجموعة أطياب 23
كانباك الشرق الأوسط - شركة الشخص الواحد ذ.م.م. 24
لوسي الشرق الأوسط م.م.ح. 25
أوكيو للصناعات الأساسية 26

فئة الأعمال التجارية الصغيرة

مجموعة ترانسوورلد 28
مدينة لابوتيل العمالية 29
خرايف التمور 30

فئة الخدمات المالية

بنك أبو ظبي الأول 32

فئة قطاع الضيافة

فنادق فايف 34
فندق فايف - مؤسسة منطقة حرة 35
فندق موفنبيك جميرا بيتش 36
مركز دبي التجاري العالمي 37
فندق فايف قرية جميرا ذ.م.م. 38
فندق ستيلا دي ماري دبي مارينا 39
فندق فايف لوكس ذ.م.م. 40

فئة قطاع الرعاية الصحية

أستر دي إم للرعاية الصحية 42
جمعية الحسين – مركز الأردن للتدريب والدمج الشامل 43

فئة قطاع الإنشاءات

إنوفو _____ 45
مجموعة دتكو للإنشاءات _____ 46
مجموعةNMDC _____ 47
شركة الصين الحكومية للهندسة الإنشائية في الشرق الأوسط _____ 48

فئة قطاع السيارات

شركة كلداري إخوان _____ 50
شركة الشيراوي للمعدات _____ 51

فئة قطاع الطاقة

أرامكو السعودية - إدارة توزيع المنطقة الغربية _____ 53
شركة بترول الإمارات الوطنية (إينوك) ذ.م.م _____ 54
شركة الإمارات ديستريكت كولينج (إيميكول) ذ.م.م _____ 55
الشركة الوطنية للتبريد المركزي ش.م.ع. (تبريد) _____ 56

فئة المؤسسات الاجتماعية

جمعية أصدقاء لاعبي كرة القدم الخيرية _____ 58
مؤسسة عالم صافولا _____ 59
مؤسسة فلسطين للتنمية _____ 60
جمعية سفانة الخيرية للخدمات الصحية بحائل _____ 61

فئة قطاع التعليم

جامعة الخليل _____ 63
جامعة هيريوت وات دبي _____ 64

فئة الشراكات والتعاون

بلدية دبي _____ 66
نادي الشارقة لرياضات الدفاع عن النفس _____ 67
جمعية أصدقاء لاعبي كرة القدم الخيرية _____ 68
إيميرج المحدودة _____ 69
شركة المياه المعدنية بأولماس _____ 70
فندق ستيلا دي ماري دبي مارينا _____ 71
جمعية سفانة الخيرية للخدمات الصحية بحائل _____ 72
شركة فارنك للخدمات ذ.م.م. _____ 73

نبذة عن الشركات الراعية

ماكدونالدز الإمارات _____ 75
الشركة الصينية العامة للهندسة الإنشائية في الشرق الأوسط _____ 75

الخاتمة _____ 76

الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات
Arabia CSR Network©

نبذة عن الشبكة

الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي منصة تشاركية متعددة الأطراف تُعرض من خلالها مجموعة من الأنشطة على المؤسسات لتمكينها من تطبيق استراتيجيات وسياسات وممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة.

انطلقت الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في عام 2004، لتكون الرائدة في العالم العربي التي أرست دعائم شبكة متينة من المؤسسات الحكومية والخاصة على حد سواء، ممن تتبنى فكر الاستدامة. وبدأت رحلتها من دول مجلس التعاون الخليجي، وسرعان ما اتسعت دائرتها لتشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها.

ومن بين الأنشطة الأولى التي صممتها الشبكة كانت الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة ، والتي تم تدشينها في عام 2008. وتلاها المنتدى العربي للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة في عام 2010، والذي تحول إلى ملتقى عالمي يجمع نخبة من قادة الاستدامة والخبراء والممارسين من شتى بقاع الأرض.

كما تُصدر الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات سنويًا كتاب «دراسات الحالة لأفضل ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في العالم العربي»، وهو مرجع ثري بالمعلومات يُسلط الضوء على المؤسسات التي تفوقت كفائزين ومرشحين نهائيين في الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة.

وتقدم الشبكة خدمات استشارية في مراجعة وصياغة الرسالة والرؤية والاهداف واستراتيجية الاستدامة وتحليل الفجوات ونقاط القوة والضعف والفرص وإعداد تقارير الاستدامة. وهي مؤسسة موثوق بها أيضاً كجهة خارجية لتقديم خدمات التدقيق الخارجي المستقبل لتقارير الاستدامة.

هذا وقد كانت الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات رائدة في تطوير محتوى معرفي محلي حول المسؤولية الاجتماعية والاستدامة، واعترافاً بخبرتها، كانت أول كيان في منطقة الخليج العربي التي أصبحت رسمياً شريكاً تدريبياً محلياً لمعايير المبادرة العالمية لإعداد تقارير الإستدامة في الدول الناطقة بالعربية في منطقة الشرق الاوسط؛ وقدمت التدريب الوحيد المعتمد من معايير المبادرة العالمية باللغتين الإنجليزية والعربية لمدة عقد كامل.

كما طورت الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وقدمت دورات تدريبية أخرى حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بالتعاون مع المعهد الآسيوي للإدارة في الفليبين. وكذلك تُقدم الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حالياً مجموعة مختارة من الدورات التدريبية وورش العمل التي تركز على مختلف مراحل وجوانب تنفيذ المسؤولية الاجتماعية والاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة.

مجالات التخصص



المقدمة



د. حبيبة المرعشي

المؤسس و الرئيس التنفيذي

اختتمت الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة لعام 2026 دورتها التاسعة عشرة بنجاح، مواصلة بذلك مسيرة مبادرة تحظى باعتراف عالمي في مجال المسؤولية الاجتماعية والاستدامة. ويقدم هذا الكتيب صورة شاملة عن دورة هذا العام، وأبرز محطاتها، إلى جانب تسليط الضوء على المؤسسات التي تميزت في فئات الجائزة الستة عشر.

وشهدت الدورة التاسعة عشرة انخفاضًا نسبيًا في عدد المشاركات مقارنة بالدورة السابقة، في ظل الظروف الجيوسياسية غير المستقرة، ولا سيما الصراع في المنطقة وما ترتب عليه من تداعيات على الاقتصادات المحلية. ورغم صعوبة هذه الظروف، فقد تم اختيار نحو 70 طلب مشاركة للوصول إلى مرحلة تقييم لجنة التحكيم، كان44.5% منها لمشاركين يخوضون تجربة الجائزة للمرة الأولى. ويؤكد ذلك استمرار قدرة الجائزة على استقطاب المؤسسات من دول مجلس التعاون الخليجي والمشرق العربي وشمال أفريقيا، وتوفير منصة تتيح لها مشاركة تجاربها وخبراتها في مجال الاستدامة.

ويساعد استعراض مسيرة الجائزة، إلى جانب قراءة الاتجاهات والأنماط التي أفرزتها دوراتها المتعاقبة، على تكوين صورة أوضح عن تطور الاستدامة المؤسسية في المنطقة العربية الممتدة عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فلم يقتصر دور الجائزة على إبراز المؤسسات الرائدة في هذا المجال، بل أسهمت كذلك في ترسيخ معايير مرجعية إقليمية وإبراز أفضل الممارسات، مستندة إلى معايير تقييم دقيقة تجمع بين أبرز الأطر والمعايير والمبادئ العالمية.

وتشمل هذه المرجعيات المؤسسة الأوروبية لإدارة الجودة (EFQM)،المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد (UNGC)، ومعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UNSDGs)، إلى جانب تحالف المستثمرين العالميين من أجل التنمية المستدامة (GISD).

ويستعرض هذا الكتيب المؤسسات التي حققت أفضل النتائج خلال العام، كل بحسب الفئة التي شاركت فيها، ليقدم لمحة عن الممارسات والإنجازات التي ميزت أداءها.

وتعكس هذه النماذج اختلاف الأولويات والتحديات بين الدول والقطاعات والمؤسسات، لكنها تكشف في الوقت نفسه عن قواسم مشتركة تجمعها، من حيث الطموح والأهداف والإنجازات والتوجه نحو بناء مؤسسات أكثر مسؤولية واستدامة.

أما فصل الخاتمة، فيجمع أبرز ما كشفت عنه الدورة التاسعة عشرة من نتائج وتطورات واتجاهات ناشئة، ويقدم رؤية أوسع لمسار تطور ممارسات الاستدامة في المنطقة. كما يعكس ما تحقق من تقدم، والمجالات التي لا تزال تتطلب مزيدًا من الطموح والابتكار والعمل المشترك خلال المرحلة المقبلة.

نشيد بجميع المؤسسات المشاركة في الدورة التاسعة عشرة، فهم جميعاً أبطالٌ في مسيرة الاستدامة بغض النظر عن النتائج. ويجسّد التزامهم المستمر بالأعمال المسؤولة والنمو المستدام، لا سيما في ظل بيئة تشغيلية مليئة بالتحديات، الأهمية المتنامية للاستدامة باعتبارها جزءاً أساسياً من النجاح المؤسسي طويل الأمد.

وتدين الدورة التاسعة عشرة من الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة بالكثير لراعيها، ورعاتها، وشركائها الاستراتيجيين، والجهات الداعمة، والمشاركين، الذين يسهم التزامهم الجماعي في تعزيز مكانة هذه المنصة الإقليمية. ونواصل التزامنا بتوفير الفرصة للمؤسسات لقياس أدائها، والتميّز، والحصول على التقدير المستحق لريادتها في مجال الاستدامة. وأدعوكم إلى استكشاف مسارات النجاح الملهمة التي يوثّقها هذا الكتيّب، ويسعدني أن أقدّم لكم المؤسسات والشركات الفائزة والمتأهلة للنهائيات في الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة لعام 2026.

تاريخ تطور الجائزة

أُطلقت الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، إحدى أبرز مبادرات الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، في عام 2008 بهدف تقدير المؤسسات التي تظهر قيادة مسؤولة وتقدم إسهامات ملموسة في تحقيق التنمية المستدامة. وعلى مدى19 دورة، تطورت الجائزة من مبادرة إقليمية رائدة إلى معيار يحظى بمكانة راسخة في تقييم التميز في الاستدامة على مستوى العالم العربي.

وتعود البدايات إلى عام 2006، عندما أجرت الشبكة استطلاعًا للتعرف على واقع المسؤولية الاجتماعية والاستدامة لدى أعضائها في منطقة دول مجلس التعاون. ففي ذلك الوقت، كان مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في المنطقة يرتبط إلى حد كبير بالأعمال الخيرية والتبرعات والأنشطة المجتمعية. ورغم أن هذه الممارسات تعكس ثقافة متجذرة في المسؤولية تجاه المجتمع في العالم العربي، برزت الحاجة إلى تشجيع المؤسسات على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة بصورة أكثر منهجية في استراتيجياتها وعملياتها.

ومن هنا جاءت الجائزة استجابةً لهذه الحاجة. فقد بدأت بثلاث فئات فقط، ثم توسعت بالتوازي مع تطور ممارسات الاستدامة في المنطقة، لتضم اليوم16 فئة تراعي حجم المؤسسة والقطاع الذي تعمل فيه، بما يتيح للجهات ذات الهياكل والإمكانات المختلفة التنافس ضمن فئات تتناسب مع طبيعة أعمالها. كما تطورت معايير التقييم بالاستناد إلى أبرز المعايير والأطر الدولية، لتغطي مجالات تشمل الاستراتيجية والحوكمة والقيادة وإشراك أصحاب المصلحة والإدارة البيئية ورأس المال البشري والأثر المجتمعي والابتكار والأداء المؤسسي. وانطلاقًا من التنوع الذي يتميز به العالم العربي، تستقبل الجائزة طلبات المشاركة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وتتولى تقييمها لجنة مستقلة ثلاثية اللغة تضم خبراء محليين ودوليين. كما تخضع معايير الجائزة في كل دورة لمراجعة دقيقة لضمان استمرار مواكبتها للأولويات المتغيرة في مجال الاستدامة.

وظل الابتكار جزءًا أساسيًا من مسيرة تطور الجائزة. ففي عام 2010، تحولت جميع مراحلها إلى النظام الإلكتروني، بدءًا من التسجيل وتقديم الطلبات وصولًا إلى عملية التقييم. كما تنظم سنويًا ورشة تعريفية بالجائزة لمساعدة المشاركين على فهم المعايير والمتطلبات، ويحصل كل متقدم في نهاية الدورة على درجات لجنة التحكيم وملاحظاتها التفصيلية. وبذلك لا تقتصر المشاركة على المنافسة والفوز، بل تشكل فرصة للتقييم الذاتي ومقارنة الأداء والتعلم المؤسسي، تساعد الجهات المشاركة على التعرف على نقاط القوة والفجوات وفرص التحسين المستمر.

وتأتي الدورة التاسعة عشرة في عام 2026 في مرحلة بالغة الأهمية للمنطقة، في ظل مشهد متزايد التعقيد تفرضه حالة عدم اليقين الجيوسياسي، والضغوط الاقتصادية، والصراعات، والتحولات في العلاقات التجارية، وقضايا أمن الطاقة، واضطرابات سلاسل التوريد، إلى جانب تصاعد آثار تغير المناخ. وفي الوقت نفسه، تتزايد التوقعات تجاه المؤسسات فيما يتعلق بممارسات الأعمال المسؤولة، والعمل المناخي، والشفافية، والمسؤولية تجاه البيئة والمجتمع. وفي مثل هذه الظروف، يجب التأكيد على انه لا يمكن النظر إلى الاستدامة باعتبارها أولوية تقتصر على فترات الاستقرار والازدهار. بل تزداد أهمية القيادة المسؤولة والمرونة والتخطيط طويل المدى في أوقات عدم اليقين. وقد عكست المؤسسات المشاركة في دورة عام 2026 هذا الالتزام من خلال مواصلة الاستثمار في موظفيها ومجتمعاتها وإدارتها المسؤولة وأدائها البيئي والمجتمعي الفاعل، رغم ما تواجهه من تحديات في بيئة العمل.

كما تميزت طلبات المشاركة هذا العام بمستوى مرتفع، وتقاربت نتائج عدد من المؤسسات الرائدة بصورة استثنائية خلال المداولات النهائية للجنة التحكيم. ويعكس ذلك التطور المستمر في مستوى ممارسات الاستدامة في المنطقة، ويؤكد قناعة الشبكة بأن كل مؤسسة تختار الخضوع لعملية تقييم دقيقة ومراجعة أدائها والعمل على تطويره، تحقق قيمة حقيقية من تجربة المشاركة، بصرف النظر عن النتيجة النهائية. ومن ثلاث فئات في عام 2008 إلى ستة عشر فئة في عام 2026، يعكس تطور هذه الجائزة الى التحول الأوسع الذي شهدته المسؤولية الاجتماعية والاستدامة في العالم العربي. فعلى امتداد مسيرتها، واجهت الجائزة فترات من التباطؤ الاقتصادي، وجائحة عالمية، وحالة من عدم اليقين الجيوسياسي، إلى جانب التحولات المتسارعة في متطلبات الاستدامة، واستمرت في التطور مع الحفاظ على غايتها الأساسية، الا وهو: تشجيع المؤسسات على القياس والتعلم والتطوير ورفع مستوى أدائها بصورة مستمرة.

وبعد تسع عشرة دورة، تواصل جوائز الأوسكار الخضراء في المنطقة العربية الاحتفاء ليس فقط بالتميز، بل كذلك بما تتمتع به مؤسسات المنطقة من مرونة وطموح وإصرار على دفع مسيرة التنمية المستدامة إلى الأمام.

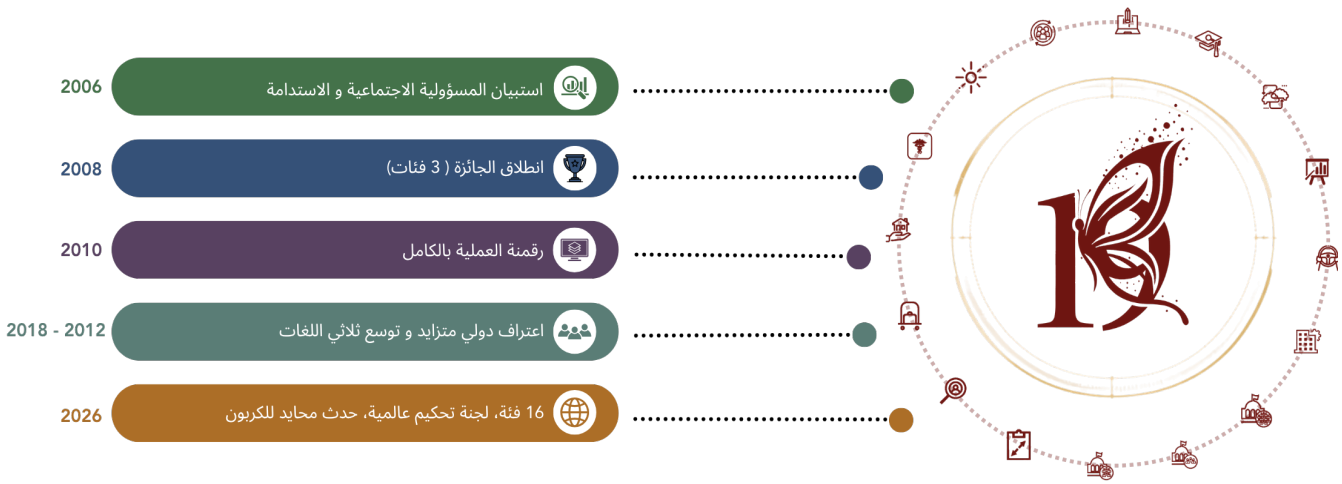

الدول المشاركة



القطاعات

- قطاع السيارات
- الخدمات المصرفية والمالية
- خدمات التموين والأغذية
- الإنشاءات
- الإنشاءات والهندسة
- مجموعة شركات متنوعة الأنشطة
- التعليم
- المعدات الكهربائية وتقنيات الطاقة
- الطاقة
- إدارة الطاقة والتكنولوجيا الصناعية
- الهندسة والإنشاءات والبنية التحتية للطاقة
- الهندسة والإنشاءات والبنية التحتية البحرية
- الهندسة البيئية والبحرية
- الفعاليات والمعارض والضيافة
- إدارة المرافق
- الأغذية والزراعة
- الأغذية والمشروبات: المياه المعبأة
- تصنيع الأغذية والمشروبات
- القطاع الحكومي / الخدمات العامة
- الرعاية الصحية
- الضيافة والسياحة
- المعدات الصناعية والهندسة
- الخدمات اللوجستية وسلسلة إمداد الطاقة
- الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد

- التصنيع
- القطاع غير الربحي / المنظمات غير الحكومية
- النفط والغاز / خدمات الحفر
- التطوير العقاري
- إعادة التدوير والمعادن
- خدمات الانتقال والتنقل
- الطاقة المتجددة / الطاقة الشمسية
- المؤسسات الاجتماعية
- الرياضة
- التكنولوجيا
- السفر والترفيه
- المرافق العامة: التبريد المركزي
- المرافق العامة: الكهرباء والمياه
- إدارة النفايات والخدمات البيئية

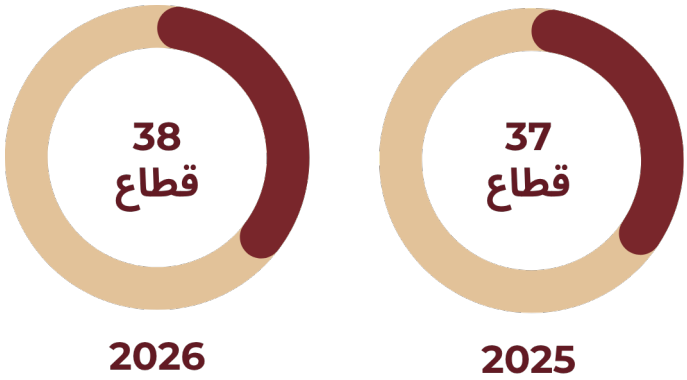

تحليل المؤشرات لعام 2026

جاءت الدورة التاسعة عشرة من الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة في ظل ظروف إقليمية صعبة اتسمت بعدم الاستقرار الجيوسياسي، والضغوط الاقتصادية، وتحديات التشغيل، وهو ما انعكس بطبيعة الحال على مستويات المشاركة في عام 2026. ومع ذلك، أظهرت هذه الدورة قدرة واضحة على الصمود، إذ واصلت المؤسسات الاستثمار في تقييم أدائها ومقارنته بالمعايير المرجعية، وتعزيز الشفافية، وتطوير ممارسات الأعمال المسؤولة رغم التحديات المحيطة. وسجلت دورة عام 2026، 128 تسجيلًا و70 طلب مشاركة مكتملًا، مقارنة بـ141 تسجيلًا و109 طلبات مشاركة في عام 2025. كما تراجع عدد الدول المشاركة من10 دول في عام 2025 إلى 6 دول في عام 2026، في انعكاس للظروف الصعبة التي أثرت في عدد من دول المنطقة العربية. وفي المقابل، شكل المشاركون الجدد44.5% من إجمالي المشاركين، وهو مؤشر إيجابي على استمرار الجائزة في استقطاب مؤسسات تسعى إلى تقييم ممارساتها وتطوير مسيرتها في مجال الاستدامة.

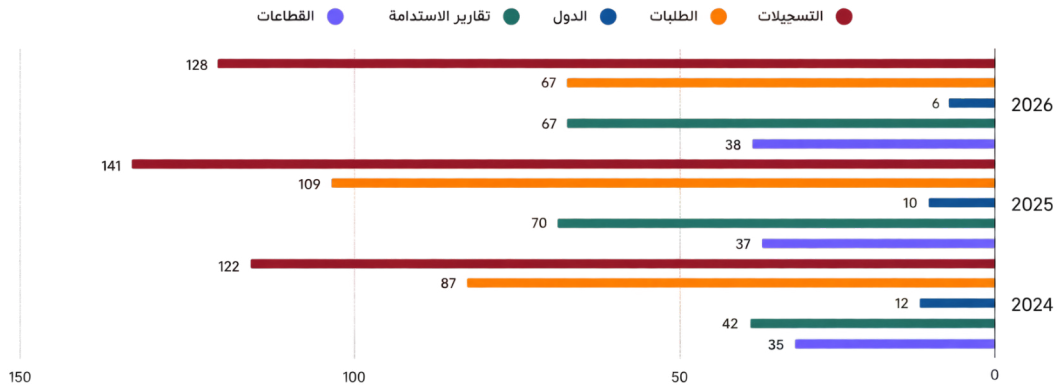

وفي الوقت الذي تراجعت فيه المشاركة من حيث العدد والنطاق الجغرافي، واصل التنوع القطاعي نموه ليصل إلى 38 قطاعًا في عام 2026، مقارنة بـ37 قطاعًا في عام 2025 و35 قطاعًا في عام 2024. ويمثل ذلك أعلى مستوى من التمثيل القطاعي خلال السنوات الثلاث، ويشير إلى اتساع نطاق تبني ممارسات الاستدامة لتشمل مجموعة متزايدة من الأنشطة الاقتصادية، وعدم اقتصارها على القطاعات التي ارتبطت تقليديًا بقضايا البيئة والمجتمع والحوكمة.

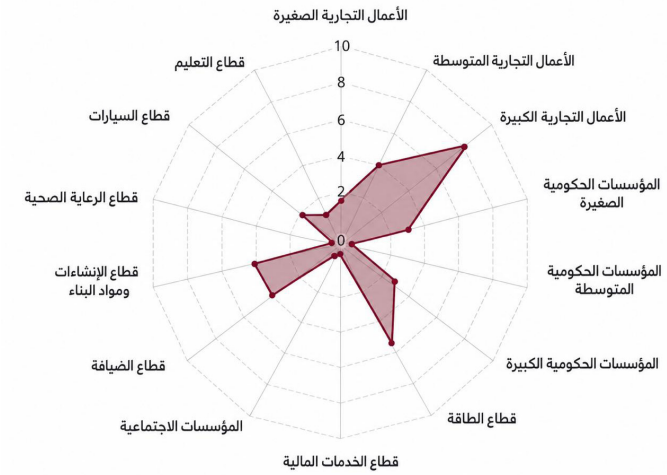

ومن أبرز المؤشرات الإيجابية في دورة عام 2026 ارتفاع مستوى جودة طلبات المشاركة. فقد أظهرت تقييمات لجنة التحكيم أن الدرجات الإجمالية كانت أعلى من الدورة السابقة، بما يعكس تطورًا في مستوى الطلبات ونضجًا أكبر في ممارسات الاستدامة التي عرضتها المؤسسات المشاركة. وبرزت المنافسة بشكل خاص في قطاع الضيافة، حيث تقاربت درجات المؤسسات المتقدمة بصورة لافتة خلال مراحل التقييم النهائية، في مؤشر على تطور مستوى ممارسات الاستدامة داخل القطاع في المنطقة وازدياد المنافسة بين مؤسساته.

وتكشف هذه النتائج عن فارق مهم بين حجم المشاركة ومستواها. ففي حين أدت الظروف الجيوسياسية إلى انخفاض أعداد التسجيلات والطلبات والدول المشاركة، واصلت المؤسسات التي شاركت العمل على تطوير أدائها. ومن اللافت أن غالبية تقارير الاستدامة المقدمة جاءت من المؤسسات ضمن فئة الشركات الكبيرة، تلتها المؤسسات في فئة قطاع الطاقة مما يشير إلى أن إعداد تقارير الاستدامة أصبح أكثر رسوخاً ضمن ممارسات الحوكمة والمساءلة والتخطيط الاستراتيجي لدى المؤسسات الكبرى والفئات الأخرى الخاصة بقطاعات معينة. ويشكل ارتفاع درجات التقييم، واستمرار إصدار تقارير الاستدامة بمستويات قوية، واتساع التمثيل القطاعي، إلى جانب النسبة الكبيرة من المشاركين الجدد، مؤشرات على أن الاستدامة لا تزال أولوية استراتيجية حتى في فترات عدم اليقين.

وتقدم نتائج عام 2026 صورة واضحة عن هذا الواقع. فرغم تأثر حجم المشاركة وانتشارها الجغرافي بالظروف الإقليمية، لم يتراجع التزام المؤسسات المشاركة بمواصلة التقدم. فقد سجلت الدورة درجات تقييم أعلى، وبلغ عدد القطاعات الممثلة38 قطاعًا، فيما بلغ عدد تقارير الاستدامة 33 تقريرًا، إلى جانب استمرار استقطاب نسبة مرتفعة من المشاركين الجدد.

الشبكة العربية للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات
Arabia CSR Network©



الدورة الـ19
الفائزون

فئة المؤسسات الحكومية الكبيرة





الفائز الأول

فئة المؤسسات الحكومية الكبيرة

هيئة كهرباء ومياه دبي (ديوا)
دولة الإمارات العربية المتحدة

هيئة كهرباء ومياه دبي
Dubai Electricity & Water Authority

تسترشد هيئة كهرباء ومياه دبي (ديوا) برؤيتها بأن تكون مؤسسة رائدة عالميًا مستدامة ومبتكرة ملتزمة بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050. ومنذ تأسيسها عام 1959، شكلت هذه الرؤية أساسًا لتطور أعمالها، واكتسبت أهمية إضافية مع إدراج أسهم الهيئة في سوق دبي المالي في أبريل 2022. وتترجم ديوا هذا التوجه من خلال خارطتها الاستراتيجية التي تضم 19 هدفًا مؤسسيًا تغطي الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة 6 و7 و8 و9 و12 و13، بما يتماشى مع استراتيجية دبي للطاقة النظيفة 2050. وتقوم إدارة الاستدامة والمخاطر في الهيئة على منظومة واضحة للمساءلة والمتابعة، إذ تشرف لجنة المخاطر والمرونة المؤسسية، برئاسة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي، على إدارة المخاطر وفق ISO 31000 وISO 22301 وBS 11200، فيما تتيح منصة SAP GRC متابعة المخاطر بصورة فورية. وعلى مستوى مجلس الإدارة، تخضع إدارة التغير المناخي والاستدامة للإشراف المباشر، وتتولى تنسيق وإدارة بيانات الاستدامة المستخدمة في إعداد التقرير السنوي للهيئة، إلى جانب تطبيق متطلبات ISO 37301 وISO 37001 .

كما ترتبط أهداف الاستدامة مباشرة بأداء القيادات والموظفين. فمن خلال نظام إدارة أداء الموظفين، يتم تقييم النواب التنفيذيين للرئيس وفق مؤشرات خاصة بقطاعاتهم تشمل خفض الانبعاثات وكفاءة الطاقة ودمج الطاقة المتجددة. ثم تنعكس هذه المؤشرات على أهداف الموظفين الفردية وفق منهجية SMART، بما يربط الأداء اليومي بالأهداف الأوسع للهيئة في الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويشكل مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية أحد أبرز محاور التحول في مزيج الطاقة لدى ديوا. ففي عام 2025، بلغت قدرته الإنتاجية 3,860 ميغاواط، بما يعادل 21.5% من إجمالي القدرة الإنتاجية للهيئة، فيما تستهدف ديوا تجاوز 8,000 ميغاواط بحلول عام 2030.

وأظهرت نتائج عام 2025 تقدمًا ملموسًا في كفاءة العمليات، حيث تحسنت الكفاءة بنسبة 49.26% مقارنة بخط الأساس لعام 2006، وأسهم ذلك في خفض 13.10 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. كما بلغت كثافة الانبعاثات الكربونية 0.3833 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل ميغاواط/ساعة، فيما تجاوز إنتاج الهيدروجين الأخضر 100 طن. ويظهر مستوى الكفاءة كذلك في شبكات الكهرباء والمياه. فقد بلغت نسبة الفاقد في نقل وتوزيع الكهرباء 2%، ونسبة الفاقد في شبكات المياه 4.4%، وهما من بين أدنى المعدلات عالميًا. وبين عامي 2013 و2025، أسهمت هذه الجهود في توفير39.9 مليار جالون من المياه.

وفي إطار توجهها نحو الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد، طورت ديوا عام 2023 استراتيجية للاقتصاد الدائري تعد من أوائل الاستراتيجيات من نوعها في المنطقة. وتشمل خمسة محاور، من بينها التصميم الدائري، وتحسين الاستفادة من الأصول من خلال الصيانة التنبؤية، وإعادة تدوير غاز SF6. كما يخضع تقرير البصمة الكربونية للتحقق المستقل وفق ISO 14064-3 منذ إنشاء نظام الرصد والإبلاغ والتحقق الخاص بالهيئة عام 2012. ويمتد هذا النهج إلى بيئة العمل والصحة والسلامة، حيث تطبق الهيئة نظام إدارة متكامل ومعتمد وفق ISO 45001 وISO 9001 وISO 14001 وISO 39001 . كما تستخدم وحدات إدارة البيئة والصحة والسلامة ضمن نظام SAP S/4HANA لمتابعة الحوادث وإدارتها بصورة فورية.

وفي عام 2025، حصلت ديوا على «سيف الشرف» من مجلس السلامة البريطاني للمرة الثامنة عشرة، كما سجلت 96.16% في تدقيق الصحة والسلامة من فئة الخمس نجوم. وتتم متابعة تظلمات الموظفين من خلال لجنة مخصصة، حيث تم تسجيل32 حالة خلال عام 2025، فيما توفر الهيئة خطًا خاصًا للأخلاقيات وتطبيقًا ذكيًا للإبلاغ عن المخالفات. وتولي ديوا اهتمامًا خاصًا بالشمول وتهيئة بيئة العمل لأصحاب الهمم. وقد بلغت نسبة سعادة الموظفين من أصحاب الهمم 100% للعام الرابع على التوالي، بدعم من مبادرة «تمكين العقول» وعدد من الحلول التي تسهل الوصول، من بينها شاشات برايل الذكية ولوحات Dot Pad اللمسية. أما على مستوى المجتمع، فتحدد الهيئة أولويات استثماراتها المجتمعية وفق الاحتياجات الاجتماعية والتوجيهات الحكومية. ومن بين أبرز المبادرات «لأجيالنا القادمة»، التي وزعت 2,500 حقيبة مدرسية على طلبة من الأسر محدودة الدخل في عام 2024، مقارنة بـ1,700 حقيبة في عام 2023. وفي داخل الهيئة، بلغ مؤشر ثقافة الاستدامة بين الموظفين 92.67% في عام 2025.

وساهمت في دعم هذه الثقافة36 جلسة من برنامج Sustainability Connect شارك فيها 3,891 شخصًا، إلى جانب برنامج لزراعة أشجار القرم شارك فيه381 متطوعًا قدموا ما مجموعه 762 ساعة تطوعية. ويشكل الابتكار أحد الأدوات التي تعتمد عليها ديوا لدعم أهدافها المستقبلية. فمن خلال إطار «تخيّل، صمّم، نفّذ»، تربط الهيئة تطوير الأفكار بأجندتها للوصول إلى الحياد الكربوني بحلول 2050. وتشمل التطبيقات الناتجة عن هذا التوجه استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات توليد الطاقة والاستفادة من الطباعة ثلاثية الأبعاد في إنتاج قطع الغيار. ومع استمرار دبي في العمل نحو الوصول إلى 100% من الطاقة النظيفة بحلول عام 2050، تعتمد ديوا على القياس والتحقق المستقل لمتابعة تقدمها. فمنذ عام 2016، يخضع تقرير الاستدامة لتأكيد خارجي سنوي من دي إن في (DNV) وفق معيار ISAE 3000، ويتم إعداده وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وبما يتوافق مع مبادىء الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

> يجسّد إعلان عام 2026 عاماً للأسرة في دولة الإمارات العربية المتحدة تحت شعار «نماء وانتماء» رؤية القيادة الرشيدة لبناء مجتمع متماسك ومزدهر. وانطلاقاً من مسؤوليتنا المجتمعية، نؤمن بأن دور المؤسسات لا يقتصر على تأدية مهامها في القطاعات التي تُعنى بها، بل يتعداه ليكون عنصراً إيجابياً فاعلاً في المجتمع، يمثل رافداً حقيقياً لجهود التنمية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتأتي مشاركتنا في هذه الجائزة المرموقة لإبراز ما حققته الهيئة من إنجازات ومبادرات نوعية في مجالات الطاقة النظيفة، وكفاءة الموارد، وتمكين المجتمع، والابتكار في الخدمات، بما يتماشى مع رؤية وتوجيهات قيادتنا الرشيدة. وبين عامي 2013 و2025، أطلقنا 496 مبادرة مجتمعية، وقدّم موظفو الهيئة 470,270 ساعة تطوعية، وقد بلغت نسبة سعادة المجتمع عن الهيئة 95% العام الماضي.
>
> **معالي/ سعيد محمد الطاير**
> العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي لهيئة كهرباء ومياه دبي

فئة المؤسسات الحكومية المتوسطة





تقدير خاص

فئة المؤسسات الحكومية المتوسطة

دائرة الإسكان بالشارقة

دولة الإمارات العربية المتحدة

تضع دائرة الإسكان بالشارقة الاستدامة موضع التطبيق العملي في مشاريعها، ويبرز ذلك من خلال استخدام الخرسانة الخضراء في البناء. ويقوم هذا التوجه على استبدال جزء من الأسمنت البورتلاندي بمواد أقل أثرًا على البيئة، مثل حبيبات خبث الحديد والرماد المتطاير وغبار السيليكا، مع الحفاظ على المتطلبات الإنشائية وسلامة المباني.

ويساعد هذا الأسلوب على تقليل الاعتماد على الأسمنت التقليدي، وخفض استهلاك الطاقة والانبعاثات المرتبطة بإنتاجه، إلى جانب تحسين الخصائص الإنشائية والبيئية للمساكن الحكومية. ومنذ تأسيسها عام 2010، تربط الدائرة هذا التوجه برسالتها الرامية إلى تعزيز الاستقرار الأسري من خلال خدمات إسكانية مستدامة ومبتكرة.

وتتمحور أولويات الدائرة الاستراتيجية حول استقرار الأسرة، وتوفير السكن المستدام، والابتكار، والشراكات، والأداء المؤسسي، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وتتحول هذه الأولويات إلى خطط ومبادرات تنفيذية على المستويين المحلي والوطني. كما تتابع الدائرة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في قطاع الإسكان، بما في ذلك التطورات في مواد البناء منخفضة الانبعاثات وتقنيات البناء المستدام، للاستفادة منها في وضع استراتيجياتها ومشاريعها المستقبلية.

وتدخل المخاطر المرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة ضمن منظومة إدارة المخاطر المؤسسية وخطط استمرارية الأعمال. وتشمل الجوانب البيئية الانبعاثات واستهلاك الموارد، فيما تغطي الجوانب الاجتماعية سلامة المستفيدين وجودة المساكن، وتشمل الحوكمة الالتزام بالمواصفات والعقود وإدارة الموردين. وتتم متابعة أداء الاستدامة والمسؤولية المؤسسية بصورة دورية ورفع نتائجه إلى الإدارة العليا. وتشمل المراجعات مؤشرات الأداء البيئي والاجتماعي، ومستويات الالتزام، إلى جانب النتائج المالية ومخرجات تنفيذ المشاريع الإنشائية. كما تتوزع مسؤوليات البيئة والمجتمع والحوكمة على الإدارات المختصة، وتتم متابعة التنفيذ من خلال التقارير الدورية والتسلسل الإداري وصولًا إلى القيادة العليا.

وتحرص الدائرة على إشراك مختلف الأطراف المرتبطة بعملها، ومن بينهم المواطنون والجهات الحكومية والمقاولون والاستشاريون والموردون والموظفون والشركاء الاستراتيجيون. ويتم التواصل معهم من خلال الاستبيانات، ومجالس المتعاملين، والاجتماعات التنسيقية، وورش العمل، واللجان المشتركة. كما توفر الدائرة قنوات متعددة للتواصل تشمل الموقع الإلكتروني ومركز الاتصال ومنصات التواصل الاجتماعي واللقاءات المباشرة الأسبوعية. وتتلقى الدائرة الشكاوى والمقترحات عبر قنوات رسمية، ويتم التعامل معها ومتابعتها ضمن الإجراءات المعتمدة، فيما يقاس رضا المتعاملين بصورة دورية وتستخدم النتائج في تطوير الخدمات وتحسين تجربة المستفيدين.

وفي بيئة العمل، تستند الدائرة إلى تشريعات العمل في دولة الإمارات وأنظمة حكومة الشارقة التي تكفل تكافؤ الفرص وعدم التمييز وبيئة عمل آمنة. كما تتوفر للموظفين قنوات سرية لتقديم الشكاوى والتظلمات من خلال الموارد البشرية، ونظام إلكتروني مخصص، إلى جانب إمكانية التواصل المباشر مع الإدارة. وتطبق الدائرة سياسة عدم التسامح مع الفساد والرشوة وإساءة استخدام السلطة وتضارب المصالح، مدعومة بقنوات للإبلاغ، وآليات للرقابة الداخلية، ومدونة سلوك يتم تعريف الموظفين بها. كما تمتد متطلبات الصحة والسلامة المهنية، وتقييم المخاطر بصورة دورية، وخطط الاستجابة للطوارئ إلى المقاولين والموردين العاملين في مشاريع الدائرة.

ويشكل الابتكار جزءًا من تطوير الخدمات والمشاريع، سواء من خلال الخدمات الرقمية وتبسيط إجراءات المتعاملين، أو عبر التحسينات في أساليب البناء، ومن بينها مبادرة الخرسانة الخضراء. وتقاس نتائج هذه الحلول من خلال مؤشرات تشمل جودة الخدمة، والوقت والموارد التي يتم توفيرها، ومستوى رضا المتعاملين. وفي الوقت نفسه، لا تزال الدائرة تعمل على تطوير عدد من الجوانب المتعلقة بالإدارة والإفصاح البيئي. فهي لم تعتمد حتى الآن نظامًا مستقلًا لإعداد تقارير انبعاثات غازات الدفيئة، أو نظام إدارة بيئية وفق ISO 14001، أو تقارير استدامة متوافقة مع معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، ولكنها تعد هذه المجالات ضمن الأعمال الجاري تطويرها.

أما الاستثمارات المجتمعية، فتوجه بصورة أساسية نحو دعم استقرار الأسرة وجودة الحياة، ويتم اختيار المبادرات وفق معايير تشمل أثرها في المجتمع، واحتياجات المستفيدين، وإمكانية بناء شراكات مستدامة مع الجهات الحكومية والخاصة. كما تمنح الأولوية للشراكات التي تسهم في تمكين الشباب والنساء من خلال التدريب ونقل المعرفة. وحتى الآن، اعتمدت رحلة دائرة الإسكان بالشارقة في مجال الاستدامة بصورة أكبر على الابتكار العملي في الخدمات والمشاريع، مع استمرارها في تطوير الأطر الرسمية للإدارة البيئية والإفصاح. ويوفر هذا المسار أساسًا يمكن البناء عليه لتطوير منظومة أكثر تنظيمًا لقياس الأداء البيئي وإدارته في المرحلة المقبلة. ومع مواصلة تطوير أطر القياس والإفصاح، تسعى الدائرة إلى تعزيز تكامل الاستدامة مع التخطيط الإسكاني والخدمات المؤسسية. ويتيح هذا التوجه توسيع أثر الابتكار في المشاريع السكنية ودعم جودة الحياة والاستقرار الأسري على المدى الطويل.

> في دائرة الإسكان بالشارقة، نؤمن بأن الاستدامة مسؤولية مؤسسية وأسلوب عمل ينعكس في خدماتنا ومشاريعنا وشراكاتنا. ونعمل على توفير حلول إسكانية مبتكرة ومستدامة تعزز استقرار الأسرة المواطنة، مع الالتزام بالحوكمة والابتكار والمسؤولية المجتمعية وحماية البيئة. ونواصل تطوير أعمالنا بما يواكب أفضل الممارسات، ويسهم في تحقيق رؤية إمارة الشارقة في بناء مجتمع أكثر استدامة وجودة حياة.
>
> **الدكتور/ أحمد راشد النقبي**
> مدير إدارة الاتصال الحكومي في دائرة الإسكان

فئة المؤسسات الحكومية الصغيرة





الفائز الأول (مناصفة)

فئة المؤسسات الحكومية الصغيرة

هيئة الفجيرة للبيئة
دولة الإمارات العربية المتحدة

هيئة الفجيرة للبيئة
FUJAIRAH ENVIRONMENT AUTHORITY

تحظى الأجندة البيئية لإمارة الفجيرة بدعم مباشر من القيادة، إذ يترأس مجلس إدارة هيئة الفجيرة للبيئة سمو الشيخ محمد بن حمد الشرقي، ولي عهد الفجيرة. ومنذ تأسيسها عام 2018، تتولى الهيئة مسؤولية الإشراف على عدد من الملفات البيئية الرئيسية في الإمارة، مسترشدة برؤيتها «بيئة مستدامة لحياة أفضل». وتشمل أعمالها مراقبة جودة الهواء، وحماية البيئة البحرية، وإدارة محمية وادي الوريعة في إطار اتفاقية رامسار، بما يعزز دورها كجهة محورية في حماية البيئة وإدارة مواردها في الإمارة.

وتعمل الهيئة على تطوير قياس بصمتها الكربونية والحد منها، حيث سجلت انبعاثات أسطول مركباتها في عام 2024 نحو 259,683 كيلوجرامًا من ثاني أكسيد الكربون نتيجة استهلاك112,417 لترًا من الوقود. وفي إطار خطتها لإعداد تقرير متكامل للبصمة الكربونية، تعمل على استبدال مركبات الأسطول تدريجيًا بمركبات هجينة أو كهربائية. وفي مجال إدارة النفايات الخطرة، أشرفت الهيئة على معالجة 16,513 طنًا، جرى توجيه 12,243 طنًا منها، أي أكثر من 74%، إلى إعادة التدوير وإعادة الاستخدام بدلًا من الحرق. كما تدير شبكة لمراقبة جودة الهواء تضم سبع محطات، مع استهداف خفض حالات تجاوز الحدود المحددة بنسبة 20% بحلول عام 2026.

ولتوسيع مشاركة المجتمع في إعادة التدوير، تطبق الهيئة برنامجًا لآلات ذكية لاسترجاع العبوات البلاستيكية والمعدنية في المدارس ومراكز التسوق. ويعتمد البرنامج على نظام نقاط تحفيزي يكافئ المشاركين على فرز هذه المواد من المصدر، بما يشجع على تبني ممارسات أكثر مسؤولية في التعامل مع النفايات. وتدعم هذه الجهود أنظمة إدارة معتمدة وفق ISO 14001 وISO 45001 وISO 31000، إلى جانب الاسترشاد بمبادئ ISO 26000، وتخضع جميعها لعمليات تدقيق مستقلة بصورة دورية. كما تعد الهيئة تقارير الاستدامة وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، وقد أصدرت تقارير لعامي 2022 و 2024، مع التوجه إلى إصدارها سنويًا في المرحلة المقبلة. أما البيانات المالية فتخضع لتدقيق مستقل من إدارة الرقابة المالية في الديوان الأميري.

وتحدد الهيئة أولوياتها في مجال الاستدامة من خلال تقييم للأهمية الجوهرية وفق إرشادات GRI، فيما تتولى لجان متخصصة لكل من الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة متابعة هذه الملفات ورفع تقاريرها مباشرة إلى المدير العام أو مجلس الإدارة.

وعلى مستوى بيئة العمل، تشكل النساء 43.75% من إجمالي القوى العاملة، ويتولين أربعة من أصل ستة مناصب إشرافية عليا، مع ضمان المساواة الكاملة في الأجر للوظيفة نفسها. كما يمتد العمل التوعوي للهيئة إلى أكثر من30 مدرسة من خلال برنامج السفراء البيئيين، فيما تقدم حملات التوعية باللغات العربية والإنجليزية والأردية للوصول إلى مختلف فئات السكان والعمال. وفي جانب النزاهة، وصلت سياسة مكافحة الفساد إلى مراحلها النهائية للاعتماد، كما توفر الهيئة قنوات لتلقي الشكاوى والتظلمات، من بينها بوابة إلكترونية مخصصة، مع الالتزام بالتحقيق في الملاحظات والرد عليها خلال إطار زمني محدد.وتستند الهيئة كذلك إلى شبكة تضم أكثر من 70 جهة شريكة محليًا ودوليًا. وتشمل هذه الشراكات التعاون مع الصندوق العالمي للطبيعة (WWF) في حماية الشعاب المرجانية والسلاحف، ومع مركز الفجيرة للبحوث في مراقبة البيئة البحرية، إلى جانب التعاون مع مصانع الأسمنت للاستفادة من النفايات غير القابلة لإعادة التدوير وتحويلها إلى وقود بديل.

وامتد حضور الهيئة إلى مبادرات إقليمية ودولية، حيث رشحت وزارة البيئة اثنين من موظفيها للمشاركة في لجنة استشارية تابعة لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر. كما تتعاون الهيئة مع مبادرة ستوكهولم للمياه للحد من تسرب المواد البلاستيكية إلى المحيطات، بما يوسع نطاق مساهمتها البيئية إلى ما يتجاوز حدود الإمارة. وفي مجال الابتكار، تختبر الهيئة عددًا من الحلول قبل التوسع في تطبيقها، من بينها مشروع آلات استرجاع العبوات ومنصة «هولو ماريـن» الرقمية للتوعية البيئية. ويتم قياس أداء هذه المبادرات من خلال مؤشرات الاستخدام ومستويات المشاركة، ليتم توسيع نطاقها عندما تثبت النتائج جدواها.

كما تعمل الهيئة خلال هذا العام على إعداد أول تقرير لحالة البيئة في إمارة الفجيرة، إلى جانب إطار استراتيجي للحياد المناخي. ويمثل ذلك انتقالًا من تنفيذ مبادرات متفرقة إلى بناء مسار أطول مدى لخفض الانبعاثات، بما يتماشى مع هدف دولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050.

وعلى المستوى الإقليمي، شاركت قيادة الهيئة في الاجتماع العربي للمحيط الحيوي، وأسهمت في دعم إضافة خمس محميات عربية إلى الشبكة الدولية لمحميات المحيط الحيوي ضمن برنامج «الإنسان والمحيط الحيوي» ومع العمل على استكمال الإطار الاستراتيجي للحياد المناخي وأول تقرير لحالة البيئة في الإمارة، تتجه الهيئة إلى جمع أنظمة الإدارة المعتمدة والمستهدفات البيئية القابلة للقياس ضمن نهج أكثر تنظيمًا واستمرارية لإدارة البيئة في الفجيرة. وتواصل الهيئة تطوير نهج أكثر تكاملًا يربط بين حماية الموارد، وخفض الانبعاثات، بما يدعم أولويات الفجيرة البيئية ومستهدفات دولة الإمارات للحياد المناخي. ويترجم هذا التوجه إلى سياسات وممارسات بيئية أكثر فاعلية واستدامة على مستوى الإمارة.

> في هيئة الفجيرة للبيئة، نؤمن بأن الاستدامة مسؤولية مؤسسية راسخة ومبدأ أساسي يوجه عملنا. نلتزم بحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز الحوكمة البيئية، وبناء شراكات فاعلة تحقق أثراً ملموساً. ومن خلال الابتكار والتوعية والتعاون، نعمل على دعم توجهات دولة الإمارات في الاستدامة، والمساهمة في بناء مستقبل أكثر مرونة ومسؤولية واستدامة لإمارة الفجيرة ومجتمعها.
>
> **سعادة المهندسة/ أصيلة عبدالله المعلا**
> مدير عام هيئة الفجيرة للبيئة



الفائز الأول (مناصفة)

فئة المؤسسات الحكومية الصغيرة

نادي الشارقة لرياضات الدفاع عن النفس

دولة الإمارات العربية المتحدة

منذ تأسيسه عام 2015، يعمل نادي الشارقة لرياضات الدفاع عن النفس على توفير بيئة رياضية آمنة وشاملة ومستدامة للأطفال والشباب وأصحاب الهمم وكبار السن، مع ربط برامجه بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والأجندة الوطنية لإمارة الشارقة. ويصف النادي نفسه بأنه أول نادٍ رياضي متخصص على مستوى العالم يطبق نظام إدارة متكاملًا يجمع بين ISO 9001 وISO 14001 وISO 45001

وتدعم هذا التوجه منظومة حوكمة تضم ثلاث لجان دائمة هي لجنة الاستدامة، واللجنة الثقافية والمجتمعية، ولجنة الحوكمة، وترفع جميعها تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة. ويرأس المدير التنفيذي لجنة الاستدامة، فيما تدرج أعمالها ضمن جدول اجتماعات مجلس الإدارة كل ثلاثة أشهر. كما يتابع النادي أداءه من خلال 19 مؤشر أداء رئيسي تتم مراجعتها ربع سنويًا، وقد بلغت تقييمات الحوكمة الصادرة عن الجهات الرقابية 95%.

وفي الجانب البيئي، يركز النادي على إعادة التدوير وإعادة استخدام الموارد من خلال مبادرات من بينها «النادي الأخضر» و«مركز تدريب خالٍ من النفايات الضارة». وبالتعاون مع بيئة، تمت إعادة تدوير 4,000 عبوة بلاستيكية، كما أعيد استخدام 200 بساط رياضي لتغطية الجدران، ما حقق وفورات تجاوزت 85 ألف درهم. كما نجح النادي في خفض متوسط الاستهلاك اليومي للكهرباء إلى 28.8 وحدة، والمياه إلى 18.1 وحدة. ويوفر برنامج للنقل الجماعي خدماته لـ 406 لاعبين، أي نحو 40% من أعضاء النادي، ويعزو النادي إليه خفض الانبعاثات المرتبطة بالتنقل بنسبة مماثلة تقريبًا.

كذلك تم تركيب 10 وحدات إنارة تعمل بالطاقة الشمسية وتحويل الإضاءة بالكامل إلى تقنية LED، فيما يستهدف النادي خفض إجمالي انبعاثاته بنسبة 20% بحلول عام 2030 والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام 2050. وعلى المستوى المجتمعي، نفذ النادي 147 مبادرة خلال عام 2025. وشملت هذه الجهود ورشًا لمكافحة التنمر استفاد منها أكثر من 250 طالبًا وطالبة، إلى جانب برنامج «فيتنس غرام» الذي يتناول مشكلة السمنة لدى الأطفال. كما تم دمج ثمانية أطفال من إحدى دور الرعاية الاجتماعية في المخيم الصيفي، وتعيين مدرب متخصص في رياضة التايكوندو لأصحاب الهمم، فضلًا عن تأسيس مجلس لأولياء الأمور لإشراك الأسر في عملية اتخاذ القرار داخل النادي.

ويبلغ مستوى رضا الموظفين 96.5%، فيما أفاد النادي بعدم تسجيل أي حالات لعمالة الأطفال أو التمييز أو الحوادث الجسيمة في مكان العمل خلال السنوات الثلاث الماضية. كما أسهم نموذج الاستثمار المجتمعي والشراكات في تحقيق نتائج مالية وتشغيلية واضحة. ويضم هذا النموذج 13 شريكًا استراتيجيًا، إلى جانب اتفاقية لإعادة التدوير مع بيئة.

وخلال هذه الفترة، تحول الوضع المالي للنادي من عجز بلغ 2.7 مليون درهم إلى فائض قدره 912,821 درهمًا، بالتوازي مع تحقيق وفورات سنوية تتجاوز مليوني درهم. وتمكن النادي كذلك من افتتاح خمسة مراكز تدريب دون تحمل تكاليف إنشائية، بالتعاون مع بلدية مدينة الشارقة والقيادة العامة لشرطة الشارقة. كما أسهمت شراكة مع أحد المستشفيات المحلية في توفير العلاج والتأهيل مجانًا لأكثر من 200 رياضي من الفئات العمرية الصغيرة. وتأتي هذه الشراكات ضمن شبكة أوسع بناها النادي منذ عام 2023 وتضم 54 جهة معنية. ويحظى الابتكار بمساحة واضحة في عمل النادي. فقد استقبل مركز الابتكار أكثر من 220 مقترحًا خلال الفترة من 2023 إلى 2025، وتحول عدد منها إلى مشروعات عملية، من بينها أدوات تدريب تعتمد على تقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز.

كما أعد النادي دراسة استشرافية لرياضات الدفاع عن النفس حتى عام 2035، وصفها بأنها أول دراسة مستقبلية متخصصة من نوعها. وسجل النادي حتى الآن 12 عملًا ضمن حقوق الملكية الفكرية، من بينها سياسة للحوكمة تعد أول تسجيل من هذا النوع لنادٍ في إمارة الشارقة. وحصل النادي على عدد من الجوائز المحلية والدولية، من بينها أربع جوائز ستيفي، ودرع التميز العام ضمن جائزة الاستدامة لعام 2024، وجائزة الشيخة جواهر للتميز الرياضي.

ومع استمرار العمل من خلال مركز الابتكار ودراسة استشراف مستقبل رياضات الدفاع عن النفس حتى عام 2035، يواصل النادي البناء على أنظمة الإدارة المعتمدة والنتائج المالية التي حققها، بما يدعم توجهه نحو تطوير نموذج رياضي يجمع بين الاستدامة والابتكار والمشاركة المجتمعية. ويواصل النادي ترسيخ هذا النهج من خلال ربط الأداء الرياضي بالاستدامة والابتكار والمسؤولية المجتمعية، بما يعزز قدرته على تحقيق أثر يتجاوز حدود المنافسات الرياضية. كما تدعم منظومة الحوكمة والشراكات وقياس الأداء استمرارية هذا النموذج وتطويره بصورة منهجية، فيما تتيح مبادرات الابتكار والمشاركة المجتمعية توسيع نطاق الاستفادة من برامجه والوصول إلى فئات أوسع. ومن خلال هذا التكامل، يواصل النادي بناء نموذج رياضي أكثر شمولًا ومرونة، يجمع بين جودة الأداء وكفاءة الإدارة والأثر الاجتماعي والبيئي، ويعزز دور الرياضة كأداة فاعلة لدعم التنمية المستدامة وبناء مجتمعات أكثر صحة وتماسكًا على المدى الطويل.

> في نادي الشارقة لرياضات الدفاع عن النفس، أعدنا صياغة دور الرياضة لتصبح محركاً للتنمية الشاملة من خلال التكامل بين محاور البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG). وبحوكمة مؤسسية راسخة، نضمن التميز واستدامة الأثر، واجتماعياً نتجاوز منصات التتويج لصناعة أجيال تحمل قيم التسامح والمسؤولية وتعزز جودة الحياة. وبيئياً نرسخ ثقافة الاستدامة ونغرس الوعي الأخضر في نفوس الأجيال. ونفخر بتقديم نموذج إماراتي وعربي ريادي يبرهن أن الرياضة ليست مجرد منافسة، بل قوة دافعة لبناء مجتمع مزدهر، وبيئة مستدامة، ومستقبل أكثر إشراقاً.
>
> **السيد/ محمود لطفي شعبان**
> المدير التنفيذي لنادي الشارقة لرياضات الدفاع عن النفس

الفائز الثاني
فئة المؤسسات الحكومية الصغيرة



مركز عجمان للإحصاء
دولة الإمارات العربية المتحدة

مركز الإحصاء | حكومة عجمان
Government of Ajman | Statistics Center

أدى مركز عجمان للإحصاء دورًا رئيسيًا في حصول إمارة عجمان على شهادة ISO 37120 للمدن المستدامة من الفئة البلاتينية للمرة الثالثة على التوالي، إلى جانب شهادتي ISO 37122 للمدن الذكية وISO 37123 للمدن المرنة. وللعام الثاني على التوالي، أصبحت عجمان الإمارة الوحيدة التي تجمع الشهادات الثلاث خلال عام واحد. ويربط المركز، الذي تأسس عام 2017 ويضم أقل من 100 موظف، هذا الإنجاز بمنظومة البيانات الإحصائية التي طورها لدعم متخذي القرار، انطلاقًا من رؤيته القائمة على الريادة في العمل الإحصائي.

ويستند عمل المركز إلى منظومة مؤسسية تدعم جودة البيانات واستمرارية الأعمال والحوكمة. فقد حصل على 15 شهادة ISO إضافية تغطي مجالات من بينها إدارة المخاطر، وأمن المعلومات، واستمرارية الأعمال، وجودة البيانات، والحوكمة المؤسسية، والمرونة التنظيمية، وإدارة المشاريع، وإدارة الشراكات.

كما اعتمد ثماني قيم مؤسسية هي الجودة، والحياد، والمهنية، والموثوقية، والإبداع والابتكار، والسرية، والشفافية، والاستدامة، بالتوازي مع استراتيجيته للبيئة والمجتمع والحوكمة. وتتم متابعة الأداء بصورة دورية ورفع نتائجه إلى القيادة العليا لمناقشتها ضمن اجتماعات الإدارة. وتتوزع مسؤوليات البيئة والمجتمع والحوكمة بين إدارات تقنية المعلومات والخدمات والاتصال المؤسسي والإحصاء، فيما تتولى وحدة الاستدامة تنسيق العمل ومتابعة مؤشرات الأداء عبر لوحات بيانات تفاعلية. كما تلقى أعضاء الإدارة العليا ومجلس الإدارة تدريبًا حول المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة، وحصلوا على شهادات في إدارة المخاطر وفق ISO 31000 والحوكمة المؤسسية وفق ISO 37000.

وتتم مراجعة أداء الحوكمة كل ثلاثة أشهر وفق مستهدفات قابلة للقياس تشمل الالتزام بالسياسات، ومعايير جودة البيانات ومستوى رضا الشركاء الاستراتيجيين.

ويمتد دور المركز إلى المجتمع من خلال مجموعة من البرامج والمبادرات، من بينها «الإحصائي الشاب»، وبرنامج التوعية الإحصائية «صيفنا سعادة»، ومبادرة «سعادة الطفل» التي تعزز الوعي المجتمعي لدى الأطفال. كما شارك المركز في حملة «ازرع الإمارات» للتشجير، ومبادرة «إفطار 3» الرمضانية التي أطلقت بالتعاون مع بنك أبو ظبي الأول وجمعية الاتحاد الخيرية، إلى جانب مشاركة الموظفين في حملة أطفال الزيتون ودورات الإسعافات الأولية الهادفة إلى رفع مستوى الاستعداد والسلامة في المجتمع.

وفي بيئة العمل، تضمن سياسات حقوق الإنسان في المركز عدم التمييز وتكافؤ الفرص في التوظيف، مع دعم مشاركة المرأة في مختلف المستويات الوظيفية. كما يوفر المركز مرافق مهيأة لأصحاب الهمم وفق متطلبات سهولة الوصول، تشمل الممرات المناسبة، ومواقف السيارات المخصصة، ودورات المياه المجهزة. وتدعم النزاهة سياسة عدم التسامح مع الفساد، إلى جانب أنظمة التدقيق الداخلي والخارجي وقنوات الإبلاغ السرية، فيما تتولى الإدارة العليا مسؤولية تطبيق هذه السياسة واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند ثبوت أي مخالفة.

وفي إطار مبادرة حكومية مخصصة بقيمة100 ألف درهم، تم دعم فريق عمل يضم مدير مشروع، ومتخصصًا في الاستدامة، ومحلل بيانات، ومنسقًا ميدانيًا لتخطيط البرامج المجتمعية وتنفيذها وتقييمها. ويتم قياس أثر هذه البرامج من خلال أعداد المستفيدين، ومستويات الرضا، ونتائج التوعية، ثم توثيق النتائج في تقرير نهائي يتيح تقييم ما تحقق.

كما يوظف المركز الابتكار والتقنيات الحديثة في تطوير العمل الإحصائي، من خلال لوحات البيانات التفاعلية والاستفادة من الذكاء الاصطناعي لتحسين دقة البيانات. وتجمع الأفكار من الموظفين والشركاء، ثم يتم اختبارها بصورة تجريبية قبل تطوير الأفكار الناجحة وتحويلها إلى مشاريع مؤسسية.

وفي مجال الإفصاح، يعد المركز تقاريره المتعلقة بالاستدامة وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) ومبادئ التقارير المتكاملة، بما يربط الأداء التشغيلي بالأثر الاستراتيجي على أصحاب المصلحة. كما يفصح بصورة منظمة وشفافة عن مؤشرات البيئة والمجتمع والحوكمة للجهات الخارجية.ومن خلال تطبيق النهج نفسه القائم على البيانات في دعم حصول عجمان على شهادات المدن المستدامة والذكية والمرنة، يرسخ مركز عجمان للإحصاء دور البيانات والحوكمة القائمة عليها كأساس لدعم مسيرة الإمارة نحو مزيد من التقدم والاستدامة.

ويعكس هذا النهج قدرة المركز على تحويل البيانات من أداة للرصد إلى عنصر فاعل في التخطيط وصنع القرار وتطوير السياسات والخدمات. ومن خلال الربط بين جودة البيانات، والحوكمة، وإدارة المخاطر، والاستدامة، يواصل المركز تعزيز دوره في دعم الجهات الحكومية بمؤشرات أكثر دقة وموثوقية، بما يساعد على توجيه الموارد وقياس التقدم وتحسين جودة النتائج على مستوى الإمارة.كما يسهم التكامل بين التقنيات الحديثة، والبرامج المجتمعية، والشراكات، وأطر الإفصاح المؤسسي في توسيع أثر المركز إلى ما يتجاوز العمل الإحصائي التقليدي. ويمنح هذا التكامل قاعدة قوية لمواصلة تطوير منظومته، وتعزيز الشفافية، ودعم مكانة عجمان كإمارة تتبنى التخطيط القائم على البيانات والاستدامة في مسيرتها.

> يسر مركز عجمان للإحصاء المشاركة في الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، تأكيداً لالتزامه بدعم التوجهات الوطنية نحو تحقيق التنمية المستدامة، وترسيخ دوره في توظيف البيانات والإحصاءات في خدمة التنمية وصنع القرار. وينتهج المركز إطاراً مؤسسيا يسخر البيانات والإحصاءات لدعم صنع واتخاذ القرار، وقياس الأثر التنموي، واستشراف الاحتياجات المستقبلية، بما يسهم في تعزيز جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة في إمارة عجمان. وانسجاما مع رؤية عجمان 2030، يواصل المركز ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية والابتكار، وتعزيز الشراكات المؤسسية، ودعم المبادرات المجتمعية والبيئية، بما يسهم في نشر الوعي الإحصائي وتعزيز ثقافة الاستدامة، وتحقيق أثر إيجابي ومستدام يخدم المجتمع ويدعم رفاه الأجيال القادمة.
>
> **سعادة الدكتورة/ هاجر سعيد الحبيشي**
> مدير عام مركز عجمان للإحصاء

فئة الأعمال التجارية الكبيرة





الفائز الأول

فئة الأعمال التجارية الكبيرة

شنايدر إلكتريك

دولة الإمارات العربية المتحدة

تعد شنايدر إلكتريك من الشركات العالمية الرائدة في تقنيات الطاقة، وتركز أعمالها على التوسع في استخدام الحلول الكهربائية، والتحول الرقمي، وتقنيات التحكم الآلي. وتهدف من خلال ذلك إلى مساعدة القطاعات والمجتمعات على استخدام الطاقة والموارد بكفاءة أكبر وبصورة أكثر استدامة وقدرة على التكيف.

وتشكل الاستدامة جزءًا أساسيًا من توجه الشركة ونموذج أعمالها، إذ تدخل الاعتبارات البيئية والاجتماعية في القرارات الاستراتيجية والاستثمارات وخطط النمو. ومن خلال نموذجها القائم على تحقيق الأثر، تأتي 75% من إجمالي إيراداتها من حلول تسهم في خفض الانبعاثات، والتوسع في استخدام الكهرباء، ورفع كفاءة استخدام الموارد. وتدعم هذا التوجه منظومة حوكمة تربط التزامات الاستدامة بنتائج قابلة للقياس. فمن خلال إطار أثر شنايدر للاستدامة (SSI)، تحولت أهداف الشركة طويلة الأجل في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة إلى أكثر من 11 برنامجًا للتحول، لكل منها مستهدفات كمية واضحة. وتتم متابعة النتائج كل ثلاثة أشهر والإفصاح عنها بالتزامن مع النتائج المالية، وقد سجل الإطار في عام 2025 نتيجة بلغت 8.86 من 10. كما يشكل أداء الاستدامة ما يصل إلى 20% من حوافز القيادات التنفيذية، ويدخل ضمن برامج الحوافز قصيرة الأجل التي تشمل نحو 80,000 موظف حول العالم. ويعزز هذا النهج إشراف مجلس الإدارة، إلى جانب تقييم المواضيع الجوهرية المزدوجة ودراسة السيناريوهات المناخية للمساعدة على استباق المخاطر المستقبلية.

ولا تقتصر جهود الشركة لخفض الانبعاثات على عملياتها المباشرة. فقد وضعت خارطة طريق للوصول إلى صفرية انبعاثات كربونية تشمل النطاقات الأول والثاني والثالث، وتم التحقق من أهدافها من قبل مبادرة الأهداف القائمة على العلم (SBTi) وحتى الآن، حققت شنايدر إلكتريك خفضًا مطلقًا بنسبة 82% في انبعاثاتها التشغيلية من النطاقين الأول والثاني مقارنة بخط الأساس لعام 2017، بالتوازي مع تأمين 99% من الكهرباء المستخدمة في منشآتها من مصادر متجددة. كما وسعت الشركة جهودها المناخية لتشمل الموردين من خلال مشروع صفر كربون، الذي يضم أكبر 1,000 مورد لديها، ويمثلون نحو 70% من الانبعاثات المرتبطة بالجزء الأول من سلسلة التوريد. وتوفر لهم الشركة أدوات رقمية وتدريبًا على حساب الانبعاثات وإرشادًا فنيًا، ما ساعد الموردين المشاركين على تحقيق خفض متوسطه 56% في انبعاثاتهم. وعلى مستوى العملاء، أسهمت حلول شنايدر إلكتريك في كفاءة الطاقة وتقنيات التحكم الآلي في تجنب862 مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويمتد الاهتمام بكفاءة الموارد إلى مختلف مراحل دورة حياة المنتجات.

إذ تطبق الشركة مبادئ التصميم البيئي وملفات الأداء البيئي للمنتجات على أكثر من 80% من خطوط منتجاتها، بما يساعد على مراعاة الأثر البيئي منذ التصميم وحتى نهاية الاستخدام. وتتبنى الشركة نهجًا يقوم على التصميم والاستخدام والاسترداد، مع استهداف وصول نسبة المواد الخضراء في منتجاتها إلى 50% بحلول عام 2025، وتجنب استهلاك 420,000 طن متري من الموارد الأولية من خلال تجديد المعدات وتحديثها واسترجاع المنتجات بعد الاستخدام. كما تحقق برامج تحويل النفايات إلى موارد معدلات استرداد تصل إلى 99% للنفايات غير الخطرة و100% للنفايات الخطرة على مستوى عملياتها عالميًا.

ويشكل الأفراد والمجتمعات جانبًا أساسيًا من نهج شنايدر إلكتريك. ففي مجال الصحة والسلامة، تعمل الشركة وفق أطر متوافقة مع ISO 45001 ضمن استراتيجية كيرز (C.A.R.E.S.)، فيما توفر قناة ترست لاين السرية وسيلة للإبلاغ عن المخالفات ودعم السلوك المهني المسؤول. ومنذ عام 2009، أسهمت الشركة في إتاحة الكهرباء النظيفة لـ61.7 مليون شخص، إلى جانب دعم أكثر من 500 مبادرة محلية في أكثر من 50 دولة لخدمة المجتمعات وتنميتها.

وتتوسع هذه الجهود من خلال برامج مثل نيستيرا (NESTerra) وبرنامج التعليم وريادة الأعمال للشباب، التي تركز على المجتمعات الأقل حصولًا على الفرص، وتمكين النساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتوفير التدريب المهني. ومن خلال الجمع بين الابتكار والمساءلة عن الأداء والعمل مع الموردين وتمكين المجتمعات، تربط شنايدر إلكتريك الاستدامة بصورة مباشرة بأعمالها وتأثيرها الأوسع، بما يسهم في تحقيق قيمة طويلة الأجل وتسريع التحول العالمي في قطاع الطاقة.

ويعكس هذا النهج قدرة شنايدر إلكتريك على تحويل الاستدامة من التزام مؤسسي إلى عنصر عملي في طريقة تصميم الحلول وإدارة العمليات والتعامل مع الموردين والعملاء. ويساعد الربط بين الأهداف المناخية، وكفاءة الموارد، والابتكار، وآليات المتابعة والحوكمة على توجيه الأداء نحو نتائج قابلة للقياس، مع الحفاظ على ارتباط واضح بين النمو والمسؤولية البيئية والاجتماعية. كما يوسع هذا التكامل أثر الشركة إلى خارج حدود عملياتها المباشرة، من خلال دعم الموردين في خفض الانبعاثات، ومساعدة العملاء على رفع كفاءة استخدام الطاقة، والاستثمار في البرامج المجتمعية وتنمية المهارات. ومن خلال هذا النموذج، تواصل شنايدر إلكتريك ترسيخ نهج يجمع بين التحول في قطاع الطاقة، والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد، وتمكين الأفراد والمجتمعات على المدى الطويل، مع تعزيز قدرتها على تحقيق أثر أوسع وأكثر استدامة.

> نضع الاستدامة في صميم استراتيجيتنا، ونحوّل طموحاتنا إلى أثر ملموس وقابل للقياس عبر عملياتنا ومختلف الأنشطة المرتبطة بأعمالنا. ومن خلال الابتكار والحلول الرقمية والشراكات الفاعلة، نسرّع جهود خفض الانبعاثات بالتوازي مع تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري. وتظل أولويتنا واضحة: تحقيق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة، ودعم عملائنا في مسارات التحول، والمساهمة بفاعلية في بناء مستقبل أكثر مرونة وشمولًا وأقل انبعاثًا للكربون.
>
> **السيد/ فاروخ شاد**
> **رئيس أعمال الاستدامة في آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وأفريقيا**

الفائز الثاني

فئة الأعمال التجارية الكبيرة



مجموعة تريستار

دولة الإمارات العربية المتحدة

تعد مجموعة تريستار من الشركات العالمية المتخصصة في الخدمات اللوجستية لقطاع الطاقة، وتمتد عملياتها عبر 32 دولة، وتشمل نقل الوقود والخدمات البحرية والتخزين. وتنطلق المجموعة من مفهوم يقوم على أن يكون للأعمال هدف يتجاوز تحقيق الربح، ولذلك تدمج الاستدامة في استراتيجيتها التشغيلية وإدارة المخاطر المؤسسية وطريقة تحقيق القيمة. وتسترشد في ذلك باستراتيجية البيئة والمجتمع والحوكمة للفترة 2024-2029، التي تربط توجهاتها التجارية بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة واستراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050.

وبصفتها عضوًا ذهبيًا في الشبكة المحلية الميثاق العالمي للأمم المتحدة، تركز تريستار بصورة خاصة على أهداف الصحة الجيدة والرفاه والتعليم الجيد والمساواة بين الجنسين والطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والعمل المناخي، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف. وتدعم هذه التوجهات منظومة حوكمة تبدأ من أعلى مستويات الإدارة. إذ يرأس الرئيس التنفيذي للمجموعة لجنة توجيهية متخصصة في البيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية تضم مسؤولين من مختلف الإدارات، وتجتمع كل ثلاثة أشهر لمتابعة التقدم وتقييم المخاطر الجوهرية ورفع التقارير مباشرة إلى مجلس الإدارة. كما تدخل مؤشرات محددة للاستدامة ضمن بطاقات الأداء المتوازن للقيادات التنفيذية، بما يربط المسؤولية عن النتائج بالأداء الإداري.

وفي الجانب المناخي، تقيس المجموعة انبعاثات الغازات الدفيئة للنطاقات الأول والثاني والثالث وتفصح عنها وفق منهجيات معترف بها دوليًا، تشمل بروتوكول غازات الدفيئة وإرشادات DEFRA ووكالة حماية البيئة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة. وفي عام 2025، بلغ إجمالي الانبعاثات 2,478,737 طنًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، منها 78,565 طنًا للنطاقين الأول والثاني، فيما بلغت انبعاثات النطاق الثاني 2,075 طنًا.

وتعمل تريستار على خفض الأثر الكربوني لعمليات النقل والمرافق والخدمات البحرية من خلال الطاقة المتجددة والحلول منخفضة الانبعاثات. ففي عام 2025، ولدت أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في مواقعها 1,395 ميغاواط/ساعة من الكهرباء، ما أسهم في تجنب نحو 575 طنًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ورفع حصة الطاقة المتجددة إلى 23% من إجمالي استهلاك الكهرباء. كما استخدمت عمليات النقل البري أكثر من 2.1 مليون لتر من خلطات الديزل الحيوي، ما أسهم في تجنب 335 طنًا إضافيًا من الانبعاثات. وفي عملياتها البحرية، أدخلت المجموعة تريستار إيكو فوياجر، أول ناقلة هجينة للتزويد بالوقود تعمل بالطاقة الكهربائية في منطقة مجلس التعاون الخليجي. وقد انعكس هذا الأداء في حصول المجموعة على تصنيف A من CDP لمشاركة الموردين، إلى جانب الميدالية البرونزية من إيكوفاديس.

ويمتد النهج المسؤول إلى المشتريات وسلسلة التوريد من خلال سياسة المشتريات المستدامة ومدونة سلوك الموردين. ففي عام 2025، وقع جميع الموردين الذين حصلوا على عقود جديدة على مدونة السلوك، فيما خضع 62.7% من الموردين الجدد لتقييمات رسمية للاستدامة.

كما تتبنى المجموعة سياسة عدم التسامح مع الفساد، وتوفر قنوات سرية للإبلاغ عن المخالفات، إلى جانب أنظمة إدارة معتمدة وفق ISO 14001 وISO 9001 وISO 39001 واعتمادات Gulf SQAS.

وتولي تريستار السلامة ورفاه العاملين أهمية مماثلة، مستندة إلى ثقافة صفرية الهدف ونظام معتمد وفق ISO 45001 . وفي عام 2025، لم تسجل المجموعة أي وفيات مرتبطة بالعمل، كما انخفض عدد الإصابات ذات العواقب الجسيمة إلى الصفر.

وعلى المستوى المجتمعي، استثمرت المجموعة 0.75 مليون دولار أمريكي في برامج تنموية. وشملت هذه الجهود إنشاء سكن للطلاب ومختبر رقمي في مدرسة يابا الثانوية في جنوب السودان، ضمن شراكة مستمرة منذ عام 2009، إلى جانب التعاون مع هيئة الطرق والمواصلات في دولة الإمارات وشرطة دبي لتقديم برامج للتوعية بالسلامة المرورية استفاد منها 10,676 طالبًا وطالبة.

كما قدمت المجموعة مساعدات إنسانية عقب إعصار ديتواه في سريلانكا، وتولت دور راعي المساواة بين الجنسين لدى الشبكة المحلية للميثاق العالمي للأمم المتحدة في دولة الإمارات خلال 2025-2026، إضافة إلى توظيف أول سائقة ناقلة صهريج في كينيا، بما يعكس توجهها نحو توسيع فرص المشاركة والتمكين الاجتماعي. وتعكس هذه الجهود تكاملًا واضحًا بين الأداء التشغيلي والمسؤولية البيئية والاجتماعية، حيث تربط تريستار بين خفض الانبعاثات، وكفاءة استخدام الطاقة، والمشتريات المستدامة، وسلامة العاملين ضمن إطار واحد لإدارة الأعمال. كما تتيح منظومة الحوكمة وقياس الأداء متابعة التقدم بصورة منتظمة، وربط مستهدفات الاستدامة مباشرة بالقرارات التشغيلية والإدارية.

ويمنح هذا التكامل المجموعة قدرة أكبر على تحقيق قيمة طويلة الأجل تتجاوز حدود عملياتها المباشرة، من خلال إشراك الموردين، والاستثمار في المجتمعات، ودعم التعليم والسلامة والتمكين. ومن خلال الجمع بين الابتكار التشغيلي، والعمل المناخي، والشراكات المجتمعية، تواصل تريستار تطوير نموذج أعمال أكثر مرونة ومسؤولية، ينسجم مع أولويات دولة الإمارات ويعزز أثرها الإيجابي في الأسواق التي تعمل فيها.

> لم تعد الاستدامة طموحًا للمستقبل، بل أصبحت المعيار الذي نُبنى عليه قراراتنا، ويُقاس من خلاله أداؤنا، وتتحدد على أساسه بصمتنا التي نتركها. وكما هو الحال في أي تحول حقيقي، فإن الانتقال إلى مرحلة جديدة يتطلب تجاوز عتبة البداية، بما يستلزم إرادة واضحة واستثمارًا والتزامًا راسخًا. وفي تريستار، ندرك أن التقدم لا يبدأ عندما تصبح الظروف مثالية، بل عندما نقرر أن نتحرك، وأن نقود التغيير، وأن نزيل العوائق التي تفصل بين واقع اليوم ونتائج أكثر استدامة في المستقبل.
>
> **السيد/ يوجين ماين**
> المؤسس والرئيس التنفيذي للمجموعة



الفائز الثالث

فئة الأعمال التجارية الكبيرة

شركة الخليج العربي للصناعات الحديدية

دولة الإمارات العربية المتحدة

تأسست شركة الخليج العربي للصناعات الحديدية (AGSI) عام 2016، وتعمل في دولة الإمارات في إنتاج حديد التسليح منخفض الانبعاثات لقطاعي الإنشاءات ومواد البناء. ومع قوة عاملة تتجاوز 500 موظف، جعلت الشركة الاستدامة جزءًا من هويتها وتوجهها التجاري، مستندة إلى رؤية تسعى إلى تطوير صناعة الصلب من خلال حلول منخفضة الكربون.

وتقوم هذه الرؤية على ست ركائز استراتيجية هي: الريادة في إزالة الكربون، وإغلاق الحلقة، والحوكمة القائمة على الثقة، وتعزيز عناصر التميز، وخلق القيمة المشتركة، وتشكيل المنظومة. كما تتوافق عمليات الشركة مع استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، مع تركيز خاص على الأهداف 7 و9 و11 و12 و13 و17. وتستند هذه التوجهات إلى منظومة حوكمة يتولى فيها مجلس الإدارة وفريق القيادة الإشراف المباشر على استراتيجية البيئة والمجتمع والحوكمة وإدارة المخاطر وإعداد التقارير. وتتوزع مسؤوليات التنفيذ على فرق متخصصة، فيما تتم متابعة الأداء من خلال مراجعات إدارية ربع سنوية ولجان توجيهية رسمية ومؤشرات محددة لكل وظيفة، تشمل الانبعاثات وكثافة استهلاك الطاقة والسلامة والتدريب.

وفي قياس الانبعاثات، تعتمد الشركة بروتوكول غازات الدفيئة ومعيار PAS 2060:2014. كما تخضع بيانات انبعاثات النطاقين الأول والثاني، إلى جانب ادعاءات الحياد الكربوني، للتحقق والتأكيد المستقل من مجموعة دي إن في لضمان الأعمال، فيما تعمل الشركة على تحديد خط الأساس لانبعاثات النطاق الثالث. وتخضع أنظمة الإدارة كذلك لعمليات تدقيق من جهات خارجية للحفاظ على شهادات ISO 14001 وISO 50001 وISO 9001. وعلى مستوى التصنيع، تعتمد الشركة نموذجًا منخفض الكربون يقوم على تقنية أفران الحث الكهربائي، بما يلغي استخدام الوقود الأحفوري في العمليات الأساسية لإنتاج الصلب. ويتم تصنيع حديد التسليح من الخردة، بالاعتماد على مواد خام محلية المصدر بنسبة 100%، فيما تتجاوز نسبة المحتوى المعاد تدويره في المنتجات 99%. كما تحصل الشركة على كامل احتياجاتها من الكهرباء النظيفة من خلال شهادات الطاقة النظيفة، ما يسهم في خفض الانبعاثات المرتبطة بالإنتاج.

وتخضع هذه الممارسات للتحقق من كيرز المملكة المتحدة (CARES UK) من خلال إقرارات منتجات بيئية مستقلة ومتوافقة مع ISO 14025 و EN 15804+A2 وتوفر هذه الإقرارات للمطورين بيانات واضحة حول إمكانات الاحترار العالمي لكل منتج، بما يساعدهم على تقييم الكربون المتجسد وخفضه في مشروعات البناء. وتظهر مبادئ الاقتصاد الدائري في مختلف مراحل الإنتاج، فإلى جانب الاعتماد على مواد خام معاد تدويرها بالكامل، يستخدم المصنع نظامًا مغلقًا لمعالجة المياه وإعادة استخدامها في العمليات، كما يستفيد من المنتجات الثانوية الناتجة عن التشغيل ويحقق معدلات إعادة تدوير للنفايات الصناعية تقترب من 100%. وتتم متابعة استهلاك الطاقة وفق أهداف محددة، من بينها خفض الاستهلاك النوعي للطاقة إلى 664 كيلوواط/ساعة لكل طن وتقليل فاقد الهواء المضغوط.

كما تدعم الشركة سلامة سلسلة التوريد من خلال نظام رادكوم للكشف الإشعاعي، المستخدم لفحص الخردة الواردة إلى المنشأة. وبالتوازي مع ذلك، يتم شراء جميع المواد الخام محليًا، بما يدعم القيمة الوطنية المضافة ويحد من الانبعاثات الناتجة عن نقل المواد عبر سلسلة التوريد.

ويمتد الجانب الاجتماعي إلى تطوير القدرات والتحول الرقمي والشراكات المجتمعية. فقد حققت الشركة تكاملًا كاملًا مع نظام ساب (SAP)، كما أطلقت منحة AGSI المصغرة للشباب من أجل الاقتصاد الدائري بالتعاون مع ساستين لابس باريس خلال معرض جيتكس، لتمويل حلول بيئية يقودها الطلبة في مختلف أنحاء دولة الإمارات. وإلى جانب المبادرات الشبابية، تنظم الشركة بصورة منتظمة برامج لتطوير مهارات موظفيها والتدريب على المهارات الخضراء، بما يساعدهم على مواكبة تقنيات التصنيع منخفض الكربون. كما تتعاون مع المؤسسات التعليمية والشركاء في القطاع الصناعي على تعزيز الوعي بالاستدامة، بما يدعم تطوير الكفاءات المحلية ويوسع المشاركة في جهود التنمية المستدامة في المنطقة.

يوضح نموذج شركة الخليج العربي للصناعات الحديدية (AGSI) كيف يمكن للتصنيع منخفض الكربون، والاستخدام الدائري للموارد، والتوريد المسؤول، وتطوير قدرات الموظفين أن تتكامل لدعم نمو صناعي أكثر استدامة. ومن خلال الجمع بين الطاقة النظيفة، والاعتماد على التوريد المحلي، والأداء البيئي الذي يخضع للتحقق المستقل، والتطوير المستمر للمهارات، تعمل الشركة على تعزيز مرونة عملياتها، بالتوازي مع دعم تحول دولة الإمارات نحو اقتصاد صناعي أقل انبعاثًا للكربون وأكثر كفاءة في استخدام الموارد. ويمنح هذا التكامل شركة الخليج العربي للصناعات الحديدية قاعدة قوية لمواصلة تطوير نموذج صناعي يجمع بين الكفاءة التشغيلية والمسؤولية البيئية والابتكار. فاعتماد المواد المعاد تدويرها، وإعادة استخدام المياه، وشراء الكهرباء النظيفة، إلى جانب التحقق المستقل من الأداء البيئي، يعزز قدرة الشركة على قياس أثرها وتحسينه بصورة مستمرة. وفي الوقت نفسه، يسهم الاستثمار في المهارات والشراكات التعليمية والمبادرات الشبابية في توسيع أثر الاستدامة إلى ما يتجاوز حدود المصنع.

> "في شركة الخليج العربي للصناعات الحديدية، نحن نتجاوز مجرد توريد الفولاذ عالي الجودة؛ إذ نساعد شركاءنا على البناء بأسلوب أفضل جوهرياً. إن أفضل السبل لتحقيق أهدافنا تكمن في مساعدة عملائنا على تحقيق أهدافهم؛ حيث يتيح «الفولاذ المحايد كربونياً» (Net Zero Steel) لعملائنا الوفاء بأهدافهم المتعلقة بخفض الانبعاثات الكربونية، وتقليل الكربون المدمج في مشاريعهم، والمساهمة في بناء بيئة عمرانية مستدامة."
>
> **السيد/ عصام حسين**
> **الرئيس التنفيذي للمجموعة**

فئة الأعمال التجارية المتوسطة



الفائز الأول

فئة الأعمال التجارية المتوسطة



مجموعة أطياب

سلطنة عُمان

منذ عام 1976، ارتبطت أعمال مجموعة أطياب بدعم الأمن الغذائي في سلطنة عُمان، من خلال تحويل الحبوب المستوردة والمحلية إلى منتجات غذائية يعتمد عليها السوق العُماني. وتعمل المجموعة كمشروع مشترك بين جهات حكومية وشركاء من القطاع الخاص، وهي مدرجة في السوق المالي منذ عام 2002.

وتقوم رؤيتها على تحقيق قيمة طويلة الأجل من خلال تنويع أعمالها بصورة مدروسة، مستندة إلى قيم تشمل النزاهة في العمل، والالتزام بالمسؤوليات والعلاقات، والتنويع المركز، وتنمية الكفاءات من داخل المؤسسة، بما يتماشى مع رؤية عُمان 2040.

وتترجم المجموعة هذه التوجهات إلى مسؤوليات واضحة على مستوى الإدارة. إذ يتولى قسم متخصص بالاستدامة تنسيق العمل في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، بدعم من ممثلين عن مختلف الإدارات يتابعون المبادرات ويرفعون مستوى التقدم إلى الإدارة العليا.

كما تلقى مجلس الإدارة والقيادات التنفيذية تدريبًا متخصصًا تناول مسؤوليات الحوكمة وإدارة المخاطر المؤسسية والأطر الدولية ذات الصلة. وتتم متابعة الأداء من خلال بطاقة الأداء المتوازن المؤسسية، التي تشمل مؤشرات مرتبطة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة والسلامة والمشتريات المحلية والالتزام بمتطلبات الحوكمة. وعلى المستوى التشغيلي، تستند أطياب إلى نظام إدارة متكامل يشمل ISO 14001 وISO 9001 وISO 45001 وISO 22000، إلى جانب نظام تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة (HACCP) ومعايير الحلال. ويتيح نظام إينيسكوب (ENISCOPE) لإدارة الطاقة متابعة الاستهلاك بصورة فورية، وقد أسهم أحد مشروعات تحسين كفاءة الطاقة في مطحنة B في تحقيق وفر يقارب 11% إلى جانب خفض تكاليف التشغيل. كما بدأت المجموعة استخدام رافعات شوكية كهربائية ومركبة جر كهربائية للحد من انبعاثات النطاق الأول، وحددت هدفًا لخفض هذه الانبعاثات بنسبة 20%. وتعمل في الوقت نفسه على إعداد خارطة طريق لإزالة الكربون تشمل انبعاثات النطاقات الأول والثاني والفئات ذات الصلة من النطاق الثالث، بالتوازي مع تنفيذ تقييم للمواضيع الجوهرية المزدوجة وتحليل لفجوات المناخ.

وتظهر ممارسات الاقتصاد الدائري في طريقة إدارة المواد والنفايات داخل العمليات. فالمخلفات الناتجة عن عملية الطحن يعاد استخدامها في إنتاج الأعلاف الحيوانية، بينما يتم فرز الخردة والنفايات إلى مسارات منفصلة تشمل الخشب والبلاستيك والمعادن والزجاج تمهيدًا لإعادة تدويرها. وفي مجال العمل والصحة والسلامة، تعتمد المجموعة نظامًا لإدارة الصحة والسلامة المهنية معتمدًا وفق نظام ISO 45001، إلى جانب سياسات تحظر عمالة الأطفال والعمل الجبري وتدعم تكافؤ الفرص والأجور العادلة. كما تسجل شكاوى الموظفين من خلال نظام مخصص للمتابعة، بحيث يتم التحقيق في كل حالة وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة ومتابعتها حتى إغلاقها. وتطبق أطياب كذلك سياسة عدم التسامح مع الفساد والاحتيال والرشوة، مدعومة بمدونة قواعد السلوك وإجراءات تضارب المصالح وآليات الإبلاغ عن المخالفات، تحت إشراف مجلس الإدارة واللجان التابعة له.

ويمتد دور المجموعة إلى المجتمع من خلال خطة المسؤولية المجتمعية لعام 2026، التي تضم سبعة برامج تغطي مجالات من بينها الأمن الغذائي والصحة العامة والتعليم والتوعية البيئية. ويتم تقييم كل برنامج قبل التنفيذ وأثناءه وبعد انتهائه لمتابعة أثره ونتائجه.

ويعد برنامج القمح العُماني، الذي تنفذه المجموعة بالتعاون مع وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، من أبرز هذه المبادرات، وقد دخل عامه السادس على التوالي. ويوفر البرنامج للمزارعين قناة مستقرة لتسويق محاصيلهم، فيما تتولى أطياب معالجة القمح وتحويله إلى منتجات غذائية للسوق المحلي. كما تحافظ المجموعة على شراكة للتدريب العملي مع جامعة السلطان قابوس، ورفعت تدريجيًا نسبة مشاركة النساء في قوتها العاملة خلال السنوات الخمس الماضية. وفي مجال الابتكار، أنشأت المجموعة مختبرًا للابتكار في البيئة والمجتمع والحوكمة مدعومًا بالذكاء الاصطناعي، يتيح للموظفين تقديم أفكار مرتبطة بالاستدامة، ثم تقييمها باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي وفق المواضيع الجوهرية وأهداف التنمية المستدامة. كما تستخدم المجموعة أنظمة آلية لتكديس المنصات وحلولًا مؤتمتة في المستودعات ضمن رؤيتها لتطوير المصنع الذكي.

وتعد المجموعة تقريرها للاستدامة وفق إرشادات بورصة مسقط للبيئة والمجتمع والحوكمة لعام 2025 ومعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) . كما يخضع التقرير لتأكيد مستقل محدود من كرو ماك غزالي ذ.م.م. وفق معيار ISSA 5000، ويشمل ذلك الإفصاحات المتعلقة بالحوكمة وسياسات البيئة والمجتمع وحسابات الانبعاثات. ومن خلال الجمع بين دورها في الأمن الغذائي وأنظمة الإدارة المعتمدة والاستفادة من الذكاء الاصطناعي في الابتكار والإفصاح الخاضع لتأكيد مستقل، طورت مجموعة أطياب أعمالها في قطاع الحبوب لتصبح أكثر تنظيمًا ومساءلة في إدارة أدائها في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة. كما يتيح هذا التكامل لأطياب مواصلة تطوير نموذج أعمال أكثر مرونة، يدعم الأمن الغذائي، ويعزز كفاءة استخدام الموارد، ويرسخ الاستدامة كجزء من قراراتها ونموها على المدى الطويل.

> تندمج الاستدامة في صميم استراتيجيتنا المؤسسية، وتظل من أولوياتنا الرئيسية في بناء المرونة وتحقيق قيمة طويلة الأجل. وفي مجموعة أطياب، نلتزم بدمج الاستدامة في مختلف جوانب أعمالنا، بما يدفع التحسين المستمر، ويعزز الممارسات المسؤولة، ويمكننا من الاستجابة بصورة استباقية للمخاطر والفرص المستقبلية. ومن خلال هذا النهج، نسعى إلى دعم النمو المستدام، والمساهمة في تحقيق رؤية عُمان 2040، وخلق قيمة مشتركة لأصحاب المصلحة والمجتمعات التي نخدمها.
>
> **السيد/ هيثم بن محمد بن علي الفنّة**
> الرئيس التنفيذي للمجموعة



الفائز الثاني

فئة الأعمال التجارية المتوسطة

كانباك الشرق الأوسط - شركة الشخص الواحد ذ.م.م.

دولة الإمارات العربية المتحدة

منذ انطلاق عملياتها في دبي عام 2007، استندت كانباك الشرق الأوسط في توجهها الإقليمي إلى ثلاث ركائز رئيسية هي الاهتمام، والاستدامة، وإعادة التدوير، انطلاقًا من ميزة أساسية لعلب الألمنيوم تتمثل في إمكانية إعادة تدويرها مرارًا دون أن تفقد خصائصها.

وتعمل الشركة ككيان مملوك بالكامل للقطاع الخاص، وتسترشد في أعمالها بقيم الاحترام والعمل الجماعي والنزاهة والجودة والابتكار والسلامة، بما يتوافق مع المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة. وتدعم هذا التوجه منظومة حوكمة تتابع أداء الاستدامة بصورة منتظمة. إذ تجتمع لجنة الاستدامة كل ثلاثة أشهر برئاسة الرئيس التنفيذي وبمشاركة قيادات من الموارد البشرية والشؤون القانونية والعمليات والمرافق والصحة والسلامة والإدارة، وتتم مشاركة النتائج مع مجالس الإدارة المحلية، بما في ذلك إدارة كانباك دبي.

وفي عام 2024، أنجزت الشركة أول تقييم للمواضيع الجوهرية المزدوجة استعدادًا للمتطلبات المقبلة لتوجيه تقارير الاستدامة للشركات (CSRD) وشارك في التقييم 35 موظفًا من تسعة أسواق ضمن أربع مجموعات عمل، حيث جرى فحص 86 أثرًا محتملًا وتحديد 18 موضوعًا جوهريًا في صورته النهائية. كما يحدد مديرو المصانع، ومن بينهم إدارة مصنع دبي، أهدافًا تتعلق بالطاقة والمياه واستخدام المواد الخام وخفض النفايات وإعادة التدوير، وتتم مراجعتها كل ثلاثة أشهر ضمن نظام إدارة الأداء. وعلى الصعيد البيئي، تعتمد عمليات كانباك حول العالم على كهرباء متجددة بنسبة 100% منذ عام 2022، ما أسهم في خفض إجمالي انبعاثات النطاق الثاني بنسبة 96%. كما تستهدف الشركة بحلول عام 2030 خفض انبعاثات النطاقين الأول والثاني بنسبة 25%، وانبعاثات النطاق الثالث بنسبة 12.3% مقارنة بخط الأساس لعام 2020، وتعمل على مواءمة هذه المستهدفات مع مبادرة الأهداف القائمة على العلم.

كما رفعت الشركة نسبة الألمنيوم المعاد تدويره في منتجاتها من 52% عام 2021 إلى 66% هذا العام، وحددت لعام 2030 هدفًا لبلوغ 80% في أجسام العلب و40% في أغطيتها. وفي دولة الإمارات، شاركت كانباك في تأسيس تحالف إعادة تدوير الألمنيوم إلى جانب شركات تعبئة المشروبات ومصنعي العلب وشركات إدارة النفايات والإمارات العالمية للألمنيوم، استجابة لدراسة أجرتها رولاند برغر وأظهرت أن معدل إعادة التدوير في السوق يبلغ 33% فقط. وشملت إجراءات خفض استهلاك الطاقة أيضًا استخدام إضاءة LED وكشافات تعمل بالطاقة الشمسية في جميع المواقع، ما أدى إلى تقليل استهلاك الكهرباء والانبعاثات المرتبطة به بنسبة 60%. كما تدرس الشركة تنفيذ مشروع للطاقة الشمسية في موقعها بدبي، يُتوقع أن يسهم في خفض الانبعاثات الكربونية بمقدار 37,370 طنًا سنويًا.

وفي مجال العمل وحقوق الموظفين، تستند ممارسات الشركة إلى مدونة قواعد السلوك، ومدونة سلوك الموردين، وسياسة حقوق الإنسان، التي تحظر العمل الجبري وعمالة الأطفال والتمييز. كما تعمل وفق BS OHSAS 18001:2007 وISO 45001 وISO 14001.

وتوفر للموظفين نظام سبيك أب السري للإبلاغ عن المخالفات، تديره جهة مستقلة ويرتبط مباشرة بمجلس الإدارة، إلى جانب اجتماعات شهرية بعنوان «أنت مهم» مخصصة للعاملين في الوظائف التشغيلية. ويحمل جميع موظفي الإنتاج شهادة للصحة المهنية من هيئة الصحة بدبي، كما يتمتع جميع العاملين بتغطية تشمل التأمين الطبي والتأمين على الحياة وتأمين تعويضات إصابات العمل. وفي جانب النزاهة، تطبق الشركة سياسة عدم التسامح مع الفساد، مدعومة بسياسة المجموعة لمكافحة الفساد، وشهادة الامتثال التجاري، والإشراف على مستوى مجلس الإدارة.

وتمتد مساهمة كانباك المجتمعية عبر عدد من البرامج، من بينها برنامج منح كانباك، وأكاديمية كراكوفيا كانباك للهوكي، وأكاديمية المستقبل. وفي دولة الإمارات، تدعم الشركة مؤسسة الجليلة وتنظم إفطارًا سنويًا لموظفيها. أما في مجال الابتكار، فتقود إدارة البحث والتطوير وبرنامج المبتكرين مجموعة من الحلول العملية لتحسين الجودة والكفاءة. وشملت هذه الحلول تركيب 24 كاميرا لفحص جودة المنتجات، و48 نظامًا لاختبار التسربات الدقيقة، إلى جانب تجهيزات عازلة للصوت للآلات. كما أسهم نظام استعادة سائل التبريد في خفض استهلاكه بنسبة 36% على أحد خطوط الإنتاج.

وفي مايو 2025، استضافت كانباك دبي مسؤولي مبادرة «إيفري كان كاونتس» في دولة الإمارات لمدة ثلاثة أيام، تضمنت جولة في المصنع وجلسات حول الاستدامة، وكانت هذه أول فعالية من نوعها للمبادرة في المنطقة العربية وآسيا. وتعد كانباك تقرير الاستدامة لعام 2024 بما يتماشى مع متطلبات توجيه تقارير الاستدامة للشركات، استعدادًا لدخول الامتثال الإلزامي حيز التنفيذ. كما تخضع مجموعة مختارة من البيانات للتحقق المستقل، فيما تتم مقارنة الإفصاحات من خلال مشروع الإفصاح عن الكربون (CDP) وإيكوفاديس، التي منحت الشركة التصنيف البلاتيني عام 2022. ومع مواصلة العمل نحو مستهدفات عام 2030 لخفض الانبعاثات وزيادة معدلات إعادة التدوير، تعتمد كانباك على القياس المنتظم لمتابعة التقدم وتحديد مجالات التحسين، مع ربط التزاماتها بإطار المواضيع الجوهرية الذي تستند إليه في تحديد أولويات الاستدامة.

> خارطة طريق الاستدامة في كانباك: التزام تجاه الإنسان، والكوكب، والهدف
> بدأت رحلة كانباك نحو الاستدامة منذ زمن بعيد، مستندة إلى التزامنا الراسخ بالحفاظ على البيئة، وحقوق الإنسان، والنزاهة الأخلاقية. جهودنا مستمرة وتتطور باستمرار، مدفوعة برؤية لمستقبل أفضل للجميع.
>
> **السيد/ فيكرام بوتدار**
> مدير عام إقليمي



الفائز الثالث (مناصفة)

فئة الأعمال التجارية المتوسطة

لوسي الشرق الأوسط م.م.ح

دولة الإمارات العربية المتحدة

منذ عام 1997، تعمل لوسي الشرق الأوسط من مقرها في جبل علي على تصنيع المعدات التي تدعم موثوقية شبكات توزيع الكهرباء، ضمن مجموعة لوسي إلكتريك التي يقع مقرها الرئيسي في المملكة المتحدة. وتتمحور رؤية الشركة حول تقديم حلول مستدامة ومبتكرة تسهم في تحسين حياة الأفراد والمجتمعات، مستندة إلى قيم الاهتمام والتميز والثقة والجرأة على التميز والعمل معًا.

وينظم توجهها للاستدامة إطار يقوم على ثلاثة محاور هي الإنسان، والكوكب، والتقدم، ويتوافق مع ثمانية من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي حددتها الشركة كأولويات، من بينها الصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والطاقة النظيفة، والعمل المناخي وغيرها ذات الصلة. وتحظى الاستدامة بإشراف مباشر من مجلس الإدارة، وقد شكلت خلال عام 2025 محورًا بارزًا في مناقشاته المتعلقة بالأولويات الاستراتيجية والابتكار وإدارة المخاطر وقرارات الاستثمار. وتدعم ذلك مراجعات ربع سنوية للاستدامة ومنتدى متخصص لهذا المجال. كما يتم تعيين ممثلين للاستدامة في مختلف شركات لوسي إلكتريك حول العالم، يرتبطون مباشرة بالقيادات العليا في الأعمال.

وتشمل مؤشرات أداء الإدارة التنفيذية مجالات تدريب الموظفين، والصحة والسلامة، والانبعاثات الكربونية، والتنوع البيولوجي، وخفض النفايات، وتقييم الكربون المتجسد، وحقوق الإنسان، والتعامل المسؤول مع الموردين. وتتم متابعة هذه المؤشرات مركزيًا ومراجعتها من قبل الإدارة العليا ضمن منظومة حوكمة الاستدامة. وفي الجانب البيئي، تعمل الشركة وفق نظام إدارة معتمد بموجب ISO 14001، فيما تخضع بيانات غازات الدفيئة للتحقق المستقل من خلال برنامج أخيل لخفض الكربون، بالتعاون مع تويتو إنفايروكير وبما يتوافق مع ISO 14064-1. وفي أبريل 2026، التزمت مجموعة لوسي بمبادرة الأهداف القائمة على العلم، وبدأت إعداد مستهدفات لخفض الانبعاثات على مستوى المجموعة تمهيدًا لاعتمادها بشكل مستقل.

وقد انخفضت انبعاثات النطاق الأول بنسبة 22% منذ عام 2024، فيما تراجعت كثافة الانبعاثات الكربونية بنسبة 24.6% منذ عام 2021، وانخفضت النفايات المرسلة إلى المكبات بنسبة 54%. كما أنجزت الشركة 56 مشروعًا يتعلق بالتنوع البيولوجي. وفي منتجاتها، يستبدل خط EcoTec غاز SF6 بتقنية تعتمد على الهواء الاصطناعي، بما يتيح معدات توزيع كهربائية معزولة بالهواء ذات إمكانات احترار عالمي تساوي صفرًا. كما تعيد محطة معالجة مياه الصرف الموجودة في الموقع استخدام المياه لأغراض الري، فيما تسهم الصنابير المزودة بحساسات في خفض استهلاك المياه داخل الورش والمكاتب. وتستند ممارسات الصحة والسلامة إلى نظام معتمد وفق ISO 45001. وقد حددت المجموعة هدفًا قدره 3.7 لمؤشر الصحة والسلامة، وتجاوزته بتحقيق نتيجة بلغت 3.8 في عام 2025. وخلال العام نفسه، سجل الموظفون 2,724 بلاغًا لرصد المخاطر، بزيادة قدرها 41% مقارنة بعام 2024، بالتوازي مع انخفاض معدل إجمالي الإصابات القابلة للتسجيل (TRIR) بنسبة 24.3% وتحسن معدل تكرار الإصابات بنسبة 32.% وتوفر الشركة عدة قنوات تتيح للموظفين الإبلاغ عن المخاوف أو المخالفات، من بينها الموارد البشرية، وقنوات الامتثال، والمديرون المباشرون، وآلية سرية تتيح الإبلاغ دون الكشف عن الهوية. وفي دولة الإمارات، تتوافق ممارسات العمل مع المرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021 ولوائح التوظيف في المنطقة الحرة لجبل علي. كما تطبق المجموعة سياسة عدم التسامح مع الرشوة والفساد، تحت إشراف مجلس إدارة مجموعة لوسي، فيما يتولى التنفيذ اليومي المدير التنفيذي وأمين سر الشركة بالتعاون مع رئيس الشؤون القانونية للمجموعة ورئيس التدقيق الداخلي.

ويمتد إطار الإنسان، والكوكب، والتقدم إلى العمل المجتمعي أيضًا. ففي عام 2025، نفذت مجموعة لوسي 224 مشروعًا للمسؤولية المجتمعية حول العالم، شملت 68 مبادرة تعليمية و100 برنامج للرفاه، إلى جانب ما لا يقل عن 15 شراكة مجتمعية طويلة الأجل.

وتضمنت هذه الجهود التدريب على السلامة الكهربائية، وبرامج التدريب المهني في الهندسة، والشراكات مع المدارس. كما قدمت الشركة خلال العام نفسه 14,600 ساعة من التدريب لموظفيها، فيما تضمن سياسات تكافؤ الفرص عدم تعرض أي موظف للتمييز بسبب عوامل من بينها الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الجنسية. ويشمل الابتكار في عمليات الشركة استخدام الطاقة الشمسية، وتقنيات اللحام بالليزر واللحام الآلي بتقنيةMIG ، إلى جانب تقنيات الشبكات الذكية. ويتم تقييم هذه الحلول وفق أثرها في كفاءة العمليات والسلامة والأداء البيئي والقدرة على التكيف على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتعد لوسي إلكتريك تقريرها حول التقدم في الاستدامة استنادًا إلى ISO 26000 وISO 14064-1 وبروتوكول غازات الدفيئة وISO 14001، وبما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وفي عام 2025، سجلت الشركة نتيجة بلغت 87% وفق معيار ISO 26000، متجاوزة المستوى المستهدف البالغ 80%. كما تفصح علنًا عن بياناتها المتعلقة بالانبعاثات والتدريب والتنوع البيولوجي، بما يدعم متابعة تقدمها وشفافية أدائها في مجال الاستدامة. ويعكس هذا التكامل قدرة لوسي إلكتريك على تحويل مستهدفات الاستدامة إلى ممارسات تشغيلية قابلة للقياس، تجمع بين الابتكار وكفاءة الموارد وسلامة العاملين.

> في شركة لوسي إلكتريك، تُعدّ الاستدامة محورًا لغايتنا وتقدّمنا. نحن ملتزمون بتقليل بصمتنا البيئية، وتطوير تقنيات عالية الكفاءة في استهلاك الطاقة، وترسيخ الممارسات المسؤولة في مختلف عملياتنا. ومن خلال الابتكار والتعاون والعمل الملموس، نواصل تقديم حلول طاقة أكثر أمانًا وذكاءً واستدامة. وتعكس إنجازاتنا تفاني فرقنا وإيماننا بأن مستقبلًا مرنًا ومنخفض الكربون ليس ممكنًا فحسب، بل ضروري أيضًا.
>
> **السيد/ هنري كلارك**
> مدير الجودة والاستدامة



الفائز الثالث (مناصفة)

فئة الأعمال التجارية المتوسطة

أوكيو للصناعات الأساسية

سلطنة عُمان

تعد أوكيو للصناعات الأساسية المنتج المتكامل الوحيد في سلطنة عُمان للميثانول والأمونيا والغاز البترولي المسال، وتعمل من المنطقة الحرة بصلالة منذ عام 2006، فيما أدرجت في البورصة في ديسمبر 2024. وتتمحور رؤيتها حول تقديم حلول مستدامة بالاعتماد على كفاءات موظفيها، مستندة إلى قيم الانتماء والأداء والتعاون والاهتمام. كما تنظم توجهها للاستدامة من خلال أربعة محاور رئيسية تتمثل في تحسين الأداء من أجل مستقبل مستدام، وتطوير الكفاءات والممارسات، وترسيخ النزاهة والمرونة التشغيلية، والاستثمار في المسؤولية البيئية، بما يتماشى مع رؤية عُمان 2040.

وتخضع الاستدامة لإشراف مجلس الإدارة، بدعم من لجنة حوكمة وتوجيه الاستدامة التي تتولى تحديد التوجهات الاستراتيجية ومتابعة الأداء، فيما ينسق مدير متخصص بالاستدامة المبادرات على مستوى الشركة. كما تسهم لجنة التدقيق والمخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت في تعزيز الإشراف على قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة. وفي الربع الأول من عام 2025، أكمل أعضاء مجلس الإدارة والقيادات التنفيذية برنامجًا تدريبيًا لممارسي الاستدامة. كما أسفر تقييم للمواضيع الجوهرية الذي أجرته الشركة عام 2024 عن تحديد 15 موضوعًا ذا أولوية، أصبحت تؤخذ في الاعتبار ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية وأنظمة متابعة مؤشرات الأداء.

وفي الجانب البيئي، تطبق الشركة نظام إدارة معتمدًا وفق ISO 14001 في جميع أصولها. كما تستخدم PI Vision لمتابعة انبعاثات المداخن، ولوحات باور بي آي لمراقبة أداء انبعاثات غازات الدفيئة، ومحطات AAQMS لمتابعة جودة الهواء. وتسترشد كذلك بسياسة رسمية للطاقة ضمن مسارها نحو الحصول على شهادة ISO 50001. وحددت أوكيو للصناعات الأساسية هدفًا لخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 25% بحلول عام 2030 مقارنة بخط الأساس لعام 2023. كما تستهدف معالجة 80% من الفجوات التي أظهرتها عمليات تفتيش رفاه المقاولين لعام 2024، وإجراء تقييمين للعائد الاجتماعي على الاستثمار، وخفض كثافة استهلاك الطاقة بمقدار 1 غيغا جول لكل طن متري. وتركز جهود خفض انبعاثات النطاقين الأول والثاني على تحسين كفاءة الطاقة والعمليات، فيما لا تزال انبعاثات النطاق الثالث قيد التقييم، مع العمل على تحديد نطاق القياس والتواصل مع الموردين. وقد أسهمت التحسينات التشغيلية خلال عامي 2024 و2025 في تحقيق وفورات قابلة للقياس في استهلاك غاز الوقود وتحسين كثافة استهلاك الطاقة.

وتستند ممارسات الصحة والسلامة والأمن والبيئة إلى برامج منظمة ضمن خطة الصحة والسلامة والأمن والبيئة لعام 2025. وتهدف الشركة إلى مشاركة جميع الموظفين في التدريب على التعامل مع المواد الخطرة والاستجابة للطوارئ وحماية البيئة، إلى جانب رفع نسبة إغلاق الملاحظات من 75% إلى 95%. كما يمكن للموظفين الإبلاغ عن أي مخاوف من خلال منصة الأخلاقيات والإبلاغ عن المخالفات وقنوات مخصصة لذلك، حيث يتم التحقيق في جميع البلاغات ورفع الحالات المهمة إلى الإدارة والجهات المعنية بالحوكمة. وفي جانب النزاهة، تطبق الشركة سياسة عدم التسامح مع الرشوة والفساد، وتحظر مدفوعات التسهيل وتعارض المصالح، مع دعم ذلك بتدريب إلزامي للموظفين وعمليات تدقيق داخلية. وتوجه أوكيو للصناعات الأساسية استثماراتها المجتمعية وفق احتياجات المجتمع المحلي ورؤية عُمان 2040 والقيمة الاجتماعية طويلة الأجل. وتشمل أبرز مشروعاتها مركز ذي القوت الثقافي، ومركز صلالة للتوحد، وحديقة واحة إتين، التي تتناول مجالات الحفاظ على الثقافة والدمج والصحة والتنوع البيولوجي. كما يقدم برنامج سبرينغ بورد التدريبي الخاص بالنساء أدوات تساعد المشاركات على تعزيز استقلالهن الاقتصادي، فيما تستهدف الشركة وصول تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة إلى 2% من إجمالي قوتها العاملة.

ويشمل الابتكار استخدام أنظمة المتابعة الرقمية وتحسين العمليات ورصد الانبعاثات، مع تقييم هذه الحلول وفق إسهامها في السلامة والكفاءة والأداء البيئي على المدى القصير والمتوسط والطويل. وتعد الشركة تقريرها للاستدامة وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، وتقرير التقدم المحرز للميثاق العالمي للأمم المتحدة، ومبادئ التقارير المتكاملة، مع الاستناد إلى معايير SASB عند الحاجة. كما بدأت في عام 2024 تقييمًا للفجوات في الإفصاح يشمل متطلبات GRI وSASB ومؤشرات بورصة مسقط ومعياري IFRS S1 وIFRS S2، إلى جانب رؤية عُمان 2040 ومستهدفات سلطنة عُمان للحياد المناخي.

ومع مواصلة العمل على تحديد نطاق انبعاثات النطاق الثالث والتقدم نحو الحصول على شهادة ISO 50001، تجمع أوكيو للصناعات الأساسية بين مستهدفات خفض الانبعاثات حتى عام 2030 وبرامج الاستثمار المجتمعي ضمن نهج متكامل يربط عمليات الصناعات الكيميائية بأولويات رؤية عُمان 2040.

ويعكس هذا المسار حرص أوكيو للصناعات الأساسية على تحويل التزاماتها في الاستدامة إلى منظومة أكثر ترابطًا تجمع بين كفاءة العمليات، وإدارة الانبعاثات، وتنمية رأس المال البشري، والاستثمار المجتمعي. كما يتيح ربط الأداء البيئي والاجتماعي بالحوكمة ومؤشرات المتابعة بناء قاعدة أوضح لقياس التقدم واتخاذ القرارات. ومن خلال هذا التكامل، تواصل الشركة تطوير نموذج صناعي أكثر مرونة واستدامة، يدعم تنافسيتها ويسهم في تحقيق مستهدفات سلطنة عُمان على المدى الطويل.

> "تُعد أوكيو للصناعات الأساسية المنتج المتكامل الوحيد في سلطنة عُمان للميثانول والأمونيا والغاز البترولي المُسال، ومقرها في محافظة ظفار. ومن خلال تراث عريق وبنية تحتية متقدمة وخبرة تمتد لعقود، نوفر مجموعة من المنتجات المتميزة تشمل الميثانول والأمونيا والبروبان والبيوتان والمكثفات والغاز البترولي المُسال، التي تمكّن الصناعات من تحويل الموارد إلى منتجات قيّمة، بدءًا من السلع الاستهلاكية وصولًا إلى حلول صناعية مبتكرة. في أوكيو للصناعات الأساسية، نحرص على ضمان جودة عملياتنا واستدامتها عبر الموازنة بين الكفاءة التشغيلية والتطوير المستمر، بما يعكس رؤيتنا المتوافقة مع رؤية عُمان 2040 والمعايير الدولية. كما نلتزم بخفض الانبعاثات انسجامًا مع خطط السلطنة لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050."
>
> **المهندس/ خالد بن خلفان العاصمي**
> الرئيس التنفيذي

فئة الأعمال التجارية الصغيرة





الفائز الأول

فئة الأعمال التجارية الصغيرة

مجموعة ترانسوورلد

دولة الإمارات العربية المتحدة

ترسخ مجموعة ترانسوورلد الاستدامة ضمن أعمالها المتنوعة التي تشمل الشحن والخدمات اللوجستية والطيران والأغذية وخدمات الأفراد، مستندة إلى غايتها المؤسسية «تحقيق الازدهار للإنسان» وتسعى المجموعة من خلال هذا التوجه إلى تحقيق أثر إيجابي على البيئة والمجتمع، بالتوازي مع تعزيز ممارسات الأعمال المسؤولة. ويترجم ذلك من خلال إطار الازدهار الذي يقوم على ثلاثة محاور هي الحفاظ، والشراكة، والتنمية، وتشكل مجتمعة الأساس الذي تستند إليه جهود المجموعة في حماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة عبر مختلف مجالات أعمالها.

وتدعم هذه الجهود منظومة حوكمة واضحة تبدأ من مجلس الإدارة، مع توزيع المسؤوليات على مختلف الكيانات التابعة لمجموعة ترانسوورلد. كما أدرجت مؤشرات الأداء الخاصة بها في البيئة والمجتمع والحوكمة ضمن بطاقات الأداء المتوازن للموظفين، بما يجعل الاستدامة جزءًا من تقييم الأداء الفردي ومن القرارات اليومية، وليس مجرد توجه على المستوى الاستراتيجي. وفي الجانب البيئي، تعتمد المجموعة على التوعية المستمرة طوال العام بدلًا من الحملات المنفصلة. وتشمل برامج التدريب الاستخدام المسؤول للورق، وترشيد استهلاك المياه والطاقة، وفرز النفايات. وفي عام 2025، شارك أكثر من 100 شخص من الموظفين وأفراد المجتمع في ندوة حول أنماط الحياة المستدامة.

كما ساعدت ورشة لإعادة تدوير الورق في إطلاق حملة للحد من النفايات شارك فيها الموظفون وأسرهم، إلى جانب مبادرات لفرز مخلفات الطعام وتحويلها إلى سماد، وحملات لجمع النفايات الإلكترونية. أما الاستثمارات المجتمعية، فتوجه وفق احتياجات يتم تحديدها مسبقًا ونتائج يمكن قياسها. وتدار هذه المبادرات ضمن إطار المسؤولية المؤسسية، بإشراف لجنة المسؤولية المجتمعية ومجلس الإدارة، مع مواءمتها مع أولويات الأعمال وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ويعتمد اختيار المشاريع على معايير تشمل تقييم الاحتياجات المحلية وتحليل الفجوات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. وشملت المبادرات المجتمعية التي نفذتها المجموعة برامج لفحص صحة البصر، ودعم الأمن الغذائي للعمال في دولة الإمارات، إلى جانب جهود لتعزيز ممارسات التوظيف الأخلاقية وبناء شراكات في مجال الرعاية الصحية.

وتحرص ترانسوورلد على قياس أثر مبادراتها منذ مرحلة التخطيط. إذ تستخدم الدراسات الأولية في تصميم المشاريع، بينما تساعد مؤشرات خطط العمل على متابعة التنفيذ وتقييم النتائج. ويتيح هذا النهج للمجموعة معرفة مدى استجابة المبادرات للاحتياجات الفعلية والأولويات الوطنية. وخلال الفترة 2024-2025، استفاد من برامجها المجتمعية 48,826 شخصًا، فيما سجل الموظفون 2,467 ساعة تطوعية.

كما توظف المجموعة الابتكار والتقنيات الرقمية لتعزيز الاستدامة وتجربة الموظفين. فقد أطلقت منصة Voicebox التي تتيح تقديم الملاحظات بصورة مجهولة، إلى جانب استبيان People Pulse لدعم مشاركة الموظفين وتحسين استجابة الإدارة لملاحظاتهم. وتتابع لوحة رقمية مخصصة للبيئة والمجتمع والحوكمة أكثر من 20 مؤشرًا، مما يساعد على الربط بين أهداف الاستدامة والنتائج المالية.وتستخدم المجموعة كذلك أدوات الذكاء الاصطناعي، من بينها Microsoft Copilotوأداة T-AI المطورة داخليًا، بهدف رفع الكفاءة وتحسين الإنتاجية.

وتشكل السلامة والالتزام جزءًا أساسيًا من نهج المجموعة في إدارة أعمالها بمسؤولية. إذ تتبع ترانسوورلد متطلبات ISO 45001 وبروتوكولات المدونة الدولية لإدارة السلامة (ISM Code)، إلى جانب تقييم المخاطر ومتابعة الحوادث. وقد بلغ معدل تكرار الإصابات المضيعة للوقت (LTIFR) 0.85، بالتزامن مع انخفاض ملحوظ في حالات الحوادث الوشيكة على السفن، ما يعكس استمرار التركيز على تحسين السلامة في بيئة العمل والعمليات.

ومن خلال إطار الازدهار، تجمع ترانسوورلد بين الحوكمة المسؤولة، والوعي البيئي، والاستثمار المجتمعي، والابتكار، والسلامة ضمن نهج واحد يمتد عبر مختلف أعمالها. ويساعد هذا التكامل على تحويل غايتها المؤسسية إلى ممارسات عملية تعود بالقيمة على الموظفين والمجتمعات وأصحاب المصلحة والبيئة، مع دعم استدامة الأداء على المدى الطويل.

وتمنح هذه المنظومة مجموعة ترانسوورلد أساسًا أكثر وضوحًا لربط غايتها المؤسسية بأداء قابل للقياس يمتد من العمليات الداخلية إلى أثرها في المجتمع والبيئة. ويسهم دمج مؤشرات البيئة والمجتمع والحوكمة في تقييم الأداء، إلى جانب المتابعة الرقمية للمؤشرات وقياس نتائج المبادرات المجتمعية والبيئية، في تعزيز المساءلة ودعم اتخاذ قرارات أكثر ارتباطًا بالأولويات الفعلية للاستدامة. كما يساعد هذا الترابط على توجيه الموارد بصورة أكثر فاعلية، ومتابعة التقدم بصورة مستمرة، وتعزيز قدرة المجموعة على تطوير برامجها وممارساتها استنادًا إلى نتائج واضحة. وتدعم هذه الممارسات تطوير نموذج أعمال أكثر مرونة وترابطًا، يجمع بين كفاءة التشغيل وسلامة الأفراد ومشاركة الموظفين والاستثمار المجتمعي والابتكار. ومن خلال توسيع استخدام الحلول الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتعزيز ثقافة المسؤولية في مختلف قطاعاتها، وربط الأداء الفردي والمؤسسي بأهداف الاستدامة، تواصل ترانسوورلد ترسيخ أداء أكثر استدامة على المدى الطويل.

> "يمكنك أن تطمح لتكون رجلاً عظيماً، لكن الأهم هو أن تكون رجلاً صالحاً ومصدراً للخير. هذا ليس مجرد شعار شخصي، بل هو جوهر هويتنا المؤسسية. إن التزامنا بالاستدامةليس مجرد بند في قائمة مهام،بل هو رحلة تقدم مستمرة، وسعي لمواءمة أفعالنا مع غاية سامية، هي «تحقيق الرخاء للبشرية». ومع توسعنا من شركة شحن تقليدية إلى مؤسسة متنوعة تشمل البحر والجو والبر، نمت مسؤوليتنا بشكل كبير، ونحن لا نزال ملتزمين بدورنا كأوصياء على كوكبنا وسكانه، واضعين مساراً للنمو المستدام الذي سيعود بالنفع على موظفينا وعملائنا وكوكبنا."
>
> **السيد / راميش راماكريشنان**
> رئيس مجلس إدارة ترانس ووردل



الفائز الثاني

فئة الأعمال التجارية الصغيرة

مدينة لابوتيل العمالية

دولة الإمارات العربية المتحدة

تأسست مدينة لابوتيل العمالية عام 2007، وتعرف أيضًا باسم «فندق العمال»، وهي مبادرة تابعة لشركة العتيبة للمشاريع تقدم خدمات السكن والضيافة وإدارة المرافق للعمال في دولة الإمارات. ومنذ انطلاقها، وضعت رفاه المقيمين والاستخدام المسؤول للموارد ضمن أولوياتها التشغيلية، في نموذج يجمع بين جودة الخدمات والأثر البيئي والاجتماعي و يبرز قدرة المؤسسات المحلية على إحداث أثر بيئي واجتماعي ملموس.

وفي عام 2018، بدأت لابوتيل تطبيق استراتيجيتها للبيئة والمجتمع والحوكمة، لتصبح الاستدامة تدريجيًا جزءًا من عملياتها وأهدافها طويلة المدى. وتنعكس هذه التوجهات في رؤيتها ورسالتها وقيمها التي تركز على الإدارة المسؤولة للموارد، ورفاه الموظفين، والممارسات الأخلاقية، والالتزام بالمتطلبات التنظيمية. كما تستند ثقافة العمل إلى مجموعة من القيم تشمل التركيز على المتعامل، والتمكين، والعمل الجماعي، والتميز، والابتكار، والنزاهة، بهدف تحقيق قيمة مستدامة للمقيمين والموظفين والعملاء والبيئة والمجتمع. وتتوافق استراتيجية الاستدامة لديها مع رؤية الإمارات 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ولتحويل هذه الالتزامات إلى نتائج يمكن متابعتها وقياسها، وضعت لابوتيل مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالانبعاثات واستهلاك المياه والطاقة ورضا الموظفين. وتشمل هذه المؤشرات مستهدفًا للانبعاثات الكربونية قدره 2,100,000 طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، إلى جانب مستوى لاستهلاك المياه يبلغ 650,000 متر مكعب، واستهلاك للطاقة يبلغ 565,000 كيلوواط/ساعة. كما حددت مستوى مستهدفًا لرضا الموظفين بنسبة 83%، بما يعكس أهمية الجانب الاجتماعي ورفاه العاملين ضمن نهجها للاستدامة ويشكل الاستثمار في المجتمع محورًا آخر في هذا النهج حيث تسترشد مدينة لابوتيل بسياسة للاستثمار المجتمعي. إذ يتم تحديد أولويات المبادرات المجتمعية من خلال التواصل مع أصحاب المصلحة والتشاور مع المجتمع، بما يساعد على توجيه المشاريع نحو الاحتياجات المحلية والإقليمية التي يتم رصدها. كما تتابع لابوتيل أثر المبادرات على امتداد مراحلها المختلفة، بدءًا من التخطيط والتنفيذ وصولًا إلى الانتهاء والتقييم. ويسهم مركز التدريب التابع للمدينة في دعم التعليم وتنمية المهارات على نطاق أوسع داخل مجتمع مساكن العمال، إلى جانب الاستثمارات في أنشطة المسؤولية المجتمعية والفعاليات الثقافية التي تعزز التواصل والمشاركة. كما تم تطوير مرافق جديدة مخصصة لدعم صحة المقيمين ورفاههم.

وتتبع لابوتيل آلية منظمة لتقييم أثر مبادراتها المجتمعية. فقبل البدء بأي مشروع، يتم تقييم الاحتياجات والتشاور مع الأطراف المعنية لتحديد الأولويات وفهم الوضع القائم. وخلال التنفيذ، تتم متابعة التقدم من خلال المراجعات الدورية وملاحظات المستفيدين. وبعد انتهاء المشروع، يتم تقييم آثاره الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وتوثيق الدروس المستفادة وفرص التحسين للاستفادة منها في المبادرات المستقبلية. كما وظفت لابوتيل الابتكار لتطوير حلول عملية داخل المدينة. ومن أبرزها مرفق

Labotel
Worker's Village

للطهي الذاتي يعتمد على تقنية التعرف على الوجه، تم تطويره بالتعاون مع الجهات الحكومية بهدف تحسين تجربة المقيمين ودعم الاستخدام المسؤول للموارد.

كذلك أنشأت المدينة محطة لمعالجة المياه الرمادية تسهم في تقليل استهلاك المياه الصالحة للشرب والحد من الأثر البيئي للعمليات. ويظل التواصل المستمر مع أصحاب المصلحة عنصرًا أساسيًا في تطوير هذه الجهود. فمن خلال الاستماع إلى آراء المقيمين والموظفين وغيرهم من الأطراف المعنية، تستطيع لابوتيل رصد الاحتياجات الجديدة، وتطوير المبادرات القائمة، والحفاظ على ارتباط برامج الاستدامة بالأولويات الفعلية للمجتمع الذي تخدمه. ومن خلال الاستثمار المستمر في الأفراد والتكنولوجيا والابتكار، تعمل مدينة لابوتيل العمالية على دمج الاستدامة في إدارة مساكن العمال بصورة تجمع بين الجوانب البيئية والاجتماعية والتشغيلية. ويعكس تركيزها على الاستخدام المسؤول للموارد، ورفاه الموظفين والمقيمين، وتنمية المجتمع، والابتكار، وإشراك أصحاب المصلحة توجهًا يجعل الاستدامة جزءًا من العمل اليومي ومسارًا مستمرًا للتطوير، وليس مبادرة منفصلة. ومن خلال ترسيخ هذه المبادئ في عملياتها اليومية، تسهم مدينة لابوتيل في بناء مستقبل أكثر مسؤولية واستدامة للمجتمعات التي تخدمها.

وتوفر هذه الممارسات لمدينة لابوتيل العمالية إطارًا متكاملًا يربط بين جودة الخدمات ورفاه المقيمين وكفاءة استخدام الموارد وتنمية المجتمع. فمتابعة مؤشرات المياه والطاقة والانبعاثات ورضا الموظفين، إلى جانب التقييم المنهجي للمبادرات المجتمعية، تساعد على قياس التقدم وتحديد مجالات التحسين بصورة مستمرة. كما يسهم الحوار المنتظم مع المقيمين والموظفين وأصحاب المصلحة في توجيه البرامج نحو الاحتياجات الفعلية، وتعزيز قدرتها على تطوير حلول أكثر ارتباطًا بطبيعة المجتمع الذي تخدمه.وتدعم الاستثمارات في التدريب والمرافق الصحية والحلول التقنية وتدوير المياه تطوير نموذج أكثر شمولًا لإدارة مساكن العمال، يجمع بين الجوانب التشغيلية والاجتماعية والبيئية في منظومة واحدة.

> "في مدينة لابوتل العمالية، لا تُعد الاستدامة هدفًا نسعى للوصول إليه، بل مسؤولية راسخة في كل قرار نتخذه. وتعكس رحلتنا في مجالات البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) التزامنا بخلق قيمة مستدامة لموظفينا ومجتمعنا والبيئة. من خلال الابتكار والتعاون والتحسين المستمر. ونؤمن بأن القيادة المسؤولة هي المحرك الحقيقي للتغيير الإيجابي، ومن خلال القيادة الهادفة، والمرونة، والنزاهة، نُسهم في رسم ملامح مستقبل أكثر استدامة لقطاع إسكان العمال، ونبني مستقبلًا أفضل للأجيال القادمة."
>
> **السيد/ أحمد أبو اليزيد**
> المدير العام



الفائز الثالث

فئة الأعمال التجارية الصغيرة

KHARAYF
ALTOMOUR

خرايف التمور

دولة الإمارات العربية المتحدة

تقدم خرايف التمور نموذجًا يجمع بين المنتج الزراعي التقليدي وأساليب العمل الحديثة والمسؤولة، من خلال توظيف التمور المحلية في تطوير أعمال تحقق قيمة اقتصادية، مع الاهتمام بالبيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية. وتدخل الاستدامة في مختلف جوانب عمل الشركة، بدءًا من شراء المواد الخام والإنتاج وتطوير المنتجات، وصولًا إلى التعامل مع المزارعين والموردين وأصحاب المصلحة وكذلك اتخاذ القرارات اليومية.

ويشكل دعم قطاع التمور المحلي أحد المحاور الرئيسية لهذا التوجه. إذ تحصل الشركة على نحو 70% من إجمالي مشترياتها من مصادر محلية، بما يدعم دخل المزارعين ويعزز سلاسل التوريد الزراعية والنشاط الاقتصادي في القطاع الزراعي بدولة الإمارات. كما تحافظ على تواصل منتظم مع المزارعين والموردين لفهم متطلبات الجودة والكميات واحتياجات السوق، وبناء علاقات أكثر استقرارًا وقدرة على الاستمرار. وفي الإنتاج، ركزت الشركة على الاستفادة بصورة أفضل من المحصول وتقليل الهدر. فمن خلال تطوير عمليات الفرز والتصنيف والتصنيع، انخفض هدر الطعام إلى نحو 12%. كما تتم الاستفادة من التمور الأقل جودة، التي قد تكون فرص تسويقها محدودة، في إنتاج أصناف غذائية مصنعة بدلًا من التخلص منها. وقد دعمت هذه الممارسة الابتكار في المنتجات، حيث أطلقت الشركة خمس منتجات جديدة قائمة على التمور في عام 2025، مقارنة بثلاثة منتجات في عام 2024.

ويمتد هذا النهج إلى مواد التغليف والنفايات الناتجة عن العمليات. إذ يتم فرز مواد التغليف وإعادة تدوير ما يمكن الاستفادة منه، لتصل نسبة إعادة التدوير إلى نحو30% . كما أسهم تحسين عمليات الفرز والتصنيع والتخزين والتغليف في استخدام الطاقة والمواد الخام بصورة أكثر كفاءة ويعكس ذلك تطبيقًا عمليًا لمبادئ الاقتصاد الدائري والاستهلاك والإنتاج المسؤولين في قطاع الزراعة وتصنيع الأغذية. وشهد عام 2025 كذلك تحسنًا بنسبة 9% في كفاءة استخدام الطاقة داخل مرافق التخزين والتبريد، بعد تطوير أنظمة التشغيل والتبريد. وتسعى الشركة أيضًا إلى الحد من الآثار المرتبطة بالنقل من خلال زيادة الاعتماد على المصادر المحلية، إلى جانب رفع كفاءة استخدام الموارد في مختلف عملياتها. وتشمل أولوياتها المقبلة خفض هدر الطعام إلى أقل من 10%، وزيادة استخدام مواد التغليف القابلة لإعادة التدوير وتعزيز فرز النفايات وإعادة تدويرها، ومواصلة تحسين كفاءة استهلاك الطاقة.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد ارتفع عدد العاملين في الشركة إلى 32 موظفًا، مع توفير سبع فرص عمل جديدة خلال عام 2025. كما يتلقى الموظفون التدريب والتوعية في مجالات الحد من هدر الطعام، وكفاءة استخدام الموارد، وإدارة النفايات و إعادة التدوير، والصحة والسلامة المهنية. وتلتزم الشركة بتوفير بيئة عمل تحترم الجميع وتكفل عدم التمييز، مع حظر عمالة الأطفال والعمل الجبري و تواصل خرايف التمور تطوير نموذج أعمال أكثر كفاءة ومسؤولية، يدعم القطاع الزراعي المحلي ويعزز الاستخدام المستدام للموارد.

وتشرف الإدارة العليا على أولويات الاستدامة والبيئة والمجتمع والحوكمة، إلى جانب الحرص على الشفافية في التعامل مع الموردين والعملاء، وتطبيق سياسة عدم التسامح مع الفساد، والالتزام بالمتطلبات المعمول بها في مجالات الجودة وسلامة الغذاء والأنظمة التنظيمية.

كما أعدت الشركة تقرير الاستدامة للفترة 2025-2026 بالاستناد إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، بما يدعم متابعة أدائها الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والحوكمة بصورة أكثر تنظيمًا وشفافية.

ومن خلال زيادة الاعتماد على المزارعين المحليين، وتشجيع الانتاج المحلي والاستفادة من التمور في تطوير منتجات جديدة، وتقليل الهدر، وتحسين كفاءة الطاقة، تعمل خرايف التمور على الجمع بين نمو أعمالها والاستخدام الأكثر مسؤولية للموارد، بما يدعم استدامة قطاع الزراعة والأغذية في دولة الإمارات. كما يبرز هذا النهج دور الاستدامة في دعم الابتكار وكفاءة الموارد والتنمية الاقتصادية المحلية وتعزيز قدرة الأعمال على الاستمرار على المدى الطويل، إلى جانب ترسيخ الممارسات المسؤولة في إدارة أعمال الشركة.

وتمنح هذه الممارسات خرايف التمور أساسًا متكاملًا لربط النمو التجاري بدعم المزارعين المحليين، وتقليل الهدر، ورفع كفاءة استخدام الطاقة والمواد، وتطوير منتجات جديدة قائمة على التمور. ويساعد الجمع بين التوريد المحلي، والاستفادة من المنتجات الأقل جودة، وتحسين عمليات الفرز والتصنيع والتخزين على تحقيق استفادة أكبر من الموارد المتاحة، بما يعزز كفاءة العمليات ويدعم تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري بصورة عملية داخل قطاع الأغذية.

وفي الوقت نفسه، يسهم الاستثمار في تدريب الموظفين، وتعزيز ممارسات الحوكمة والشفافية، ومتابعة الأداء وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير وأهداف التنمية المستدامة في ترسيخ الاستدامة كجزء من إدارة الشركة وتوجهاتها المستقبلية.

> "الاستدامة في خرايف للتمور ليست خيارًا، بل نهج عمل يوازن بين النمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية والاجتماعية. ونحرص على دمجها في عملياتنا من خلال الابتكار، وتقليل الفاقد الغذائي، ورفع كفاءة استخدام الموارد، ودعم المزارعين والموردين المحليين، وتطوير منتجات مبتكرة قائمة على التمور الإماراتية. ونواصل تطوير ممارساتنا وفق أفضل المعايير، بما يدعم أهداف التنمية المستدامة ويعزز الأمن الغذائي. ونفخر بفريقنا وشركائنا الذين يسهمون في بناء شركة أكثر مسؤولية واستدامة للأجيال القادمة، وتحقيق قيمة مستدامة لمجتمعنا واقتصادنا الوطني."
>
> **السيد/ خالد محمد المزروعي**
> الرئيس التنفيذي

فئة الخدمات المالية





الفائز الأول
فئة الخدمات المالية

بنك أبو ظبي الأول
دولة الإمارات العربية المتحدة

يرتكز نهج بنك أبو ظبي الأول في الاستدامة على ثلاثة محاور رئيسية، تتمثل في دعم التحول نحو مستقبل منخفض الكربون يعزز حماية الطبيعة، وتمكين المجتمعات من انتقال مسؤول، وترسيخ ممارسات حوكمة رائدة. ومنذ تأسيسه عام 2017 كمشروع مشترك بين جهات حكومية وشركاء من القطاع الخاص، وإدراجه في السوق المالي في العام نفسه، عمل البنك على دمج هذه المحاور في قراراته وإدارة المخاطر وأنشطته التمويلية واستثماراته المجتمعية. ويسترشد في ذلك بقيم المساءلة والشفافية والابتكار والتعاون والنمو المسؤول. كما يعد البنك من الموقعين على مبادئ الأمم المتحدة للخدمات المصرفية المسؤولة، ويربط استراتيجيته بعدد من أهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة، من بينها التعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والحد من أوجه عدم المساواة، والعمل المناخي.

وتقوم هذه الرؤية على أطر حوكمة واضحة يتولى من خلالها مجلس الإدارة والإدارة العليا الإشراف على قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة، بالاستناد إلى لجان وسياسات وآليات إفصاح ومتابعة محددة. وتتلقى القيادات تحديثات دورية حول استراتيجية الاستدامة والمخاطر المرتبطة بها والتطورات المناخية، فيما تندمج مخاطر المناخ والأثر الاجتماعي وممارسات الحوكمة ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية. ويمتد ذلك إلى تقييم مخاطر الائتمان وإجراءات العناية الواجبة المرتبطة بالنزاهة في الأنشطة التمويلية. كما تتم متابعة أداء القيادات التنفيذية وفق مؤشرات تشمل حجم التمويل المستدام، وتقييم المخاطر المناخية، والانبعاثات الناتجة عن العمليات، والتنوع والشمول والأثر المجتمعي.

وفي الجانب البيئي، يشكل إطار التمويل المستدام أحد المحاور الرئيسية لعمل البنك، إذ يحدد أهدافاً قابلة للقياس لحشد التمويل المستدام والتمويل المخصص للتحول، دعمًا للمبادرة الاستراتيجية لدولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050. ويقيس البنك انبعاثات النطاقين الأول والثاني والفئات ذات الصلة من النطاق الثالث ويفصح عنها، بالتوازي مع تمويل مشروعات في مجالات الطاقة المتجددة والمباني الخضراء والبنية التحتية المستدامة والنقل النظيف. ويؤكد البنك رسميًا أن التمويل المستدام وإدارة مخاطر المناخ وخفض الانبعاثات التشغيلية تمثل محاور أساسية في خطته للتحول نحو صفرية انبعاثات كربونية.

وعلى مستوى عملياته الداخلية، أسهم التوسع في الخدمات المصرفية الرقمية واعتماد المعاملات والموافقات الإلكترونية وتقليل الطباعة في الفروع والمكاتب في خفض استهلاك الموارد، إلى جانب برامج إعادة التدوير وممارسات المشتريات المستدامة، بما يدعم جهود البنك للحد من أثره البيئي التشغيلي. وتنظم مدونة قواعد السلوك وسياسات الموارد البشرية ممارسات العمل في البنك، بما يحظر العمل الجبري وعمالة الأطفال والتحرش والتمييز، ويدعم تكافؤ الفرص والأجور العادلة والصحة والسلامة في بيئة العمل. كما تتوفر للموظفين قنوات مخصصة للإبلاغ عن المخالفات وآليات واضحة لرفع الشكاوى، مع توفير الحماية لمن يبلغ عن أي ممارسات غير سليمة بحسن نية.

وفي إطار الحوكمة والنزاهة، يطبق بنك أبو ظبي الأول سياسة صارمة تجاه الرشوة والفساد والاحتيال وغسل الأموال، تستند إلى مدونة قواعد السلوك وسياسات مكافحة الرشوة والفساد. وتتوزع مسؤولية تطبيق هذه الأطر ومتابعتها بين مجلس الإدارة وإدارات الامتثال وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي. وأصبح التثقيف المالي أحد أبرز محاور مساهمة بنك أبو ظبي الأول المجتمعية. فمن خلال برنامج «زود»، الذي ينفذه البنك بالتعاون مع المدارس والجامعات ومجالس الشباب والجهات الحكومية، يقدم البنك ورش عمل تتناول إعداد الميزانية والادخار والاقتراض المسؤول والخدمات المصرفية الرقمية وريادة الأعمال والتخطيط المالي. وفي عام 2026، توسع نطاق هذه الجهود ليشمل أسبوع المال العالمي، وفعاليات في فروع البنك، وزيارات للمدارس، إلى جانب إطلاق سفراء التثقيف المالي.

كما تمتد استثمارات البنك المجتمعية إلى مبادرات «أفطِر رمضان» و«كسوة عيد»، وبرامج تُعنى برفاه كبار السن، فضلًا عن دعم أصحاب الهمم من خلال شراكات من بينها الأولمبياد الخاص الإماراتي. ويشارك آلاف من موظفي البنك سنويًا في هذه الجهود من خلال تقديم ساعات تطوعية. ويعزز البنك الابتكار من خلال التحول الرقمي وتطوير حلول تركز على احتياجات العملاء، بما في ذلك المنصات المصرفية الرقمية التي تسهم في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي. كما يطور منتجات وحلولًا للتمويل المستدام تساعد العملاء على الانتقال إلى نماذج أعمال منخفضة الكربون، بما يربط الابتكار بالخدمات المصرفية وأهداف الاستدامة في آن واحد.

ويعد بنك أبو ظبي الأول إفصاحاته المتعلقة بالاستدامة وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، ومبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة، وتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، إلى جانب إطار التمويل المستدام في دولة الإمارات. وتخضع بيانات البيئة والمجتمع والحوكمة للمراجعة ضمن منظومة الحوكمة الداخلية، وللتأكيد المستقل متى انطبق ذلك. ومع مواصلة البنك التوسع في برامج الثقافة المالية والتمويل المستدام، يواصل قياس أدائه في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة مقابل أهدافه السنوية، بما يدعم التزاماته المرتبطة بالحياد المناخي بحلول عام 2050، ويعزز دور القطاع المالي في توجيه رأس المال نحو أنشطة أكثر استدامة ومسؤولية.

> خلال «عام المجتمع»، واصل بنك أبوظبي الأول توسيع المشاركة الاقتصادية عبر تعزيز الوصول إلى التمويل في القطاعات الرئيسية. وقدم البنك 5.6 مليار درهم من التمويلات الجديدة للشركات الصغيرة والمتوسطة، دعماً لنمو الأعمال واستحداث فرص العمل. كما جدد شراكته الاستراتيجية مع وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة، مؤكداً التزامه بتمويل القطاع الصناعي بقيمة 10 مليارات درهم، بما يشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة. وأسهم البنك بـ136 مليون درهم في المبادرات المجتمعية، فيما قدم موظفوه أكثر من 23,000 ساعة تطوعية.
>
> **بنك أبو ظبي الأول**

فئة قطاع الضيافة





الفائز الأول
فئة قطاع الضيافة

فنادق فايف
دولة الإمارات العربية المتحدة

FIVE ▶

تقدم فنادق فايف نموذجًا يوضح كيف يمكن الجمع بين الضيافة الفاخرة والالتزامات الطموحة في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، من خلال جعل الاستدامة جزءًا من استراتيجية الأعمال ومنظومة الحوكمة والعمليات اليومية. ويسترشد هذا التوجه بإطار F-I-V-E للاستدامة وسياسة الاستدامة المعتمدة لدى المجموعة، بما يربط بين المسؤولية البيئية والحوكمة الرشيدة وتحقيق قيمة مجتمعية عبر مختلف منشآتها.

وتدعم هذا النهج منظومة واضحة للمساءلة والمتابعة. فقد حصلت المجموعة على تصنيف مستقل A/Prime في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة من ISS ESG، كما أدرجت سندًا أخضر بقيمة 350 مليون دولار أمريكي في ناسداك دبي، لتوجيه التمويل نحو المباني الخضراء ومشروعات الطاقة المتجددة المؤهلة. وتتولى لجنة الاستدامة ولجنة التمويل الأخضر، تحت إشراف مجلس الإدارة، متابعة هذه الجهود، فيما يلتزم المديرون العامون ورؤساء الإدارات في المنشآت بأهداف محددة تتعلق بالطاقة والمياه والنفايات والمشتريات المستدامة.

وتستند استراتيجية المجموعة للعمل المناخي إلى مستهدفات محددة لعام 2030 مقارنة بخط الأساس لعام 2020، تشمل خفض استهلاك الكهرباء بنسبة 40%، واستهلاك المياه بنسبة 45%، والنفايات المتولدة للفرد بنسبة 25%، وكثافة الكربون بنسبة 85% وفي دبي. وتغطي شهادات الطاقة المتجددة الدولية الصادرة عن هيئة كهرباء ومياه دبي كامل استهلاك الكهرباء في محفظة المجموعة، بما يعادل 47,295 ميغاواط/ساعة. وتظهر نتائج هذا التوجه بوضوح في الأداء التشغيلي، إذ تقل البصمة الكربونية لكل غرفة مشغولة في فايف نخلة جميرا وفايف قرية جميرا بنسبة 82.8% و78.7% على التوالي مقارنة بمتوسط منتجعات دبي من فئة الخمس نجوم. كما تعزز المجموعة أداءها البيئي من خلال المباني الخضراء وأنظمة الإدارة المعتمدة. فجميع منشآتها الثلاث في دبي، إلى جانب فايف زيورخ، حاصلة على التصنيف البلاتيني لنظام LEED، فضلًا عن أختام دبي للسياحة المستدامة وشهادات ISO 9001 وISO 14001 وISO 45001 وISO 50001 وISO 27001 وتوفر هذه الأنظمة أطرًا واضحة لإدارة الجودة والأداء البيئي والصحة والسلامة المهنية وكفاءة الطاقة وأمن المعلومات.

وفي العمليات اليومية، تطبق فنادق فايف مجموعة من الممارسات التي تدعم الاقتصاد الدائري وتحد من استهلاك الموارد. وتساعد محطات تعبئة المياه الزجاجية داخل المنشآت على تقليل الاعتماد على المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام، فيما أسهمت أنظمة إدارة النفايات، التي خضعت للتدقيق من فيوليا، في تحويل أكثر من 277,000 كيلوغرام من النفايات خلال عام 2025. كما يعاد استخدام زيوت الطهي المستعملة في إنتاج وقود الديزل الحيوي، وتتم الاستفادة من البياضات المستغنى عنها من خلال مركز ستراي دوغ لدعم أكثر من 1,700 كلب تم إنقاذه، فيما تصنع أزياء الموظفين باستخدام عبوات بلاستيكية معاد تدويرها.

وتشمل مشروعات التطوير أيضًا واجهات مدمجة بأنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وإعادة استخدام المياه الرمادية، وأنظمة ذكية لإدارة المرافق. كما تستخدم المجموعة أدوات تعتمد على نظم المعلومات الجغرافية لدراسة التنوع البيولوجي، بما يدعم اتخاذ قرارات أكثر دقة في إدارة الجوانب البيئية عبر محفظتها في دبي.

ويحظى الجانب الاجتماعي بمكانة مماثلة ضمن توجه المجموعة للاستدامة. فقد حصلت فنادق فايف على شهادة أفضل بيئة عمل وجاءت في المرتبة الأولى ضمن أفضل بيئات العمل في قطاع الضيافة في الشرق الأوسط لعام 2026. ويتركز اهتمامها على رفاه الموظفين وتكافؤ الفرص ومعايير العمل العادلة. ومنذ عام 2017، خصصت المجموعة أكثر من3 ملايين دولار أمريكي للبرامج المجتمعية من خلال تمويل مباشر وشراكات منظمة. وقد أسهمت هذه الاستثمارات في تحقيق نتائج ملموسة، من بينها تمويل596 عملية جراحية تصحيحية بالتعاون مع مستشفى سير غانغا رام ومؤسسة نيو فيس الخيرية، ودعم برامج محو الأمية والمهارات الحياتية من خلال مؤسسة روم تو ريد، إلى جانب توفير وجبات لنحو 4,000 عامل ضمن برنامج مجتمعي مخصص للعاملين في قطاع الإنشاءات. كما قدم الموظفون 1,872 ساعة تطوعية في أنشطة شملت زراعة الأشجار وحملات تنظيف والحد من هدر الطعام بالتعاون مع مؤسسة نعمة.

وتعزز المجموعة ممارساتها المسؤولة في مجال التوريد من خلال مدونة قواعد سلوك الموردين وآلية لتقييم أدائهم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، وتشمل المسؤولية البيئية، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل، والصحة والسلامة، وأخلاقيات الأعمال، والتوريد المسؤول. كما تدعم إجراءات العناية الواجبة وعمليات تدقيق الموردين التحسين المستمر لهذه الممارسات. وتستكمل المجموعة هذا النهج بأطر واضحة للإبلاغ عن المخالفات ومكافحة الفساد، بما يعزز النزاهة والمساءلة في إدارة أعمالها.

وتواصل فنادق فايف تعزيز الاستدامة من خلال التعاون مع الموظفين والمجتمعات والشركاء الخارجيين، مستفيدة من مشاركة أصحاب المصلحة ومتابعة الأداء والأنظمة المعتمدة لتحديد فرص جديدة لتحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الممارسات المسؤولة وتوسيع الأثر الاجتماعي الإيجابي عبر مختلف منشآتها.

> في فنادق فايف، نؤمن بأن مستقبل الضيافة الفاخرة يقوم على مبدأ واحد: تحقيق المزيد باستخدام موارد أقل. ومن خلال دمج مبادئ البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) في جميع جوانب أعمالنا، فإننا نعزز الابتكار، ونحقق أقصى كفاءة في استخدام الموارد، ونوفر قيمة بيئية وتجارية ملموسة وقابلة للقياس. إن الاستدامة ليست مبادرة مستقلة، بل هي عنصر أساسي في الطريقة التي نبتكر بها تجارب استثنائية لضيوفنا ونحقق قيمة مستدامة طويلة الأمد لجميع أصحاب المصلحة.
>
> **السيد/ جايديب أناند**
> الرئيس التنفيذي للاستدامة والرئيس التنفيذي للتطوير



الفائز الثاني (مناصفة)

فئة قطاع الضيافة

فندق فايف - مؤسسة منطقة حرة
دولة الإمارات العربية المتحدة

منذ تأسيسه في عام 2017، طور فندق فايف نهجًا واضحًا للاستدامة في قطاع الضيافة، يقوم على دمج الإدارة المسؤولة للموارد، وتقليل الأثر البيئي، وإشراك الموظفين والمشاركة المجتمعية ضمن عملياته اليومية. ويضم الفندق أكثر من 500 موظف، فيما تشكل الاستدامة جزءًا أساسيًا من استراتيجية أعماله، مدعومة بإعداد تقارير سنوية تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة والتحسين المستمر.

ويعد حصول الفندق على التصنيف البلاتيني لنظام LEED من أبرز ما يعكس التزامه بالممارسات المسؤولة بيئيًا في تصميم المباني وتشغيلها. كما تدخل اعتبارات الاستدامة ضمن مشروعات التطوير والتجديد، فعندما تم تحويل قاعة الولائم في الطابق الرابع عشر إلى غرف فندقية متميزة، تم استخدام إضاءة LED الموفرة للطاقة ونظام متطور لإدارة غرف النزلاء، يتولى ضبط الإضاءة وتكييف الهواء تلقائيًا بحسب إشغال الغرفة، بما يساعد على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة مع الحفاظ على راحة الضيوف.

ويمتد الاهتمام بكفاءة الموارد إلى المياه ووسائل التنقل. إذ يدير الفندق محطة داخلية لتعبئة المياه بطاقة تصل إلى 2,000 عبوة سعة 750 مل يوميًا، مما ساعد على تقليل الاعتماد على العبوات البلاستيكية أحادية الاستخدام. كما وفرت محطات لشحن المركبات الكهربائية، دعمًا لخيارات التنقل الأقل انبعاثًا وتشجيعًا للضيوف على استخدام وسائل أكثر استدامة. ويدرك فندق فايف أن تحقيق أثر مستدام على المدى الطويل يتطلب مشاركة مختلف الأطراف المرتبطة بأعماله. لذلك، ينظم تدريبات وورش عمل بصورة منتظمة لتعزيز وعي الموظفين وأصحاب المصلحة، كما يتبع نهجًا منظمًا للتواصل مع الضيوف والموظفين والموردين والمجتمعات والجهات التنظيمية وغيرها من الفئات الرئيسية، بهدف التعرف على أولوياتهم والاستجابة لها.

ويلزم الفندق مورديه بالامتثال إلى مدونة قواعد سلوك الموردين، إلى جانب تقييمات في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة تشمل الإدارة البيئية، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل، والصحة والسلامة، والأخلاقيات، والتوريد المسؤول. كما تدعم إجراءات العناية الواجبة ومراجعة الوثائق وعمليات التدقيق القائمة على مستوى المخاطر تعزيز المشتريات المسؤولة والتحسين المستمر في مختلف الأنشطة المرتبطة بالتوريد. ويشكل الحد من النفايات وتعزيز الممارسات الدائرية محورًا رئيسيًا في الأداء البيئي للفندق. وتركز العمليات على منع هدر الطعام، وإعادة التدوير والتخلص المسؤول من النفايات. كما تعتمد فرق المطابخ ممارسات شراء مستدامة وتخطيطًا أكثر كفاءة لقوائم الطعام، والتحكم في أحجام الحصص للحد من هدر الطعام الذي يمكن تجنبه. وتعزز مبادرات مثل «يوم بلا نفايات» جهود الحد من توليد النفايات، فيما تتم إعادة تدوير زيوت الطهي المستخدمة وتحويلها إلى وقود حيوي من خلال جهات معتمدة.

كما يتم التبرع بالمناشف التي لم تعد مستخدمة إلى مراكز الإيواء المحلية، بما يمنحها استخدامًا جديدًا ويسهم في دعم احتياجات المجتمع. ويساعد التعاون مع شركات إعادة تدوير معتمدة على ضمان التعامل المسؤول مع النفايات والاستفادة من أكبر قدر

FIVE ▶ PALM JUMEIRAH

ممكن من المواد القابلة للاسترداد. ولا تقتصر مسيرة الاستدامة في فندق فايف على الفندق فقط، بل تمتد إلى المجتمع من خلال المشاركة في حملات التنظيف، والعمل التطوعي مع الجمعيات الخيرية المحلية، ودعم مبادرات الأمن الغذائي بالتعاون مع بنك الإمارات للطعام. كما يتعاون الفندق مع جهات محلية لتعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم المبادرات الصحية، بما يعكس نهجًا يجمع بين المسؤولية البيئية والرفاه المجتمعي.

وتدعم هذه الجهود مجموعة من المعايير والتقييمات المستقلة. فقد حصل الفندق على تصنيف A/Prime في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة من ISS ESG، ليكون ضمن عدد محدود من شركات الضيافة عالميًا التي حققت هذا التصنيف. كما خضعت جهوده في مجال الاستدامة للتحقق المستقل من قبل ناسداك دبي وفوربس الشرق الأوسط في إطار إدراج سندات خضراء بقيمة 350 مليون دولار أمريكي. ويحمل الفندق كذلك عددًا من الشهادات، من بينها ISO 9001 وISO 14001 وISO 45001 وISO 50001 وISO 27001، إلى جانب حصوله على التصنيف الذهبي بدرجة A لسلامة الغذاء من بلدية دبي، بما يعكس التزامه بتطبيق معايير قوية في الإدارة والعمليات.

ومن خلال الابتكار، وكفاءة استخدام الموارد، والممارسات الدائرية، وتنمية قدرات الموظفين، والمشاركة المجتمعية، يواصل فندق فايف دمج الاستدامة في عملياته اليومية بصورة عملية تحقق قيمة بيئية واجتماعية. كما يوفر تركيزه المستمر على النمو المسؤول أساسًا قويًا لمواصلة تطوير ممارسات الاستدامة في قطاع الضيافة.

وتدعم هذه الممارسات قدرة فندق فايف على ربط كفاءة التشغيل بتجربة الضيوف ورفاه الموظفين والأثر المجتمعي ضمن منظومة واحدة. كما يسهم الاعتماد على المعايير المعترف بها دوليًا، والتقييمات المستقلة، وإشراك الموردين وأصحاب المصلحة في ترسيخ نهج أكثر تنظيمًا للمساءلة والتحسين المستمر. ومن خلال مواصلة الاستثمار في الحلول الموفرة للموارد والممارسات الدائرية والمبادرات المجتمعية، يعزز الفندق قدرته على تحقيق أداء أكثر استدامة واستجابة لتطور متطلبات قطاع الضيافة على المدى الطويل.

> في فنادق فايف، نؤمن بأن مستقبل الضيافة الفاخرة يقوم على مبدأ واحد: تحقيق المزيد باستخدام موارد أقل. ومن خلال دمج مبادئ البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) في جميع جوانب أعمالنا، فإننا نعزز الابتكار، ونحقق أقصى كفاءة في استخدام الموارد، ونوفر قيمة بيئية وتجارية ملموسة وقابلة للقياس. إن الاستدامة ليست مبادرة مستقلة، بل هي عنصر أساسي في الطريقة التي نبتكر بها تجارب استثنائية لضيوفنا ونحقق قيمة مستدامة طويلة الأمد لجميع أصحاب المصلحة.
>
> **السيد/ جايديب أنائد**
> **الرئيس التنفيذي للاستدامة والرئيس التنفيذي للتطوير**

الفائز الثاني (مناصفة)

فئة قطاع الضيافة



فندق موفنبيك جميرا بيتش
دولة الإمارات العربية المتحدة

يعتمد فندق موفنبيك جميرا بيتش نهجًا يجعل الاستدامة جزءًا من طريقة إدارة الفندق وتشغيله يوميًا، بما يحقق قيمة للبيئة والموظفين والضيوف والموردين والمجتمع. ويجمع هذا النهج بين قياس الأداء البيئي وتحسينه، والمشتريات المسؤولة، والاستفادة من الحلول الرقمية، وإشراك الموظفين، والمساهمة المجتمعية، في إطار توجه طويل الأمد نحو ضيافة أكثر استدامة.

ويعتمد الفندق على البيانات لمتابعة أدائه من خلال منصة غايا التابعة لأكور، حيث يتم رصد مؤشرات استهلاك الطاقة والمياه، وإدارة النفايات، والانبعاثات الكربونية شهريًا. وتساعد هذه البيانات مختلف الإدارات على متابعة التقدم وتحديد فرص التحسين وتعزيز المساءلة. وقد أسهم هذا النهج المنظم في احتفاظ الفندق بشهادة جرين جلوب البلاتينية لمدة 13 عامًا متتاليًا، استمرارًا لأدائه وفق معايير الاستدامة المعترف بها دوليًا.

وتلعب الحلول المبتكرة دورًا مهمًا في تحويل أهداف الاستدامة إلى ممارسات عملية. ففي مجال هدر الطعام، يستخدم الفندق نظام وينو الذكي لقياس كميات الطعام المهدرة وتحليلها، بما يساعد فرق العمل على تحديد فرص الحد منها وتحسين استخدام الموارد. كما تتيح أداة كليماتومتابعة البصمة الكربونية المرتبطة بخيارات الطعام، بما يدعم اتخاذ قرارات أكثر وعيًا عند إعداد القوائم. وإلى جانب ذلك، اعتمد الفندق تعبئة المياه في قناني زجاجية داخل منشآته، ما يقلل الاعتماد على العبوات البلاستيكية أحادية الاستخدام.

كما أسهم التحول الرقمي في تقليل استهلاك الورق وتبسيط الإجراءات التشغيلية. ويستخدم الفندق نظام فيوتشر لوجلإتمام موافقات المشتريات إلكترونيًا دون الحاجة إلى الورق، فيما يدعم نظام أونيكس رقمنه العمليات التشغيلية. ويساعد استخدام هذه الأدوات على رفع كفاءة سير العمل والحد من استهلاك الموارد في الوقت نفسه. ولا تقتصر الاستدامة في الفندق على الجوانب البيئية، بل تمتد إلى الموظفين وبيئة العمل. وتشغل النساء نحو 40% من المناصب الإدارية، في إطار اهتمام الفندق بالتنوع وتكافؤ الفرص. كما تنظم برامج تدريبية وورش عمل ومبادرات توعوية بصورة منتظمة لتعزيز مشاركة الموظفين. ويعرّف برنامج مرحبًا بكم في أكور الموظفين الجدد منذ بداية عملهم بمبادئ الاستدامة وممارسات الضيافة المسؤولة، فيما تشجع مبادرات مثل أسبوع التوعية بالمياهمختلف الإدارات على المشاركة المباشرة في جهود ترشيد الاستهلاك. ويمتد التواصل بشأن الاستدامة إلى الضيوف والموردين والشركاء، حيث يشارك الفندق معهم المعلومات المتعلقة بأدائه ومؤشراته في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، بما يعزز الشفافية والمسؤولية المشتركة. كما توفر عمليات التدقيق الخارجية وتقييمات الاعتماد الخاصة بجرين جلوب مراجعة مستقلة للتقدم المحرز، وتدعم مواصلة تحسين الأداء.

وتشكل المشتريات المسؤولة جانبًا مهمًا من هذا النهج. إذ يشجع الفندق موردية على استخدام صناديق قابلة للإرجاع، ومنصات تحميل قابلة لإعادة الاستخدام، وتقليل مواد التغليف قدر الإمكان. كما يعطي الأفضلية للمنتجات الصديقة للبيئة والقابلة لإعادة التدوير والموردة بممارسات مسؤولة. ويسهم الاعتماد بصورة أكبر على الموردين المحليين والإقليميين في خفض الانبعاثات المرتبطة بالنقل، إلى جانب دعم الأعمال في الاقتصاد المحلي والمحيط بالفندق. ويقوم هذا النهج على ثقافة التحسين المستمر، بحيث لا تبقى الاستدامة مسؤولية إدارة واحدة، بل تصبح جزءًا من الممارسات اليومية في مختلف الأقسام. وتساعد أنشطة التوعية المنتظمة الموظفين على فهم أثر قراراتهم اليومية في استهلاك الموارد والأداء البيئي، فيما يعزز التواصل الواضح مع أصحاب المصلحة العمل المشترك والثقة. ويؤكد هذا النهج أن الاستدامة ليست مبادرة منفصلة، بل مبدأ ينعكس على إدارة الموارد، وإشراك الموظفين وأصحاب المصلحة، وطريقة تقديم تجربة الضيافة.

ومن خلال الجمع بين قياس الأداء والابتكار ومشاركة الموظفين والمشتريات المسؤولة والتواصل مع أصحاب المصلحة، يواصل فندق موفنبيك جميرا بيتش تطوير نموذج أكثر مسؤولية وقدرة على التكيف في قطاع الضيافة. كما يعكس حصوله على ختم دبي للسياحة المستدامة التزامه بممارسات السياحة المسؤولة في دولة الإمارات ومساهمته في دعم مستقبل أكثر استدامة.

وتمنح هذه الممارسات فندق موفنبيك جميرا بيتش إطارًا متكاملًا يربط بين كفاءة التشغيل وجودة تجربة الضيوف ومشاركة الموظفين والمسؤولية تجاه المجتمع والبيئة. ويسهم الاعتماد على البيانات والحلول الرقمية، إلى جانب التدقيق الخارجي والتواصل المستمر مع الموردين وأصحاب المصلحة، في دعم قرارات أكثر دقة وتعزيز القدرة على متابعة الأداء وتحديد فرص التحسين بصورة مستمرة. كما يساعد هذا الترابط بين القياس والتقنية والمشاركة على إدماج الاستدامة بصورة أعمق في مختلف الوظائف التشغيلية للفندق. وتدعم هذه المنظومة تطوير تجربة ضيافة أكثر كفاءة ومسؤولية، تجمع بين الاستخدام الرشيد للموارد، والحد من النفايات، والمشتريات المستدامة، وتنمية وعي الموظفين والضيوف. ومن خلال مواصلة الاستثمار في الابتكار والتحول الرقمي وتعزيز الشراكات مع الموردين وأصحاب المصلحة، يواصل الفندق ترسيخ ممارسات قادرة على تحقيق قيمة بيئية واجتماعية مستدامة، مع الحفاظ على جودة الخدمة وقدرته على التكيف مع تطور متطلبات قطاع الضيافة على المدى الطويل.

> في فندق موفنبيك جميرا بيتش، تتمثل رؤيتنا في تقديم ضيافة مسؤولة تُحقق قيمة مستدامة للأفراد والمجتمعات وكوكب الأرض. وانطلاقاً من مبدأ التحسين المستمر، نركز على كفاءة استخدام الموارد، والحد من النفايات، والعمليات الأخلاقية، والمشاركة المجتمعية. تشمل إنجازاتنا حصولنا على شهادة غرين غلوب لمدة 13 عاماً متتالية، والحفاظ على تصنيفنا البلاتيني، والفوز بجائزة دبي للسياحة المستدامة الفضية لعامين متتاليين، وحصولنا على المركز الثالث في قطاع الضيافة ضمن جوائز المسؤولية الاجتماعية للشركات في الجزيرة العربية 2025
>
> **السيد/ مايكل غوتز**
> المدير العام للمجموعة الفندقية

الفائز الثالث (مناصفة)

فئة قطاع الضيافة



مركز دبي التجاري العالمي
دولة الإمارات العربية المتحدة

أصبحت الاستدامة جزءًا متزايد الأهمية من طريقة عمل مركز دبي التجاري العالمي ونموه والقيمة التي يحققها عبر منظومته الأوسع. وانطلاقًا من رؤيته للإسهام في ترسيخ مكانة دبي كوجهة عالمية رائدة، يربط المركز بين الشفافية والتميز والابتكار والعمل الجماعي، ضمن استراتيجية تتماشى مع استراتيجية دولة الإمارات للحياد المناخي 2050 وأجندة دبي الاقتصادية D33 ويوفر هذا التوجه أساسًا لدمج الأولويات البيئية والاجتماعية والحوكمة في القرارات طويلة المدى. ومن أبرز ملامح هذا النهج إدماج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية في التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار. إذ تدرج المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، بما يشمل تغير المناخ، والتطورات التنظيمية، والأمن السيبراني، وحماية البيانات، والمرونة التشغيلية.

وتتوزع مسؤوليات الإشراف والتنفيذ بين مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي واللجنة التوجيهية للبيئة والمجتمع والإدارة ورئيس قسم البيئة والمجتمع والحوكمة والفريق الأساسي المختص وسفراء الاستدامة، بما يوضح أدوار المساءلة والتنفيذ. كما يعمل المركز على تعزيز المعرفة المؤسسية في هذا المجال من خلال تدريب القيادات، وبرامج توعية الموظفين، إلى جانب برنامج تدريبي إلزامي في البيئة والمجتمع والحوكمة اعتبارًا من عام 2026. وتستند استراتيجية الاستدامة إلى عدد من الأطر العالمية والقطاعية المعترف بها، من بينها أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وبروتوكول غازات الدفيئة، وشهادة غرين غلوب، ومعيار الفعاليات المستدامة لمجلس صناعة الفعاليات والمبادرة الاستراتيجية لدولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050 والأجندة الخضراء لدولة الإمارات 2030.

كما تتوافق تقارير الاستدامة لدى المركز مع معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) لعام 2021، وتشمل نطاقًا واسعًا من عملياته، بما في ذلك المرافق والمواقع التي يديرها، والفعاليات الرئيسية والمشتركة في تنظيمها، وعمليات المنطقة الحرة، والأصول العقارية والفندقية داخل مجمع مركز دبي التجاري العالمي ومركز دبي للمعارض. ويستند إعداد التقرير إلى إجراءات تحقق داخلية تدعم دقة البيانات واتساقها ومواءمتها مع التزامات المركز في مجال الإفصاح عن الاستدامة. وعلى الصعيد البيئي، حقق المركز تقدمًا في كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الممارسات الدائرية. ففي عام 2025، ارتفعت نسبة تحويل النفايات من 54% إلى 61%، فيما تم تحويل 275 طنًا من مخلفات الطعام إلى سماد، إضافة إلى تحويل أكثر من 369 طنًا من خلال التبرع والتسميد. كما تم التبرع بأكثر من 30.7 طنًا من فائض الطعام بالتعاون مع بنك الإمارات للطعام خلال معرض جلف فود للتصنيع.

وشهدت كفاءة استخدام المياه تحسنًا أيضًا، حيث نجح مركز دبي للمعارض في خفض استهلاك المياه بنسبة 20% من خلال معالجة التسربات، واستخدام تجهيزات أكثر كفاءة، وزيادة الاعتماد على مياه الصرف الصحي المعالجة ومياه التكثيف الناتجة عن أنظمة التكييف. كما يحمل 21 مبنى ضمن أصول المركز شهادة الـ LEED. ويعتمد مركز دبي التجاري العالمي على حاسبة مخصصة للانبعاثات الكربونية، تم تطويرها بما يتماشى مع بروتوكول غازات الدفيئة، لمتابعة انبعاثات النطاقات الأول والثاني والثالث. كما تستخدم فرق خدمات الطعام أداة «كليماتو» لحساب البصمة الكربونية للأغذية وتقييم انبعاثات قوائم الطعام واختيار مكونات أقل كثافة كربونية.

وفي مجال الفعاليات، تستخدم دي إكس بي لايف (DXB Live) حلولًا معيارية للمعارض تعتمد على مواد معاد تدويرها وقابلة لإعادة التدوير. كما يجري توظيف وقود B20 الحيوي، والعدادات الذكية، وأنظمة إدارة المباني المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وأدوات المتابعة الرقمية لتحسين الكفاءة التشغيلية. وقد حدد المركز هدفًا لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 30% بحلول عام 2030 مقارنة بخط الأساس لعام 2022. ولا يقل الأثر الاجتماعي أهمية عن الأداء البيئي. إذ تدعم سياسات المركز عدم التمييز والأجور العادلة ورفاه الموظفين والصحة والسلامة ودمج أصحاب الهمم. وخلال عام 2025، شملت المبادرات المجتمعية تقديم 10,000 وجبة رمضانية، ودعم 195 طفلًا، وتنظيم حملات أسفرت عن 116 حملة تبرع بالدم، إلى جانب برامج لدعم الشباب والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال وتنمية المهارات. كما يسهم التعاون مع الجهات الحكومية والمجتمعات والموردين والمتخصصين في الاستدامة في توسيع نطاق هذا الأثر وتعزيز قدرة المركز على دمج الاستدامة في علاقاته وشراكاته المختلفة.

ومن خلال الحوكمة الواضحة، والإجراءات البيئية القابلة للقياس، والممارسات الشاملة، والمشتريات المسؤولة، والابتكار، والتفاعل المجتمعي، يوضح مركز دبي التجاري العالمي كيف يمكن لوجهة كبرى لقطاع الأعمال والفعاليات أن تربط أداءها التشغيلي بأولويات اقتصادية وبيئية واجتماعية أوسع. ويعكس هذا النهج مسيرة مستمرة نحو دمج الاستدامة بصورة أعمق في الأنظمة والشراكات والقرارات التي تشكل أعمال المركز والمجتمعات التي تخدمها.

وتعزز هذه المنظومة قدرة مركز دبي التجاري العالمي على تحويل مستهدفات الاستدامة إلى نتائج قابلة للقياس عبر مختلف عملياته وفعالياته وأصوله. كما يتيح الجمع بين الحوكمة والابتكار وكفاءة الموارد والشراكات المجتمعية مواصلة تطوير نموذج أكثر مرونة ومسؤولية.

> نؤمن في مركز دبي التجاري العالمي بأن الاستدامة تشكل ركيزة أساسية للنمو طويل الأمد، وأن دمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في مختلف جوانب أعمالنا يمثل نهجاً عملياً لتحويل طموحاتنا إلى نتائج ملموسة وقابلة للقياس. وبصفتنا إحدى أبرز الوجهات الرائدة لفعاليات الأعمال في المنطقة، نتمتع بمكانة فريدة تتيح لنا إحداث أثر إيجابي واسع النطاق، يمتد إلى موظفينا وشركائنا وموردينا والعارضين، وملايين الزوار الذين نستقبلهم. ومن خلال هذا النهج، نواصل ترسيخ نموذج يبرهن على إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار ودفع أجندة الاستدامة بصورة متكاملة، بما يسهم في دعم مستهدفات دولة الإمارات وطموحاتها طويلة الأمد في مجال الاستدامة.
>
> **السيد/ ماهر جلفار**
> **نائب الرئيس التنفيذي**



الفائز الثالث (مناصفة)
فئة قطاع الضيافة

فندق فايف قرية جميرا ذ.م.م.
دولة الإمارات العربية المتحدة

FIVE ► JUMEIRAH VILLAGE

يقدم فندق فايف قرية جميرا نموذجًا للفخامة المستدامة في قطاع الضيافة، يثبت أن تقديم تجربة متميزة للضيوف يمكن أن يسير بالتوازي مع المسؤولية البيئية والاجتماعية. ومنذ تأسيسه في عام 2019، أصبحت الاستدامة جزءًا من استراتيجية أعمال الفندق من خلال نهج «الرفاهية المستدامة»، الذي يجمع بين الأداء البيئي، والإدارة المسؤولة للموارد، ورفاه الموظفين، والأثر المجتمعي، والحوكمة المسؤولة. ويستند هذا التوجه إلى أهداف قابلة للقياس، وإشراف إداري، ومشاركة أصحاب المصلحة، ومتابعة مستمرة للأداء.

وتشكل كفاءة استخدام الموارد وخفض الانبعاثات الكربونية أحد المحاور الرئيسية في هذه الاستراتيجية. فقد حدد الفندق هدفًا لخفض استهلاك الكهرباء بنسبة 25% واستهلاك المياه بنسبة 45% بحلول عام 2025 مقارنة بخط الأساس لعام 2020. وتدعم ذلك مجموعة من الحلول، من بينها الاعتماد الكامل على إضاءة LED، واستخدام حساسات الإشغال، وأنظمة ذكية لإدارة غرف الضيوف، إلى جانب الاعتماد على الطاقة المتجددة. ويعمل الفندق بالكامل باستخدام كهرباء من مصادر متجددة من خلال شهادات الطاقة المتجددة الدولية (I-REC) . كما يعكس حصوله على التصنيف البلاتيني لنظام LEED وتصنيف SPIRE للمباني الذكية من فئة ثلاث نجوم دمج الاستدامة في تصميم المبنى وتشغيله. وتتوافق أنظمة الإدارة البيئية وإدارة الطاقة لديه مع معياري ISO 14001 و.ISO 50001

ويمتد هذا النهج إلى الإدارة الدائرية للموارد والمشتريات المسؤولة. إذ يطبق الفندق خطة لإدارة المشتريات المستدامة ومدونة قواعد سلوك الموردين، وتشمل متطلباتهما المسؤولية البيئية، وحقوق الإنسان، ومعايير العمل، والصحة والسلامة، والأخلاقيات، والتوريد المسؤول. كما تخضع مجموعة الموردين التي تمثل أعلى من 80% من الإنفاق على التوريد لتقييمات وعمليات تدقيق في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، بما يعزز المساءلة ويرفع مستوى الممارسات المرتبطة بالمشتريات والتوريد. وفي العمليات اليومية، يستخدم الفندق أنظمة متعددة اللغات لفرز النفايات، ويحول مخلفات الطعام إلى سماد، فيما تتم إعادة تدوير زيوت الطهي المستخدمة وتحويلها إلى وقود الديزل الحيوي. كما يعمل على إعادة استخدام المواد، وينظم بصورة منتظمة مبادرة «يوم بلا حاويات نفايات»، بهدف تشجيع الموظفين على تبني سلوك أكثر وعيًا في استخدام الموارد والتعامل مع النفايات. ويبرز الابتكار بشكل خاص في إدارة الطاقة والمياه والغذاء. إذ يضم الفندق على سطحه بيتًا زراعيًا يدعم استخدام منتجات وورقيات مزروعة محليًا ويساعد على تقليل الانبعاثات المرتبطة بنقل الأغذية. كما تسهم توربينة مائية في توفير جزء من الطاقة اللازمة لإضاءة ردهة الفندق. وفي مجال المياه، تتيح محطة معالجة المياه الرمادية إعادة استخدام المياه المعالجة في الري، إلى جانب تقنيات أخرى للترشيد، من بينها وحدات Eco Waterjet المركبة في جميع غرف الفندق البالغ عددها 401 غرفة. وفي عام 2025، أسهمت محطة تعبئة المياه الداخلية التي تعمل بتقنية التناضح العكسي في الاستغناء عن 4,166,700 عبوة بلاستيكية أحادية الاستخدام، مما ساعد على تجنب ما يقدر بنحو 345 طنًا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ويضع الجانب الاجتماعي الموظفين والمجتمع في صميم هذه الاستراتيجية. فقد شكل الفندق فريقًا أخضر لدعم تنفيذ مبادرات الاستدامة بين مختلف الإدارات، فيما يحصل الموظفون على تدريبات في مجالات الاستدامة والمشتريات المسؤولة. كما يدعم الفندق رفاه الموظفين من خلال برنامج FIVE CARES، ويشجع تطوير القيادات النسائية، ويوفر للشباب فرص تدريب في قطاع الضيافة وبرامج للتعرف على ممارسات الاستدامة.

ويمتد هذا التوجه إلى المجتمع من خلال مشروع أودان (Project Udaan) الذي يدعم مجالي الرعاية الصحية والتعليم، إلى جانب التبرع بالطعام والملابس والعمل التطوعي والمشاركة في الحملات البيئية. وينفذ الفندق هذه الأنشطة بالتعاون مع عدد من الجهات، من بينها بنك الإمارات للطعام ومبادرة «نعمة» وجمعية بيت الخير ومجموعة عمل الإمارات للبيئة. وتوفر الحوكمة الإطار الذي يدعم تنفيذ هذه الجهود ومتابعة نتائجها. إذ تتم مراجعة أداء الاستدامة من خلال اجتماعات شهرية، وبطاقات أداء للقيادات التنفيذية، والمتابعة اليومية لاستهلاك المرافق، إلى جانب حاسبة الكربون للسياحة المستدامة في دبي. كما تدرج المخاطر المرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة ضمن إدارة المخاطر المؤسسية وخطط استمرارية الأعمال.

وقد خضعت بيانات انبعاثات غازات الدفيئة للتحقق من قبل شركة آرنست أند يونغ EY وفق معيار ISO 14064-1:2018، فيما قامت شركةBDO بالتحقق من مجموعة مختارة من مؤشرات أداء البيئة والمجتمع والحوكمة وفق معيارISAE 3000 وانعكس هذا النهج في نتائج قابلة للقياس، من بينها خفض كثافة الانبعاثات الكربونية بنسبة 60.33% وخفض استهلاك المياه للفرد بنسبة 45.39% في عام 2024 مقارنة بخط الأساس لعام 2020.

كما حافظ فندق فايف قرية جميرا على التصنيف الذهبي للسياحة المستدامة في دبي، محققًا نتيجة تدقيق بلغت 93% . ومن خلال الجمع بين الأهداف الطموحة والابتكار والمشتريات المسؤولة وإشراك الموظفين والاستثمار المجتمعي والحوكمة، يقدم فندق فايف قرية جميرا نموذجًا يوضح كيف يمكن أن تصبح الاستدامة عنصرًا أساسيًا في بناء تجربة ضيافة فاخرة أكثر مرونة ومسؤولية واستدامة.

> في فنادق فايف، نؤمن بأن مستقبل الضيافة الفاخرة يقوم على مبدأ واحد: تحقيق المزيد باستخدام موارد أقل. ومن خلال دمج مبادئ البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) في جميع جوانب أعمالنا، فإننا نعزز الابتكار، ونحقق أقصى كفاءة في استخدام الموارد، ونوفر قيمة بيئية وتجارية ملموسة وقابلة للقياس. إن الاستدامة ليست مبادرة مستقلة، بل هي عنصر أساسي في الطريقة التي نبتكر بها تجارب استثنائية لضيوفنا ونحقق قيمة مستدامة طويلة الأمد لجميع أصحاب المصلحة.
>
> **السيد/ جايديب أناند**
> الرئيس التنفيذي للاستدامة والرئيس التنفيذي للتطوير

تقدير خاص

فئة قطاع الضيافة



فندق ستيلا دي ماري دبي مارينا
دولة الإمارات العربية المتحدة

يعتمد فندق ستيلا دي ماري دبي مارينا نهجًا متكاملًا للاستدامة والمسؤولية المجتمعية، يربط بين جودة تجربة الضيوف والإدارة المسؤولة للموارد والأثر البيئي والاجتماعي. وقد أصبحت الاستدامة جزءًا من طريقة إدارة الفندق وتشغيله، بحيث تدخل اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة في مختلف جوانب العمل، بدل التعامل معها كمبادرات منفصلة.

وتقوم هذه الجهود على منظومة حوكمة واضحة تدمج مبادئ البيئة والمجتمع والإدارة الرشيدة في العمليات اليومية، مع خطوط مباشرة لرفع التقارير إلى الإدارة العليا، وتدريب مستمر للقيادات على المخاطر والفرص المرتبطة بالاستدامة. كما تتم متابعة الأداء من خلال مؤشرات تشمل الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتتاح نتائجها للفرق المختلفة بما يعزز المساءلة والمشاركة.

وتُعرض الإنجازات، مثل خفض استخدام البلاستيك ونجاح المبادرات المجتمعية والالتزام بمتطلبات التدقيق، خلال الاجتماعات اليومية واللقاءات العامة للموظفين، بما يدعم ثقافة التحسين المستمر والمسؤولية المشتركة. ويستند الفندق في تقاريره وممارساته إلى أطر دولية تشمل تقرير التقدم المحرز للميثاق العالمي للأمم المتحدة، ومعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، ومعايير التقارير المتكاملة. كما يخضع تقرير الاستدامة لعمليات تحقق تستند إلى معايير ISO 9001 وISO 14001 وISO 22000 وISO 45001، إلى جانب عمليات تدقيق مستقلة من جهات مثل بلدية دبي وإنترتك كريستال.

ويبرز الجانب العملي للاستدامة في عدد من المبادرات البيئية والمجتمعية. فالفندق يروج لاستخدام المركبات الكهربائية، ويعد الوحيد في دبي مارينا الذي يقوم بذلك، بما يسهم في الحد من الانبعاثات المرتبطة بالتنقل. كما توفر حديقة ستيلا العضوية داخل الفندق منتجات وورقيات طازجة تستخدم في تجربة «من المزرعة إلى المائدة»، بما يدعم التوريد المستدام والمحلي. ويمتد هذا الدور إلى مجموعة من المبادرات والشراكات المجتمعية، تشمل التبرعات لبنك الإمارات للطعام ومركز دبي للتبرع بالدم، والمشاركة في حملات تنظيف وفعاليات ساعة الأرض، إلى جانب التعاون مع جهات مثل مجموعة عمل الإمارات للبيئة وشركة فيوليا. وتظهر نتائج هذه الجهود في مجموعة من المؤشرات القابلة للقياس.

ففي عام 2025، سجل الفندق 49,597 كيلوغرامًا من المواد المعاد تدويرها، فيما تم تحويل 4,936 كيلوغرامًا من النفايات بعيدًا عن المكبات من خلال مبادرات الفرز وإعادة التدوير. ومن خلال شراكته مع فيوليا، تمت إعادة تدوير 22,919 كيلوغرامًا إضافيًا من المواد بين يناير ومايو 2025، بما عزز جهود الفندق في الحد من هدر الطعام واستعادة الموارد. كما بلغ معدل مشاركة الموظفين في تدريبات الاستدامة 84.25% في عام 2025، مع استهداف رفع هذه النسبة بمقدار 10% إضافية في عام 2026.

وعلى الصعيد المجتمعي، قدم الفندق 100 وجبة إلى بنك الإمارات للطعام، وأسهم في توفير 50 كيسًا من الدم من خلال مركز دبي للتبرع بالدم، بما يوضح كيف تتحول استراتيجية الاستدامة لديه إلى نتائج بيئية ومجتمعية ملموسة.

Stella Di Mare
Hotels & Resorts
Dubai

وحدد الفندق كذلك أهدافًا بيئية تشمل تحقيق خفض سنوي بنسبة 2% في استهلاك الطاقة والمياه والانبعاثات الكربونية، إلى جانب زيادة نسبة المشتريات الحاصلة على شهادات استدامة من1% إلى 5%، بما يعزز التركيز على التحسين المستمر والنتائج القابلة للقياس.

ويحرص الفندق كذلك على تقييم أثر مبادراته المجتمعية في مختلف مراحل التنفيذ. ففي إطار دعمه لمركز دبي لذوي الاحتياجات الخاصة، تبدأ العملية بتحديد احتياجات المجتمع قبل تنفيذ النشاط، ثم متابعة مستوى المشاركة أثناءه، ومراجعة النتائج بعد انتهائه استنادًا إلى آراء المشاركين. ويساعد ذلك على توجيه المبادرات نحو احتياجات فعلية وقياس القيمة التي تحققها. ومن خلال الجمع بين الحوكمة الواضحة والشفافية، والمبادرات البيئية، والعمل المجتمعي، والشراكات، والإفصاح المنتظم عن الأداء، يدمج ستيلا دي ماري دبي مارينا الاستدامة في مختلف جوانب عمله. ويعكس هذا النهج نموذجًا متقدمًا للممارسات المسؤولة في قطاع الضيافة، مدعومًا بمبادرات مبتكرة ومعايير دقيقة والتزام مستمر بتحقيق أثر بيئي واجتماعي إيجابي. ويتيح له هذا النهج مواصلة تقديم تجربة ضيافة متميزة بالتوازي مع الحد من أثره البيئي وتعزيز مساهمته في المجتمع ودعم مستقبل أكثر استدامة للمجتمع والبيئة.

وتمنح هذه المنظومة الفندق أساسًا أكثر ترابطًا لمتابعة أدائه وتحسينه بصورة مستمرة، من خلال الجمع بين الأهداف القابلة للقياس، والتدقيق المستقل، ومشاركة الموظفين، وتقييم أثر المبادرات المجتمعية. كما يساعد ربط المؤشرات البيئية والاجتماعية بنتائج واضحة في توجيه الجهود نحو المجالات الأكثر تأثيرًا، سواء في استهلاك الموارد أو إدارة النفايات أو المشتريات أو المشاركة المجتمعية، بما يعزز المساءلة ويدعم اتخاذ قرارات أكثر ارتباطًا بأولويات الاستدامة. وفي الوقت نفسه، تسهم الشراكات مع الجهات المجتمعية والبيئية، إلى جانب برامج التدريب والتوعية، في توسيع أثر الاستدامة إلى ما يتجاوز العمليات الداخلية للفندق. ومن خلال مواصلة خفض استهلاك الطاقة والمياه، وزيادة الاعتماد على المشتريات الأكثر استدامة، وتعزيز مشاركة الموظفين والمجتمع.

> في فندق ستيلا دي ماري دبي مارينا، تسير الضيافة الفاخرة جنبًا إلى جنب مع التزام قوي بالاستدامة. من تقليل بصمتنا البيئية إلى دعم المجتمعات المحلية، تعكس كل مبادرة التزامنا بمستقبل أكثر إشراقًا. نحن نُلهم ضيوفنا وأعضاء فريقنا لتبني أسلوب حياة واعٍ بيئيًا من خلال الابتكار والتعليم والعمل الهادف. معًا، نُشكل غدًا أكثر خضرة ونُقدم تجارب استثنائية اليوم مع ترك إرث من العناية للأجيال القادمة.

السيد/ سايمون سمير
الرئيس التنفيذي لمصر ودولة الإمارات العربية المتحدة

تقدير خاص
فئة قطاع الضيافة



فندق فايف لوكس ذ.م.م.
دولة الإمارات العربية المتحدة

FIVE ▶ LUXE JBR

يقدم فندق فايف لوكس، الذي يقع في قلب دبي، تجربة ضيافة فاخرة تجمع بين التميز والابتكار في التشغيل والممارسات المسؤولة في إدارة الأعمال. ومنذ تأسيسه في14 يوليو 2021، عمل الفندق على دمج المسؤولية البيئية والمساهمة المجتمعية وكفاءة التشغيل في أنشطته اليومية. ولا يقتصر هذا التوجه على إدارة الفندق وتشغيله، بل يمتد إلى تصميم المنشأة وسلسلة التوريد والشراكات المجتمعية، إلى جانب قياس الأداء في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة ومتابعته بصورة منتظمة.

ويعد حصول فايف لوكس على التصنيف البلاتيني لنظام LEED بدرجة استثنائية بلغت 89 نقطة من أبرز إنجازاته، وهي نتيجة سجلت كرقم قياسي عالمي لفندق من فئة الخمس نجوم. ويعكس هذا الإنجاز اهتمام الفندق بالتصميم المستدام والتشغيل المسؤول للمبنى. كما يعتمد الفندق بالكامل على الكهرباء من مصادر متجددة، حيث تمت تغطية 19,500 ميغاواط/ساعة من استهلاك الكهرباء خلال عام 2025 من خلال شهادات الطاقة المتجددة الدولية (I-REC)، بما يدعم جهوده لخفض الانبعاثات وتقليل الأثر البيئي لعملياته. وتؤدي التكنولوجيا والابتكار دورًا أساسيًا في تحويل هذه الالتزامات إلى نتائج تشغيلية قابلة للقياس. فقد تم تجهيز الفندق بأنظمة موفرة للطاقة تشمل إضاءة LED ونظامًا لإدارة المباني يساعد على تحسين استهلاك الطاقة وكفاءة تشغيل المعدات. كما حدد الفندق هدفًا لخفض استهلاك الكهرباء للفرد وكثافة الانبعاثات الكربونية بنسبة 5% بحلول عام 2025، على ان ترتفع إلى 10% بحلول عام 2027، إلى جانب خفض استهلاك المياه للفرد بنسبة 10% بحلول عام 2025 و15% بحلول عام 2027. كما يستهدف تفعيل استخدام المياه الرمادية بنسبة 100%، بما يعزز كفاءة استخدام الموارد. ويمتد هذا النهج إلى إدارة النفايات وإعادة استخدام الموارد. ففي عام 2025، سجل برنامج إدارة النفايات في الفندق 94,571 كيلوغرامًا من النفايات المعاد تدويرها.

كما أسهمت محطة تعبئة المياه الداخلية، التي تعتمد على تقنية التناضح العكسي والعبوات الزجاجية، في الاستغناء عن نحو4.17 مليون عبوة بلاستيكية أحادية الاستخدام، وتجنب ما يقدر بنحو 345 طنًا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وفي إطار تعزيز إعادة الاستخدام، تم تحويل 5,400 قطعة من البياضات المستغنى عنها إلى أقمشة للتنظيف والمسح وحصائر للاستخدامات المختلفة، فيما تم التبرع بـ 8,122 قطعة من المناشف والحصائر والبياضات إلى مأوى للكلاب في أم القيوين. كما أعاد الفندق استخدام 658.6 كيلوغرامًا من بقايا القهوة كسماد طبيعي لأعمال تنسيق المساحات الخارجية، إلى جانب دعم تحويل زيوت الطهي المستخدمة إلى وقود الديزل الحيوي.

ويمتد أثر فايف لوكس إلى المجتمع من خلال مبادرات وشراكات في مجالات التعليم والرعاية الصحية والدمج المجتمعي والأمن الغذائي وحماية البيئة. ومن خلال الشراكة الأوسع لفنادق فايف مع مؤسسة روم تو ريد، تسهم برامج محو الأمية الموجهة للفتيات في الهند في دعم التعليم والمساواة بين الجنسين. كما شارك الفندق في أنشطة مجتمعية وبيئية شملت تنظيف الشواطئ وزراعة الأشجار والعمل التطوعي، وأسهمت المبادرات المعلنة على مستوى المجموعة في تسجيل 1,872 ساعة تطوعية وزراعة 55 شجرة. كما شارك الفندق في أنشطة مجتمعية وبيئية شملت تنظيف الشواطئ وزراعة الأشجار والعمل التطوعي، وأسهمت المبادرات المعلنة على مستوى المجموعة في تسجيل 1,872 ساعة تطوعية وزراعة 55 شجرة. كما يدمج الفندق الممارسات المسؤولة ضمن عمليات الشراء والتعامل مع الموردين. وتحدد مدونة قواعد سلوك الموردين وقائمة تقييم الموردين في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة المتطلبات المتعلقة بالإدارة البيئية، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل، والصحة والسلامة، وأخلاقيات الأعمال، والتوريد المسؤول. وقد حدد الفندق هدفًا لإجراء عمليات تدقيق في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة تغطي الموردين الذين يمثلون 80% من إجمالي الإنفاق على التوريد بحلول عام 2025، ترتفع إلى 90% بحلول عام 2027، بما يوسع نطاق المساءلة إلى مختلف الأنشطة المرتبطة بالتوريد.

ويعتمد الفندق منظومة واضحة لقياس أدائه في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية ومتابعة التقدم المحقق. إذ تتم متابعة استهلاك الطاقة والمياه وإدارة النفايات والانبعاثات الكربونية من خلال تقارير شهرية للمرافق، ومراجعات لجنة الاستدامة، وحاسبة الكربون، فيما تدمج بيانات البيئة والمجتمع والحوكمة ضمن إطار موحد لإعداد التقارير على مستوى المجموعة. كما تدعم عملية التحقق من طرف ثالث مستقل موثوقية بيانات الأداء، في حين يربط تقرير تخصيص السندات الخضراء وأثرها بين الاستثمارات المسؤولة والنتائج البيئية القابلة للقياس. ومن خلال الاعتماد على الطاقة المتجددة وتوظيف التقنيات الموفرة للموارد وتعزيز إعادة الاستخدام والتدوير وتطبيق ممارسات شراء مسؤولة والاستثمار في المجتمع وتطوير منظومة واضحة لحوكمة البيئة والمجتمع والحوكمة، يقدم فندق فايف لوكس نموذجًا يوضح كيف يمكن دمج الأداء البيئي والقيمة المجتمعية في تجربة الضيافة الفاخرة.

وتعزز هذه الممارسات قدرة فندق فايف لوكس على الجمع بين الفخامة وكفاءة التشغيل والاستدامة، من خلال إدارة أكثر مسؤولية للموارد والانبعاثات والمشتريات. كما يدعم الاستثمار في الطاقة المتجددة والتقنيات الموفرة للموارد أداءً أكثر استدامة على المدى الطويل.

> في فنادق فايف، نؤمن بأن مستقبل الضيافة الفاخرة يقوم على مبدأ واحد: تحقيق المزيد باستخدام موارد أقل. ومن خلال دمج مبادئ البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) في جميع جوانب أعمالنا، فإننا نعزز الابتكار، ونحقق أقصى كفاءة في استخدام الموارد، ونوفر قيمة بيئية وتجارية ملموسة وقابلة للقياس. إن الاستدامة ليست مبادرة مستقلة، بل هي عنصر أساسي في الطريقة التي نبتكر بها تجارب استثنائية لضيوفنا ونحقق قيمة مستدامة طويلة الأمد لجميع أصحاب المصلحة.
>
> **السيد/ جايديب أناند**
> **الرئيس التنفيذي للاستدامة والرئيس التنفيذي للتطوير**

فئة قطاع الرعاية الصحية





الفائز الأول

فئة قطاع الرعاية الصحية

أستر دي إم للرعاية الصحية

دولة الإمارات العربية المتحدة

رسخت أستر دي إم للرعاية الصحية مكانتها بين أبرز مقدمي خدمات الرعاية الصحية في المنطقة، إذ تمتد أعمالها عبر سبع دول، وتضم شبكتها في الشرق الأوسط وحده 15 مستشفى و126 عيادة و338 صيدلية، تقدم خدماتها لملايين المرضى سنويًا. ومع اتساع نطاق أعمالها، أصبحت الاستدامة جزءًا أساسيًا من نهج المجموعة في النمو وتقديم الرعاية، بحيث تجمع بين التميز السريري والمسؤولية البيئية والأثر المجتمعي والحوكمة الأخلاقية.

وتسترشد أستر بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة والأولويات الوطنية ذات الصلة، فيما تندمج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة في القرارات الاستراتيجية والعمليات والمشتريات والإشراف القيادي.

وتستند مسيرة أستر في الاستدامة إلى منظومة حوكمة واضحة تعزز المساءلة وتربطها بالأداء. ويتلقى مجلس الإدارة والإدارة العليا تدريبات حول المخاطر والفرص المستجدة في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية، في حين تتم متابعة الأداء من خلال مؤشرات محددة تشمل كفاءة الموارد، وجودة الرعاية السريرية، ونتائج المرضى، ومشاركة الموظفين، والأثر المجتمعي. كما تدعم هذه المنظومة سياسة عدم التسامح مع الفساد، إلى جانب مدونة السلوك، وقناة مخصصة للإبلاغ عن المسائل الأخلاقية، وسياسة تضارب المصالح، ونموذج خطوط الدفاع الثلاثة. وفي الجانب البيئي، تعمل أستر على التقدم نحو هدفها المتعلق بصافي الانبعاثات الكربونية من خلال رفع كفاءة استخدام الطاقة، والتوسع في الطاقة المتجددة، وترشيد الموارد، وتطوير قياس الانبعاثات. وقد أسهمت هذه الجهود في خفض انبعاثات النطاق الثاني بنسبة 8% خلال عام 2025، بدعم من إجراءات كفاءة الطاقة وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية. وفي عام 2026، بدأت المجموعة تقييمًا شاملًا لانبعاثات النطاق الثالث يشمل السلع والخدمات المشتراة، والأصول الرأسمالية والنقل والنفايات وسفر الأعمال، لتوسيع نطاق عملها المناخي ليشمل سلسلة القيمة بأكملها.

وتعزز أستر هذا التوجه باستثمارات عملية في الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الموارد ومبادئ الاقتصاد الدائري. فقد أنتجت أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية في أربع منشآت أكثر من 1,700 ميغاواط/ساعة من الكهرباء المتجددة، ما أسهم في تجنب نحو 660 طنًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. كما جرى إعادة تدوير أكثر من 138,000 كيلوغرام من النفايات عبر برامج الفرز والتدوير، فيما بلغت نسبة الامتثال في إدارة النفايات الطبية الحيوية 93.33%. وتدعم تقنيات إنترنت الأشياء ولوحات المتابعة المركزية لأداء البيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية قدرة المجموعة على رصد استهلاك الطاقة والمياه وإدارة النفايات بصورة أدق، والاستفادة من البيانات في تحسين العمليات.

وتتسع رؤية أستر للاستدامة لتشمل إتاحة الرعاية الصحية ورفاه المجتمع، وليس الأداء البيئي وحده. فمن خلال أستر للمتطوعين والخدمات الطبية المتنقلة، يشارك العاملون في القطاع الصحي والمتطوعون في تقديم الرعاية والتوعية الصحية والدعم في حالات الطوارئ والخدمات الأساسية للمجتمعات الأقل حصولًا على الرعاية. وتشمل مستهدفات السنة المالية 2026 تسجيل أكثر من 6,000 متطوع جديد في الشرق الأوسط وأفريقيا، وإطلاق برنامج للقيادات النسائية، والحفاظ على نسبة استبقاء تبلغ 100% للموظفين من أصحاب الهمم. كما تمتد المبادرات المجتمعية إلى زراعة الأشجار المحلية المعمرة وأشجار القرم، وحملات التنظيف، وتنفيذ برامج تستجيب للاحتياجات الصحية والاجتماعية المحلية.

ويؤدي الابتكار بدوره دورًا متزايدًا في تطوير نموذج الرعاية والاستدامة لدى أستر. فمن خلال مركز الابتكار ومنصة إكس هيلث، وبالتعاون مع شركات التكنولوجيا والمؤسسات الناشئة والجهات الأكاديمية، تطور المجموعة حلولًا تسهم في تسهيل وصول المرضى إلى الخدمات وتحسين تجربتهم ورفع كفاءة العمليات. كما أسهمت المبادرات الرقمية، ومنها الانتقال إلى الخدمات السحابية، في تجنب نحو 800 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وفي الوقت نفسه، تجاوز عدد المسجلين في منصة ماي أستر مليون عميل، بما يعكس قدرة الحلول الصحية الرقمية على الجمع بين سهولة الوصول إلى الخدمات والكفاءة التشغيلية وتحسين الأداء البيئي. وتبرز تجربة أستر دي إم للرعاية الصحية كيف يمكن للاستدامة أن تصبح جزءًا من منظومة الرعاية نفسها، لا نشاطًا منفصلًا عنها.

فمن خلال الربط بين نتائج المرضى والعمل المناخي وكفاءة الموارد والمشتريات المسؤولة والابتكار الرقمي والشمول ورفاه المجتمع، تسهم المجموعة في تطوير نموذج للرعاية الصحية أكثر قدرة على الصمود وأكثر مسؤولية واستدامة على المدى الطويل. وتمنح هذه المنظومة أستر دي إم للرعاية الصحية أساسًا متكاملًا لربط جودة الرعاية بالأداء البيئي والاجتماعي، من خلال الاستفادة من البيانات والتقنيات الرقمية ومؤشرات الأداء في توجيه القرارات ومتابعة التقدم. كما يساعد الجمع بين كفاءة استخدام الموارد، والطاقة المتجددة، وإدارة النفايات، والحوكمة، والمشاركة المجتمعية على توسيع أثر الاستدامة عبر مختلف جوانب أعمال المجموعة وتعزيز المساءلة والتحسين المستمر.

وفي الوقت نفسه، يتيح الاستثمار في الابتكار الرقمي، وتطوير الخدمات الصحية، وتمكين الموظفين والمتطوعين، وتوسيع الوصول إلى الرعاية بناء نموذج أكثر شمولًا ومرونة.

> "في أستر دي إم للرعاية الصحية، تتمحور البيئة والمجتمع والحوكمة حول تحقيق قيمة مستدامة طويلة الأجل، من خلال تمكين الأفراد، وتوفير رعاية صحية شاملة، وبناء مجتمعات أكثر مرونة، وتحقيق نمو مسؤول. ومع تطلعنا نحو رؤية 2030 وما بعدها، نلتزم بأن تسهم كل خطوة في مسيرة نمو أستر في تعزيز رفاه موظفينا ومجتمعاتنا والأجيال القادمة."
>
> **السيدة/ أليشا موبن**
> العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للمجموعة



الفائز الثاني

فئة قطاع الرعاية الصحية

جمعية الحسين – مركز الأردن للتدريب والدمج الشامل

المملكة الأردنية الهاشمية

منذ تأسيسها في عام 1971، كرست جمعية الحسين – مركز الأردن للتدريب والدمج الشامل جهودها لتوسيع فرص التأهيل والتعليم والمشاركة أمام الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة الأردنية. وجاء تأسيسها في وقت كانت فيه هذه الخدمات محدودة، لتتطور على مدى أكثر من خمسة عقود إلى مؤسسة تجمع بين التأهيل والدعم الصحي والتعليم الدامج والتكنولوجيا المساندة والمناصرة والتنمية المجتمعية. وتنطلق الجمعية في عملها من رؤية تقوم على بناء مجتمع يتيح للأشخاص ذوي الإعاقة ممارسة حقوقهم والمشاركة فيه على قدم المساواة، مع الحفاظ على كرامتهم واستقلاليتهم.

ويشكل نهج التنمية المجتمعية الدامجة أحد المرتكزات الرئيسية لعمل الجمعية، إذ لا تقتصر خدماتها على ما يقدم داخل مرافقها، بل تمتد إلى الأسر والمجتمعات المحلية. ومن خلال خدمات التأهيل والتدريب والتعليم والتكنولوجيا المساندة والتدخلات الميدانية، تعمل الجمعية على معالجة الاحتياجات الصحية والتأهيلية إلى جانب العوائق التي تحد من استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في الحياة اليومية. وتستند في تصميم برامجها إلى تقييم الاحتياجات والاستطلاعات ومجموعات النقاش والتشاور مع المستفيدين والشركاء، بما يساعدها على توجيه الخدمات وفق الأولويات الفعلية للمجتمع.

وكان للجمعية دور مبكر في تطوير خدمات التأهيل في الأردن، حيث أسهمت في إدخال العلاج الوظيفي إلى المملكة، ووسعت خدماتها لتشمل تهيئة البيئة المحيطة وتوفير وسائل المساعدة على الحركة وتعديلها. وتتيح ورشة وسائل المساعدة على الحركة وتعديل البيئة صيانة الأدوات وتكييفها وفق احتياجات المستفيدين، فيما تقدم ورشة الأطراف الاصطناعية والأجهزة التقويمية حلولاً تساعد على تحسين الحركة والقدرات الوظيفية. كما يعزز نموذجها في التعليم الدامج فرص الأطفال في التعلم والمشاركة ضمن بيئة تراعي قدراتهم واحتياجاتهم، بما يربط بين التعليم والاستقلالية وجودة الحياة. وسعت الجمعية نطاق هذا العمل من خلال توظيف الحلول الرقمية لتسهيل الوصول إلى الخدمات. وتأتي منصة رعد في مقدمة هذه المبادرات، بوصفها منصة وطنية تربط الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بالخدمات والجهات المتاحة في مختلف أنحاء المملكة، وتوفر معلومات تساعدهم على الوصول إلى الدعم المناسب والإحالة إلى مقدمي الخدمات. كما تسهم المنصة الوطنية للخدمات الشاملة في تعزيز التنسيق بين الجهات المختلفة وتقليل التشتت الذي قد يواجه المستفيد عند البحث عن الخدمة المناسبة.

وفي موازاة دورها الاجتماعي والصحي، بدأت الجمعية بتوسيع ممارساتها البيئية ضمن عملياتها اليومية. ويغطي نظام الطاقة الشمسية، الذي يعمل منذ نحو عشر سنوات، ما يقارب 60% من احتياجاتها من الكهرباء، مع خطط لزيادة هذه النسبة مستقبلاً. كما جرى تحويل نحو 70% من ملفات المستفيدين إلى سجلات إلكترونية، وأصبحت التقارير الشهرية رقمية بالكامل، ما أسهم في تقليل استهلاك الورق وتحسين كفاءة العمل. وشملت جهودها كذلك دراسة سبل الاستفادة من النفايات العضوية، بما في ذلك تحويل مخلفات الطعام إلى مواد نافعة، إلى جانب مبادرات تسهم في الاستخدام الأكثر كفاءة للمياه في الأنشطة الزراعية. ويمتد أثر الجمعية إلى مختلف مناطق الأردن، حيث تقدم خدماتها للأشخاص ذوي الإعاقة بصرف النظر عن الجنسية أو الخلفية أو الوضع الاجتماعي أو مكان الإقامة، بما في ذلك اللاجئون في المخيمات والمجتمعات المستضيفة. ويعتمد هذا الانتشار على شبكة من الشراكات مع الجهات الحكومية والبلديات والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، إضافة إلى الأسر ومقدمي الرعاية. ومن خلال هذه الشراكات، تعمل الجمعية على توسيع نطاق الخدمات وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على دعم الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم.

وتستند هذه الجهود إلى منظومة حوكمة تجمع بين إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا وإدارة المخاطر وسياسات الحماية والضوابط المالية والتدقيق المالي السنوي. كما تتبنى الجمعية موقفًا واضحًا تجاه الفساد، تدعمه آليات لتقديم الشكاوى والملاحظات ومتابعتها، بما يعزز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد والخدمات ويمنح المستفيدين والشركاء قنوات واضحة للتعبير عن ملاحظاتهم. ومن خلال الجمع بين التأهيل والتعليم الدامج والتكنولوجيا المساندة والحلول الرقمية والعمل المجتمعي والممارسات البيئية، طورت جمعية الحسين نموذجًا يضع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم واستقلاليتهم في صميم الرعاية والتنمية.

ويعكس هذا النهج فهمًا للرعاية الصحية يتجاوز تقديم الخدمة المباشرة، ليشمل إزالة العوائق وتهيئة المجتمع وتمكين الأفراد من المشاركة والإسهام بصورة كاملة وفاعلة. وتمنح هذه المنظومة جمعية الحسين أساسًا متكاملًا لربط خدمات التأهيل والتعليم والدعم الصحي بالتكنولوجيا المساندة والعمل المجتمعي والشراكات المؤسسية. كما يساعد الاعتماد على تقييم الاحتياجات والتواصل مع المستفيدين والأسر والجهات الشريكة في توجيه البرامج نحو الأولويات الفعلية، وتعزيز قدرة الجمعية على تطوير خدمات أكثر شمولًا واستجابة، مع الحفاظ على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم واستقلاليتهم في صميم مختلف التدخلات. وتدعم الحلول الرقمية، إلى جانب التوسع في السجلات الإلكترونية واستخدام الطاقة الشمسية والممارسات الأكثر كفاءة في إدارة الموارد، تطور نموذج عمل أكثر تنظيمًا واستدامة.

> نتقدم بخالص الشكر إلى العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومؤسستها الدكتورة حبيبة المرعشي، لإتاحة هذه الفرصة القيّمة لجمعية الحسين لتقييم مسيرتها في الاستدامة. فقد مكنتنا هذه التجربة من تقدير إنجازاتنا، ومراجعة نقاط قوتنا، وتحديد الفجوات ومجالات التطوير، بما يعزز التزامنا بالارتقاء بخدماتنا وتعميق أثرنا في دعم التنمية الشاملة والعادلة والمستدامة للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن.
>
> **السيدة/ آني مزاغوبيان أبو حنا**
> المديرة التنفيذية

فئة قطاع الإنشاءات





الفائز الأول

فئة قطاع الإنشاءات

إنوفو

دولة الإمارات العربية المتحدة

تضع شركة إنوفو خارطة طريق للبيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية تمتد حتى عام 2035 في صميم نهجها تجاه العلاقة بين ما تنفذه من مشروعات وما يترتب على أعمال البناء من أثر بيئي. وقد تأسست الشركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2019 ضمن مجموعة خاصة يقع مقرها الرئيسي في المملكة المتحدة. وتوجّه التزامات الحياد الكربوني وأهداف الأعمال قراراتها في مجالات تنفيذ المشروعات والمشتريات والابتكار وإدارة الأفراد، بما يعكس دمج الاستدامة في الاستراتيجية منذ البداية، وليس التعامل معها كمجال منفصل للإفصاح.

ويُترجم هذا الالتزام من خلال منظومة حوكمة واضحة. إذ يرفع مدير البيئة والمجتمع والحوكمة في المجموعة تقاريره إلى رئيس لجنة الاستدامة، وهو عضو في مجلس الإدارة ويرفع بدوره تقاريره مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. ويعمل ضمن هذه المنظومة فريق متخصص يضم منسقًا للبيئة والمجتمع والحوكمة، وأخصائيًا في غازات الدفيئة، ومهندسين بيئيين في مواقع المشروعات، إلى جانب ممثلين للاستدامة في مختلف الإدارات. وخلال السنة المالية 2025، نفذت إنوفو 22 ورشة للتوعية وإعداد التقارير في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، وبدأت تطبيق إطار لإدارة المخاطر المؤسسية على مستوى المجموعة بالتعاون مع فورفيس مازارس. كما ترتبط 10% من تقييمات الأداء السنوية للقيادات التنفيذية والإدارة العليا مباشرة بمؤشرات أداء البيئة والمجتمع والحوكمة على مستوى المجموعة ووحدات الأعمال.

وتتابع إنوفو أداءها البيئي من خلال منصة كاربون وايز للمحاسبة الكربونية، ونظام آي إنرجي لمراقبة استهلاك الطاقة، ولوحات مؤشرات باور بي آي، ضمن نظام للإدارة البيئية معتمد وفق ISO 14001 ومتكامل مع ISO 9001 وISO 45001 . وقد حددت الشركة هدفًا لخفض انبعاثات النطاقين الأول والثاني بنسبة 47% بحلول عام 2035 مقارنة بخط أساس السنة المالية 2025، بما يتوافق مع منهجيات مبادرة الأهداف القائمة على العلم ومسار دولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050. ويوازي ذلك هدف لتحويل 80% من النفايات بعيدًا عن المكبات، فيما بلغت نسبة إعادة التدوير 78.17% خلال السنة المالية 2025. وتمتد هذه الطموحات إلى شراكات الشركة مع جهات خارجية، من بينها مذكرة تفاهم مع سيمنس لتطوير حلول أكثر كفاءة في استخدام الطاقة في المباني، والتعاون مع سان جوبان لإعادة تدوير مخلفات الجبس الناتجة عن مواقع البناء، إلى جانب العمل على تطوير مذكرة تفاهم مع AGSI بشأن استخدام فولاذ منخفض الكربون.

وخلف هذه الأنظمة والمعايير، تولي إنوفو اهتمامًا واضحًا برعاية العمال وحمايتهم. ففي السنة المالية 2025، أجرت الشركة 424 عملية تدقيق تتعلق بالسكن والرعاية، و30 عملية تدقيق للمساكن، و24 عملية تدقيق للغذاء، إلى جانب تقديم 243,652 ساعة تدريبية استفاد منها 7,735 عاملًا. كما سجلت معدل تكرار إصابات مضيعة للوقت بلغ 0.03. ومن أصل 824 شكوى تم تسجيلها خلال العام، تمت معالجة جميع الحالات دون وجود شكاوى متأخرة أو تجاوزت المدة المحددة، من خلال قنوات تشمل منصة «بيبول كونكت»، ولجان رعاية العمال المشتركة، ومنصة نافيكس المستقلة للإبلاغ عن المخالفات. كما حظيت ممارسات رعاية العمال باعتراف من خلال تصنيف السكن الذهبي «A» من بلدية دبي، إلى جانب تحقيق نتائج تدقيق من بعض العملاء بلغت 100%.

ويمتد هذا الالتزام إلى المجتمعات التي تعمل فيها الشركة. فقد قدم موظفو إنوفو أكثر من 60,000 ساعة تطوعية خلال السنة المالية 2025، فيما شكلت مدرسة إنوفو للتكنولوجيا التطبيقية في مصر إحدى أبرز مبادراتها التعليمية. وقد طُورت المدرسة بالتعاون مع شركاء حكوميين بهدف تزويد الشباب بمهارات في الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني والهندسة المستدامة. كما عززت الشركة نهجها تجاه تمكين المرأة والقيادة النسائية من خلال مشاركتها في مسرّع المساواة بين الجنسين التابع للميثاق العالمي للأمم المتحدة، والاسترشاد بمبادئ تمكين المرأة، إلى جانب استمرار دعم مؤسسة الجليلة وحملة حافة الحياة.

ويشكّل الابتكار أحد المحاور الداعمة لنهج إنوفو في الاستدامة، حيث تستثمر الشركة في حلول تقنية تسهم في خفض الانبعاثات ورفع كفاءة العمليات. وتشمل هذه الحلول منصة كاربون وايز للمحاسبة الكربونية، ونظام آي إنرجي لمراقبة استهلاك الطاقة، إلى جانب استخدام الذكاء الاصطناعي في إدارة مخاطر المشروعات، وإجراء تجارب أولية لتوظيف تقنيات الروبوتات في العمليات الإنشائية. ويعكس هذا التوجه حرص الشركة على تطوير أساليب البناء ورفع الإنتاجية مع الحد من الأثر البيئي.

وتعد إنوفو تقاريرها في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، كما تتبع في إفصاحاتها المناخية توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، بما يتوافق مع متطلبات IFRS S2 . وتتولى ديلويت تقديم تأكيد مستقل على التقرير السنوي لشركة إنوفو القابضة المحدودة، فيما تخطط الشركة لإخضاع تقرير البيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية لمراجعة مستقلة من طرف ثالث اعتبارًا من السنة المالية 2026. ومع تقدم إنوفو نحو مستهدفاتها لخفض الانبعاثات بحلول عام 2035، تعكس استثماراتها في رعاية العمال والتكنولوجيا والتعليم المجتمعي نهجًا يتعامل مع الاستدامة كأساس للنمو طويل الأجل، وليس كممارسة تقتصر على إعداد التقارير.

> في إنوفو، تشكل الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية جزءًا أساسيًا من طريقة عملنا ونمونا وتحقيقنا للقيمة على المدى الطويل. ونلتزم بترسيخ الممارسات المسؤولة في مختلف عملياتنا والأنشطة المرتبطة بأعمالنا، والاستفادة من التكنولوجيا لتعزيز الأداء البيئي، ودعم الأفراد والمجتمعات المرتبطة بأعمالنا. ويجسد هذا التقدير الجهود المشتركة لفرقنا في المضي قدمًا بالتزاماتنا في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وتحقيق أثر بيئي واجتماعي ملموس. ومع استمرار توسعنا في مختلف الأسواق، نواصل التركيز على الارتقاء بمعايير التنمية المسؤولة والإسهام بصورة إيجابية في المجتمعات التي نخدمها.
>
> **السيد/ بيشوي عزمي**
> الرئيس التنفيذي للمجموعة



الفائز الثاني

فئة قطاع الإنشاءات

مجموعة دتكو للإنشاءات

دولة الإمارات العربية المتحدة

شركة دتكو للإنشاءات ذ.م.م
Dutco Construction Co. LLC

تستند مجموعة دتكو للإنشاءات إلى خبرة تمتد لما يقارب خمسة عقود في قطاع المقاولات، وهي خبرة لا تنظر إليها المجموعة باعتبارها إرثًا ينبغي الحفاظ عليه فحسب، بل أساسًا تواصل البناء عليه وتطويره. وقد تأسست المجموعة عام 1977، وتضم شركتين هما دي بي بي للمقاولات ذ.م.م. وشركة دتكو للإنشاءات ذ.م.م.، فيما تتمثل رؤيتها المشتركة في أن تكون شركة المقاولات الأكثر تفضيلًا في المنطقة. ومنذ فوزها بهذه الجائزة في عام 2013، تطور توجهها ليأخذ شكل «رؤية الاستدامة 2030» القائمة على ثلاث ركائز رئيسية هي: الأسواق المربحة والمجتمعات السليمة والحدود البيئية. وتترجم هذه الرؤية من خلال منظومة حوكمة صممت لدعم تنفيذها، حيث تضم لجنة المسؤولية الاجتماعية للمجموعة 25 عضوًا يمثلون مختلف الإدارات والمشروعات، وتجتمع شهريًا لمراجعة أنشطة المسؤولية الاجتماعية، على أن ترفع محاضر اجتماعاتها مباشرة إلى مجلس الإدارة وفريق الإدارة العليا. كما تتولى لجنة مستقلة للبيئة والمجتمع والحوكمة، بدعم من فريق متخصص، وضع التوجهات الاستراتيجية لأداء المجموعة في هذه المجالات.

وخلال فترة إعداد التقرير، تم تقديم أكثر من سبع جلسات تدريبية متخصصة في البيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية للقيادات العليا، وشملت الوظائف التجارية والصحة والسلامة والبيئة والموارد البشرية والمالية والمشتريات. كما يربط نظام إدارة الأداء الجديد في المجموعة «مينتور» مؤشرات أداء الاستدامة القابلة للقياس مباشرة بتقييمات القيادات التنفيذية وكبار الموظفين، مع تطبيقها تدريجيًا عبر مختلف الإدارات والمشروعات. وتندرج الأهداف البيئية للمجموعة ضمن نظام إدارة متكامل معتمد من بيرو فيريتاس وفق ISO 14001 وISO 45001 وISO 9001، وتخضع نتائجه للتحقق من خلال عمليات تدقيق داخلية نصف سنوية وعمليات تدقيق رقابية خارجية. وتشمل هذه الأهداف خفض استهلاك الديزل بنسبة 5% بحلول الربع الرابع من عام 2026، وتحويل ما بين 20% و25% من النفايات بعيدًا عن المكبات، والوصول إلى إعداد تقارير كربونية على مستوى جميع المشروعات بنسبة 100% بنهاية الربع الثالث من عام 2026.

ومن خلال شركة إكس نور، ساهمت المجموعة في تركيب نحو 3.9 ميغاواط من الطاقة الشمسية، بما يحقق خفضًا تقديريًا في الانبعاثات يبلغ نحو 3,270 طنًا من ثاني أكسيد الكربون سنويًا. وفي مشروع فلل نارا المعيارية التابع لشركة إعمار، أسهم تحليل دورة الحياة في توجيه استخدام مواد خفيفة وقابلة لإعادة التدوير، ما خفض البصمة الكربونية على امتداد دورة حياة المشروع بنسبة تتراوح بين 70% و75% مقارنة بأساليب البناء التقليدية. كما صُممت الوحدات لإعادة استخدامها لما يصل إلى 20 دورة، مع إمكانية استرداد 95% من المواد في نهاية عمرها التشغيلي، إلى جانب تحقيق خفض سنوي في استهلاك الطاقة بنسبة 26%. ويتم تتبع التقدم من خلال بيانات انبعاثات النطاقين الأول والثاني وبعض فئات النطاق الثالث، بما يشمل الوقود والكهرباء والنقل والكربون المتجسد في الخرسانة والصلب.

وتستند سياسة رعاية العمال في المجموعة إلى عشرة مبادئ تشمل التوظيف الأخلاقي، والسكن الآمن، وحرية الحركة، وإتاحة آليات واضحة لمعالجة الشكاوى. واعتبارًا من يناير 2026، عززت المجموعة هذه السياسة من خلال اعتماد إجراء جديد بشأن الاحتفاظ بجوازات السفر، يقضي بإعادة الجوازات مباشرة إلى العمال وتوفير صناديق شخصية آمنة لحفظ مقتنياتهم. ويمكن للعمال تقديم الشكاوى من خلال بطاقات تقارير ملاحظات السكن التي يتم جمعها أسبوعيًا في جميع المساكن العمالية، ومراجعتها من قبل مسؤولي السلامة في السكن، ثم إحالتها عند الحاجة إلى لجنة رعاية العمال التي تجتمع شهريًا. كما تخضع مكافحة الفساد لمدونة السلوك وخدمة سرية للإبلاغ عن المخالفات الأخلاقية، يشرف عليها ممثلو المساهمين ومسؤول الامتثال.

وتدار الاستثمارات المجتمعية من خلال لجنة المسؤولية الاجتماعية، التي تقيّم كل مبادرة وفق أربعة معايير قبل اعتمادها، من بينها مدى استفادة المجتمع ومدى توافقها مع الميزانية. كما تتم مراجعة الفعاليات بعد تنفيذها بالاستناد إلى نماذج ملاحظات أصحاب المصلحة ونماذج توثيق أنشطة المسؤولية الاجتماعية. ومن بين المبادرات المنفذة مهرجان «هوم أواي» الرياضي، إلى جانب زراعة الأشجار ضمن حملة «من أجل إماراتنا نزرع» ويستند إعداد تقارير الاستدامة في المجموعة حاليًا إلى المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، فيما تخطط المجموعة للانتقال رسميًا إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) في تقريرها لعام 2026، إلى جانب الاستفادة من التقييم الخارجي عبر منصة إيكوفاديس.

ومع مواصلة مجموعة دتكو للإنشاءات العمل نحو تحقيق رؤيتها للاستدامة 2030، يعكس انتقالها من المتابعة البيئية غير الرسمية إلى منظومة حوكمة للبيئة والمجتمع والادارة الرشيدة تستند إلى مؤشرات أداء قابلة للقياس تحولًا مؤسسيًا أوسع في طريقة قياس خبرة تقارب خمسة عقود من العمل في قطاع المقاولات، وتوجيهها نحو المرحلة المقبلة. وتدعم هذه المنظومة قدرة مجموعة دتكو للإنشاءات على ربط خبرتها الطويلة في قطاع المقاولات بأهداف أكثر وضوحًا في مجالات كفاءة الموارد، وخفض الانبعاثات، ورعاية العمال، والمسؤولية المجتمعية. كما يسهم إدماج مؤشرات الاستدامة في تقييم الأداء، وتوسيع نطاق القياس والتدقيق، في تعزيز المساءلة وتحويل مستهدفات «رؤية الاستدامة 2030» إلى خطوات عملية يمكن متابعتها وتطويرها.

> تعد مجموعة دوتكو للإنشاءات عنصرًا محوريًا في مسيرة نمو دولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1947، حيث ساهمت في تطوير البنية التحتية ودعم ازدهار المجتمعات. واليوم، ندرك مسؤوليتنا في رسم ملامح مستقبل أكثر استدامة وشمولًا. تعد الاستدامة جزءًا أساسيًا من عملياتنا، عبر إدارة الموارد بمسؤولية، وتبني الابتكار، وتقديم حلول منخفضة الكربون. ونلتزم بالحوكمة الرشيدة والممارسات الأخلاقية، ورعاية موظفينا، مع تحقيق قيمة طويلة الأمد تتماشى مع رؤية الإمارات للتنمية المستدامة للأجيال القادمة عالميًا على مستوى العالم.
>
> **السيد/ زياد أ. بيكر**
> المدير التنفيذي

الفائز الثالث

فئة قطاع الإنشاءات



مجموعة NMDC

دولة الإمارات العربية المتحدة

منذ تأسيسها في عام 1973 وإدراجها في الأسواق المالية عام 2000، طورت مجموعة NMDC استراتيجيتها للاستدامة تحت مظلة «الإشراف المسؤول»، مستندة إلى خمسة محاور رئيسية تشمل دعم التحول في قطاع الطاقة، والعمليات الواعية بيئيًا، والمسؤولية في الصحة والسلامة، والأثر الاجتماعي، والحوكمة والمساءلة. ويعكس هذا النهج توجه المجموعة إلى الجمع بين خبرتها في أعمال التجريف والهندسة البحرية وبين جهود استعادة التنوع البيولوجي، بما يرسخ الاستدامة كجزء أصيل من نموذج أعمالها وليس كممارسة منفصلة عنه. وتؤكد المجموعة في موقعها الرسمي أن الاستدامة تمثل محورًا رئيسيًا في أعمالها، مع التركيز على التحول في الطاقة والحفاظ على البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة.

وتترجم هذه الاستراتيجية من خلال منظومة حوكمة واضحة، تتولى فيها إدارة متخصصة بالاستدامة، بقيادة مدير للاستدامة يرفع تقاريره إلى الرئيس التنفيذي للعمليات، متابعة الأداء بالتنسيق مع لجنة للبيئة والمجتمع والحوكمة تضم ممثلين عن الصحة والسلامة والبيئة والموارد البشرية والمشتريات والهندسة. ويتم رفع تقارير الأداء إلى مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية على أساس ربع سنوي. كما ترتبط نسبة من مكافآت القيادات التنفيذية والإدارة العليا مباشرة بمؤشرات أداء في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، من بينها معدل الحوادث القابلة للتسجيل وخفض كثافة انبعاثات غازات الدفيئة لكل مليون درهم من الإيرادات، ضمن بطاقة الأداء المتوازن للمجموعة. وقد خضع أعضاء مجلس الإدارة والقيادات العليا أيضًا لبرامج تدريبية متخصصة تناولت الأهمية المالية لتغير المناخ والتطورات التنظيمية المرتبطة بالاستدامة. ويستند الأداء البيئي للمجموعة إلى نظام إدارة متكامل معتمد وفق ISO 14001 وISO 50001 وISO 45001، مع تتبع انبعاثات النطاقين الأول والثاني، والتوسع تدريجيًا في قياس انبعاثات النطاق الثالث وفق بروتوكول غازات الدفيئة. ومن خلال مبادرة استعادة أشجار القرم، زرعت المجموعة أكثر من 350,000 شتلة لدعم التنوع البيولوجي الساحلي، كما بدأت في استخدام الشعاب المرجانية الاصطناعية المطبوعة بتقنية ثلاثية الأبعاد، إلى جانب الاستثمار في مشروعات طاقة الرياح البحرية والبنية التحتية للهيدروجين من خلال إن إم دي سي إنيرجي.

وتستهدف المجموعة خفض استهلاك الطاقة بنسبة تتراوح بين 25% و30% بحلول عام 2027، مدعومًا باستثمار قدره 8.1 مليون درهم في مشروعات رفع كفاءة الطاقة في ساحة التصنيع بمنطقة مصفح. كما تستهدف تحويل 80% من مخلفات البناء والهدم بعيدًا عن المكبات، وصولًا إلى تحقيق انبعاثات صفرية بحلول عام 2050. ومن خلال برنامج الاستخدام المفيد لمواد التجريف، تعيد المجموعة توظيف الرمال والتربة الناتجة عن أعمال التجريف في مشروعات استصلاح الأراضي وحماية السواحل بدلًا من التعامل معها كنفايات. كما أسهم تحليل دورة الحياة في التوسع في استخدام الصخور من مصادر محلية في الأعمال البحرية، ما خفض الانبعاثات الناتجة عن النقل بنسبة 15%. وعلى صعيد رعاية العمال، تطبق المجموعة معيارًا معتمدًا وفق ISO 45001 يشمل السكن والمعايير الغذائية ودعم الصحة النفسية لقوة عاملة تتجاوز 27,000 موظف، إلى جانب سياسة صارمة تقوم على «صفر أضرار» ومنح جميع العاملين صلاحية إيقاف العمل عند رصد أي مخاطر على السلامة. ويمكن للموظفين تقديم الشكاوى عبر خط للإبلاغ عن المخالفات يعمل على مدار الساعة، إضافة إلى صناديق الاقتراحات في جميع المساكن العمالية، على أن يتم تسجيل الحالات مركزيًا ومتابعتها حتى إغلاقها وفق سياسة تحظر أي إجراءات انتقامية ضد المبلّغين. كما تستند منظومة مكافحة الفساد إلى مدونة سلوك الأعمال وسياسة مكافحة الرشوة والفساد، بإشراف مسؤول الأخلاقيات والامتثال في المجموعة، إلى جانب تدريب سنوي إلزامي لجميع الموظفين على مبادئ السلوك المهني والأخلاقي.

ويمتد الاستثمار المجتمعي للمجموعة إلى عدد من البرامج التي تربط أعمالها ببيئتها المحلية، من بينها برنامج أشجار القرم والتنوع البيولوجي البحري الذي يشارك فيه طلبة المدارس، وبرنامج التدريب في مجال الاستدامة بالتعاون مع الجامعات المحلية، إلى جانب دعم المشتريات من الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة لمواطنين إماراتيين. كما تشمل المبادرات برنامج تطوير الخريجين الذي يمنح الأولوية للشباب الإماراتي في الوظائف الفنية، ومبادرة المرأة في الهندسة التي توفر الإرشاد المهني ومسارات للتطور الوظيفي في قطاع ما زال يهيمن عليه الرجال. وتتوسع شراكات المجموعة لتشمل التعاون مع مصدر في تطوير مشروعات طاقة الرياح البحرية، ومع جامعة أبو ظبي في تقديم برنامج تدريبي مهني بعنوان «التميز في ممارسات البيئة والمجتمع والحوكمة». ويُعد التقرير السنوي المتكامل للمجموعة وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) ومتطلبات الإفصاح عن البيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، فيما تخضع بيانات الاستدامة للتحقق من طرف ثالث، بما يشمل انبعاثات غازات الدفيئة وإحصاءات السلامة واستهلاك المياه. وتؤكد المجموعة رسميًا إصدار تقارير متكاملة وتقارير استدامة دورية ضمن منظومة الإفصاح المؤسسي لديها.

ومع تقدم مجموعة NMDC نحو تحقيق مستهدفها للحياد الكربوني بحلول عام 2050، يعكس توسعها من عمليات تركز تقليديًا على التجريف إلى مجالات الطاقة النظيفة واستعادة التنوع البيولوجي تحولًا أوسع في طريقة قياس أداء الصناعات الثقيلة، بحيث لا يقتصر النجاح على حجم المشروعات المنفذة، بل يمتد إلى أثرها البيئي والاجتماعي وقدرتها على خلق قيمة طويلة الأجل كما يعزز هذا المسار قدرة المجموعة على ترسيخ نموذج أكثر مرونة ومسؤولية للنمو المستدام.

> "في مجموعة إن إم دي سي، تنطلق رؤيتنا للرعاية المسؤولة من إيمان راسخ بأن الصناعات الثقيلة يمكن أن تكون قوة فاعلة في تحقيق التنمية البيئية والاجتماعية المستدامة. ومن خلال دمج الكفاءة المدعومة بالذكاء الاصطناعي مع مبادرات واسعة النطاق لمشاريع الكربون الأزرق، بما في ذلك زراعة 200,000 شجرة قرم (مانغروف) خلال عام 2026 وإنشاء شعاب مرجانية اصطناعية باستخدام تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد، نُسهم في قيادة مسيرة دولة الإمارات نحو تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050."
>
> **الدكتور/ ياسر زغلول**
> **الرئيس التنفيذي للمجموعة**



تقدير خاص

فئة قطاع الإنشاءات

شركة الصين الحكومية للهندسة الإنشائية في الشرق الأوسط

دولة الإمارات العربية المتحدة

على مدى عقدين من العمل في المنطقة، تطورت شركة الصين الحكومية للهندسة الإنشائية في الشرق الأوسط منذ تأسيس مقرها الإقليمي في دبي عام 2005 لتصبح إحدى الشركات البارزة في قطاع الإنشاءات بالمنطقة، ضمن مجموعة تعد من أكبر مجموعات الإنشاء والاستثمار عالميًا. وتمتد أعمالها اليوم إلى دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر والبحرين وسلطنة عُمان، فيما أصبحت الاستدامة جزءًا من طريقة تخطيطها للمشروعات وإدارتها وتنفيذها. ويرتبط هذا التوجه بـ المبادرة الاستراتيجية لدولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050 ورؤية السعودية 2030، مع دمج اعتبارات البيئة والمجتمع والحوكمة ضمن إدارة المخاطر المؤسسية ومنظومة الحوكمة على مستوى المجموعة.

ويظهر هذا التوجه بوضوح في اعتماد الشركة على أساليب البناء الحديثة والحلول الصناعية المتطورة. ففي عام 2025، حصل نظام البناء المعياري الذي تطبقه الشركة في الشرق الأوسط على اعتماد رسمي من بلدية دبي، وشكل البناء المعياري محورًا رئيسيًا في مؤتمريها التقنيين الثامن والتاسع. ويتيح نظام البناء المعياري المتكامل (MiC) خفض مدة التنفيذ بنسبة تصل إلى 70%، وتقليل البصمة الكربونية بنسبة تصل إلى 60%، وخفض النفايات الصلبة بنسبة 75%.

كما طورت الشركة أداة تعتمد على البيانات لقياس الانبعاثات الكربونية الكامنة في مواد البناء من خلال نماذج BIM قبل صب الخرسانة وبعده. وقد رصدت الأداة في مشروع مارينا فيستا وحده نحو 118.3 طنًا من ثاني أكسيد الكربون. وفي مشروع داماك باي 1، بلغت نسبة تحويل نفايات الإنشاءات بعيدًا عن المكبات 96.02%، فيما حقق مشروع تجريبي لمنزل في بني ياس وفورات في الطاقة وصلت إلى 68.67% مقارنة بفيلا تقليدية، وفق نتائج المحاكاة باستخدام أداة PHPP. ويمتد الاهتمام بالبيئة إلى حماية التنوع البيولوجي وإدارة الموارد في مشروعات البنية التحتية الكبرى. ففي مشروع الاتحاد للقطارات، المرحلة الثانية، القسم A، شملت الإجراءات نقل أشجار الغاف وحماية الحياة البرية الصحراوية، بينما استخدم مشروع معبر جسر جزر دبي المياه المعاد تدويرها للحد من الغبار، إلى جانب تطبيق نظام منظم لفرز النفايات. كما حصل مصنع خلط الأسفلت التابع للشركة على أعلى تصنيف من بلدية دبي في مجال الصحة والسلامة المهنية.

ويستند نظام الإدارة البيئية لدى الشركة إلى متطلبات ISO 14001، مع إخضاعه لعمليات تدقيق داخلية وخارجية، بالتوازي مع أنظمة للصحة والسلامة والبيئة تتوافق مع ISO 45001. ويظل العنصر البشري محورًا أساسيًا في هذا النهج. إذ تضم الشركة أكثر من 9,000 موظف من أكثر من 20 جنسية، وتستند ممارساتها العمالية إلى سياسة رسمية لرفاه العمال، إلى جانب سياسات تحظر عمالة الأطفال والعمل القسري، وسياسة للمساواة والتنوع. وتدعم هذه المنظومة مبادرة «سعادة العمال» وعمليات تدقيق مخصصة لقياس مستوى الرفاه. وقد حظي هذا الجانب بتقدير من جائزة تقدير التابعة لحكومة دبي في عامي 2021 و2022. كما سجل مشروع سيتي سنتر ريزيدنسز إنجازًا تمثل في استكمال مليوني ساعة عمل آمنة دون تسجيل إصابة مضيعة للوقت.

中建中东
CSCEC MIDDLE EAST

وتواصل الشركة كذلك دعم التوطين وتنمية الكفاءات الهندسية المحلية والشابة من خلال برنامج UpWeBuild. وفي جانب الحوكمة والنزاهة، يشرف فريق تنسيق مكافحة الفساد، برئاسة المسؤول التنفيذي الأول للإشراف على الامتثال، على تطبيق سياسة عدم التسامح مع الرشوة، مدعومة بخط مخصص وبريد إلكتروني للإبلاغ عن المخالفات. ويساعد هذا الإطار على تعزيز المساءلة وضمان وجود قنوات واضحة للتعامل مع أي تجاوزات.

أما على المستوى المجتمعي، فتسترشد الشركة برسالتها «توسيع بيئة معيشية سعيدة» في توجيه استثماراتها ومبادراتها. وتشمل هذه الجهود حملات زراعة الأشجار والتنظيف بالتعاون مع مجموعة عمل الإمارات للبيئة، إلى جانب دعم مركز راشد لأصحاب الهمم. ويأخذ الابتكار بعدًا مماثلًا في استراتيجية الشركة. إذ تدير في دبي مركزًا متخصصًا للبحث والتطوير في تقنيات البناء بالطباعة ثلاثية الأبعاد، وسبق لها تنفيذ أول مبنى تجاري مطبوع بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد في العالم. كما تتعاون حاليًا مع Shanghai SUS Environment في إطار خطط لإدخال تقنيات الجيل الرابع لتحويل النفايات إلى طاقة إلى دولة الإمارات، دعمًا لأهداف الحياد المناخي 2050 واستراتيجية الاقتصاد الدائري.

وتفصح شركة الصين الحكومية للهندسة الإنشائية في الشرق الأوسط عن أدائها في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة بالاستناد إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وتقرير التقدم للميثاق العالمي للأمم المتحدة، مع التحقق من البيانات داخليًا، إلى جانب مراجعة بعض الإفصاحات من قبل جهات مستقلة خارجية. وإلى جانب ما حصلت عليه من تقدير إقليمي، من بينها جائزة الشيخ خليفة للامتياز وجائزة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال، تواصل الشركة التعامل مع الاستدامة باعتبارها جزءًا من الاستراتيجية والعمليات والثقافة المؤسسية.

ومن خلال الجمع بين الابتكار في البناء، وكفاءة الموارد، وحماية البيئة، ورعاية العاملين، والحوكمة، والمشاركة المجتمعية، تواصل الشركة تحقيق قيمة اقتصادية وبيئية واجتماعية عبر المنطقة. ما يعزز هذا التكامل قدرة الشركة على مواصلة تطوير مشروعات أكثر كفاءة ومرونة، تجمع بين التقنيات الحديثة والمسؤولية البيئية والاجتماعية.

> في شركة الصين الحكومية للهندسة الإنشائية في الشرق الأوسط، نؤمن بأن النجاح الحقيقي لا يقاس بالأداء التجاري وحده، بل بالأثر الإيجابي الذي نحققه في المجتمع. ويقود التزام فريقنا بالابتكار والنزاهة والمسؤولية البيئية مبادراتنا نحو معايير أعلى للتميز. ونقدر جهود الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في جمع قيادات القطاع وتعزيز التعاون والتنمية المستدامة. وبالتعاون مع عملائنا ومستشارينا وشركائنا وزملائنا، نتطلع إلى اغتنام فرص جديدة والإسهام في بناء بيئة عمرانية أكثر استدامة وحيوية في منطقة الشرق الأوسط.
>
> **السيد/ تيان سانتشوان**
> رئيس مجلس الإدارة

فئة قطاع السيارات





الفائز الأول

فئة قطاع السيارات

شركة كلداري إخوان

دولة الإمارات العربية المتحدة

تمتد جذور مجموعة كلداري إخوان إلى عام 1966، وقد تطورت على مدى العقود الماضية لتصبح مجموعة كبيرة ومتنوعة تضم أكثر من 500 موظف، فيما يعمل قطاع السيارات في إطار الغاية المؤسسية الأوسع للمجموعة والمتمثلة في «إلهام الرواد». وتدمج رؤية المجموعة ومنظومة قيمها المعلنة الاستدامة ضمن استراتيجيتها طويلة الأجل، بما يربط نمو الأعمال بمبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة عبر قطاعات السيارات والمعدات الثقيلة والهندسة. كما تتوافق استراتيجية المجموعة مع عشرة من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، التي تنعكس في مجالات المسؤولية الاجتماعية ورفاه الموظفين وخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وإدارة الطاقة والحوكمة.

ويترجم هذا الالتزام من خلال منظومة حوكمة مؤسسية واضحة، حيث تتولى لجنة الاستدامة والاستراتيجية، برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضوية الرؤساء التنفيذيين لقطاعات الأعمال وكبار المسؤولين التنفيذيين، الإشراف على مخاطر البيئة والمجتمع والحوكمة. وتندمج هذه المخاطر ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، وتخضع للمراجعة من قبل لجنة التدقيق ومجلس الإدارة. كما يرفع رئيس الاستدامة في المجموعة تقاريره مباشرة إلى الرئيس التنفيذي، فيما ترتبط مؤشرات أداء البيئة والمجتمع والحوكمة باتفاقية تمويل مرتبطة بالاستدامة مع بنك المشرق، تشمل الإدارة المستدامة للنفايات، والتدريب والإدارة الرشيدة في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية، إلى جانب خارطة طريق لخفض الانبعاثات الكربونية. وعلى الصعيد البيئي، تستند أنظمة الإدارة إلى شهادات ISO 14001 وISO 9001 و ISO 45001، فيما يتم تتبع انبعاثات النطاقين الأول والثاني وفق بروتوكول الغازات الدفيئة، والإفصاح عنها سنويًا وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقاريرال (GRI). وفي عام 2025، وسّع قطاع السيارات عروضه من المركبات الهجينة والكهربائية من خلال علامات تجارية من بينها لينك آند كو وأوموداوجايكو، كما قام بتركيب بنية تحتية لشحن المركبات الكهربائية في منشآته.

ويستند القطاع إلى إطار مازدا لتحليل دورة الحياة في الحالات التي لا يجري فيها تحليله الخاص. وشملت المبادرات الأخرى تحديث أنظمة الإضاءة بتقنية LED، وتحسين كفاءة أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء، وتركيب أنظمة الطاقة الشمسية على الأسطح، إلى جانب منشأة أول سبورتس الصديقة للبيئة في دبي، والمجهزة بألواح شمسية وأنظمة لإعادة تدوير المياه وفق معيار السعفات الذهبية لبلدية دبي. وتخضع ممارسات العمل لأنظمة الصحة والسلامة المهنية المعتمدة وفق معيار ISO 45001، إلى جانب مدونة أخلاقيات العمل، وسياسة الإبلاغ عن المخالفات، وسياسة مكافحة الرشوة والفساد.

وفي عام 2025، قدمت المجموعة 60,610 ساعات تدريبية في مجالات الصحة والسلامة، و57,468 ساعة للتدريب الفني والتدريب على المنتجات. كما أطلقت نموذجًا للامتثال المؤسسي يتيح الإبلاغ بسرية عن الممارسات غير الأخلاقية. وحصلت المجموعة في العام نفسه على شهادة «أفضل بيئة عمل»، فيما أفاد 91% من الموظفين بأنهم يدركون مدى مساهمة أدوارهم في تحقيق استراتيجية المؤسسة. وامتدت جهود المجموعة إلى الاستثمار المجتمعي، حيث شملت مبادرات عام 2025 مساهمة بقيمة 10 ملايين درهم في مبادرة «وقف الوالدين» لدعم الرعاية الصحية، وزراعة 10,000 شجرة من أشجار القرم، وتنظيم حملات لتنظيف الشواطئ والصحاري والأودية، إلى جانب مبادرات لتمكين المرأة من خلال منصات من بينها «شيروز» و«وي ذا وومن». كما تدعم المجموعة التوطين وتنمية المواهب الوطنية من خلال برامج من بينها برنامج «رواد للمواهب القيادية» وفي عام 2025، اعتمدت المجموعة أيضًا سياسة للعمل عن بُعد لدعم مرونة العمل ورفاه الموظفين.

كما تدمج المجموعة الابتكار ضمن منظومة الحوكمة والتخطيط التشغيلي، بدلًا من التعامل معه كمجال منفصل. وشملت مبادرات عام 2025 تنظيم يوم لاستكشاف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بالتعاون مع برايس ووترهاوس كوبرز، إلى جانب برامج للأمن السيبراني والمسؤولية الرقمية، واتفاقية التمويل المرتبط بالاستدامة مع بنك المشرق، التي وُصفت بأنها واحدة من أكبر الاتفاقيات من نوعها في دولة الإمارات.

وتخضع أولويات الابتكار لأطر الحوكمة ومتابعة الأداء نفسها المستخدمة لمراجعة بقية التزامات المجموعة في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة. كما تلتزم المجموعة منذ عام 2022 بإعداد تقرير الاستدامة وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI). ومن خلال الجمع بين منظومة حوكمة متكاملة على مستوى المجموعة، وتمويل مرتبط بالاستدامة يستند إلى مؤشرات أداء قابلة للقياس، والتوسع في المركبات الهجينة والكهربائية، والإفصاح المنتظم وفق معايير الـ GRI، يقدم قطاع السيارات في مجموعة كلداري إخوان نموذجًا تتجسد فيه التزامات الاستدامة ضمن القرارات المالية والتشغيلية، لتصبح جزءًا من الممارسات اليومية للأعمال ومسار النمو طويل الأجل.

وتعزز هذه المنظومة قدرة مجموعة كلداري إخوان على تحويل التزاماتها في الاستدامة إلى ممارسات قابلة للقياس تمتد عبر الحوكمة والتمويل والعمليات وتنمية الموظفين. كما يسهم الجمع بين الابتكار، وكفاءة الموارد، والتوسع في حلول التنقل منخفضة الانبعاثات، والاستثمار المجتمعي في دعم نمو أكثر مسؤولية واستدامة على المدى الطويل.

> "تتقدم بخالص الشكر إلى الشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على تكريم قطاع السيارات في مجموعة كلداري إخوان مجددًا، تقديرًا لتقدمه في مجال التنقل المستدام بعد تكريمه السابق عام 2025. وتواصل الاستدامة توجيه عملياتنا وابتكاراتنا وخدمة عملائنا، من خلال توسيع البنية التحتية لشحن المركبات الكهربائية وتنمية محفظة المركبات الهجينة، إلى جانب خفض البصمة الكربونية وتعزيز إعادة التدوير وإدارة النفايات. وبالتعاون مع شركائنا وموردينا المحليين باستمرار، نتطلع إلى مواصلة الابتكار المسؤول وتحقيق قيمة مستدامة لعملائنا ومجتمعاتنا والبيئة."
>
> **السيد/ أكسل درايبر**
> الرئيس التنفيذي

الفائز الثاني

فئة قطاع السيارات



شركة الشيراوي للمعدات

دولة الإمارات العربية المتحدة

منذ تأسيسها في عام 1976، تطورت شركة الشيراوي للمعدات لتصبح شركة تصنيع متخصصة في معدات النقل وقطاعات النفط والغاز، ويعمل لديها أكثر من 500 موظف وموظفة. وتتمثل رؤيتها المعلنة في تحقيق «تصنيع محايد للكربون لحلول هندسية موثوقة»، مع التزامها بقياس بصمتها الكربونية الناتجة عن عمليات التصنيع وخفضها وتعويضها بالكامل بنهاية عام 2026. كما يربط إطار قيم الشركة «ASECO» بين الصحة والسلامة والبيئة والجودة ومبادئ الاستدامة والتميز التشغيلي بشكل مباشر.

وتستند هذه الرؤية إلى منظومة حوكمة رسمية، حيث يراجع مجلس الإدارة أداء البيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية والمخاطر على أساس ربع سنوي، بدعم من لجنة توجيهية متخصصة تتولى وضع أهداف الاستدامة ومتابعة التقدم المحرز فيها، إلى جانب مركز التميز في منهجية «Lean» الذي يركز على الكفاءة التشغيلية، ولجنة رعاية الموظفين والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة. وتتوافق استراتيجية الشركة مع ثمانية من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، فيما يتم الإفصاح عن التقدم المحرز من خلال تقرير استدامة متوافق مع معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، إلى جانب الإفصاح الطوعي لدى مشروع الإفصاح عن الكربون (CDP). كما تتابع لوحة مؤشرات صافي نقاط الترويج (NPS) في الوقت الفعلي مستوى رضا العملاء، حيث يؤدي أي تقييم سلبي إلى إصدار تقرير رسمي للإجراءات التصحيحية والوقائية.

وعلى الصعيد البيئي، أفادت الشركة بتحقيق خفض بنسبة 75% في الانبعاثات التشغيلية، مدعومًا بنظام للطاقة الشمسية على أسطح المباني بقدرة 3.1 ميغاواط، يغطي أكثر من 72% من احتياجات الطاقة وولد 4,797 ميغاواط/ساعة في عام 2025. كما تحسنت كثافة البصمة الكربونية في منشأة الشركة بمدينة دبي الصناعية، من 1.04 إلى 0.86 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل 1,000 ساعة عمل خلال العام. وتعيد الشركة تدوير نحو 70% من خردة الصلب، حيث تمت معالجة 3,691 طنًا في عام 2025، ما أسهم في تجنب انبعاثات قدرها 5,465 طنًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. كما جرى تحويل 75,300 كيلوغرام من النفايات الخطرة إلى مواد خام تستخدم في صناعة الإسمنت. وتعمل محطتهم لمعالجة مياه الصرف الصحي على إعادة تدوير ما بين 31 و33 مترًا مكعبًا من المياه يوميًا لإعادة استخدامها داخل المنشأة. وعلى صعيد القوى العاملة، تتوافق معايير العمل في الشركة مع شهادة ISO 45001، حيث بلغ إجمالي ساعات العمل 2,094,092 ساعة، وسُجلت 38 إصابة خلال عام 2025، بمعدل حوادث مؤسسي بلغ 3.36. كما ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في القوى العاملة بنسبة 40% على أساس سنوي. وتوفر الشركة خطًا ساخنًا للأخلاقيات يعمل على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، من خلال المديرين المباشرين وإدارة الموارد البشرية ومنصة إلكترونية، بما يتيح الإبلاغ السري عن الشكاوى أو أي حالات سوء سلوك. وتطبق الشركة سياسة عدم التسامح مطلقًا مع عمالة الأطفال والعمل الجبري والتمييز، بما يتماشى مع معايير دولة الإمارات ومنظمة العمل الدولية. كما تلتزم الجهات الموردة بسياسة المسؤولية الاجتماعية للموردين، التي تشمل حماية البيئة وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، وتدعمها عمليات التدقيق وجلسات الاستدامة الافتراضية. وعلى مستوى المجتمع، شملت مبادرات عام 2025 حملات «الإمارات نظيفة» التي نُفذت بالتعاون مع مجموعة عمل الإمارات للبيئة، والتي شارك خلالها الموظفون أيضًا في إنقاذ غزال وتسليمه إلى السلطات المحلية، إلى جانب حملة لزراعة الأشجار وتنظيم مخيم طبي مجاني في سكن العمال التابع للشركة بمدينة دبي الصناعية. كما تنظم الشركة فعاليات «يوم السائق» في عدد من المراكز الصناعية، بما فيها الفجيرة، لجمع الملاحظات المباشرة من سائقي الشاحنات حول السلامة على الطرق واحتياجات التشغيل.

ولا تقتصر جهود الابتكار على مبادرات منفصلة، بل يتم توظيفها بشكل مباشر في العمليات التشغيلية. وتستخدم الشركة أنظمة صيانة تنبؤية مدعومة بالذكاء الاصطناعي لرصد الأعطال المحتملة في المعدات، فيما يعمل برنامج «Columbus CAD/CAM» على تحسين ترتيب المواد وتقليل الخردة، كما حلت رموز الاستجابة السريعة (QR) المثبتة على الآلات محل الأدلة المطبوعة. وتستند تقارير الاستدامة التي تصدرها الشركة على معايير GRI ومنهجية ISO 14064، فيما يحمل مسؤول الاستدامة شهادة المدقق الرئيسي وفق ISO 14064. كما حصل تقدم الشركة في مجال الصناعة 4.0 على تصنيف 4 من 5 ضمن مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي التابع لوزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة في دولة الإمارات.

ومن خلال الجمع بين هدف واضح لتحقيق التصنيع المحايد للكربون، وبيانات قابلة للقياس حول الانبعاثات والاقتصاد الدائري، ومنظومة حوكمة منظمة، وشراكات مجتمعية فاعلة، تبرز شركة الشيراوي للمعدات، التي تقترب من خمسة عقود من العمل في مجال تصنيع المعدات الثقيلة، كنموذج يسعى إلى إثبات إمكانية تحقيق التحول المستدام في قطاع صناعي تقليدي يصعب خفض انبعاثاته. وتدعم هذه المنظومة قدرة شركة الشيراوي للمعدات على ربط كفاءة التصنيع بخفض الانبعاثات وتعزيز الاقتصاد الدائري ورفاه العاملين ضمن مسار واحد للتحسين المستمر. كما يسهم الجمع بين الطاقة الشمسية، وإعادة التدوير، والابتكار الرقمي، وإشراك الموردين والمجتمع في تطوير نموذج صناعي أكثر كفاءة ومسؤولية، مع تعزيز قدرة الشركة على قياس التقدم وتحسين الأداء بصورة منتظمة. ومن خلال مواصلة الاستثمار في الحلول منخفضة الكربون، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتطوير الممارسات التشغيلية، تمضي الشركة نحو ترسيخ نموذج تصنيع أكثر مرونة واستدامة على المدى الطويل.

> "في شركة الشيراوي للمعدات، لا تُعد الاستدامة مبادرة منفصلة، بل نهجًا عمليًا لبناء أعمال أقوى وأكثر مرونة. فمن خلال تقليل الهدر، وتحسين الكفاءة، والاستثمار في الطاقة المتجددة والابتكار، وتوفير بيئة عمل آمنة ومهارية، نُحقق قيمة مستدامة للعملاء والموظفين وأصحاب المصلحة. ويستند تقدمنا إلى التحسين المستمر، والتنفيذ المنضبط، والالتزام بالنمو المسؤول. ورغم استمرار التحديات، فإننا ملتزمون بالتحسن عامًا بعد عام."
>
> **السيد/ سوميت فالراني**
> نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذي

فئة قطاع الطاقة





الفائز الأول

فئة قطاع الطاقة

أرامكو السعودية - إدارة توزيع المنطقة الغربية

المملكة العربية السعودية

على مدى أكثر من تسعة عقود، أدت أرامكو السعودية دورًا محوريًا في تلبية احتياجات المملكة من الطاقة، فيما تواصل إدارة توزيع المنطقة الغربية هذا الدور من خلال شبكة أعمال التكرير والمعالجة والتسويق، موفرة إمدادات الوقود لمختلف مناطق غرب المملكة منذ عام 1933. ومنذ إدراج الشركة في السوق المالي عام 2019، واصلت العمل وفق رؤيتها بأن تكون رائدة شركات الطاقة والكيميائيات المتكاملة على مستوى العالم، وأن تمارس أعمالها بأمان واستدامة. وتستند الإدارة في توجهها نحو الاستدامة إلى أربعة محاور رئيسية هي: تغير المناخ والتحول في مجال الطاقة، وسلامة الأعمال وتطوير الأفراد، والحد من الآثار البيئية، وتعظيم القيمة المجتمعية، بما يتوافق مع رؤية السعودية 2030 وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وتربط أرامكو السعودية مسؤولية القيادات التنفيذية مباشرة بأداء الاستدامة، إذ تغطي ثمانية من أصل عشرين مؤشر أداء مرتبطًا بالمكافآت المتغيرة مجالات السلامة والمناخ والبيئة والأفراد والتوطين. وتشرف لجنة الاستدامة وإدارة المخاطر والصحة والسلامة والبيئة التابعة لمجلس الإدارة على متابعة الأداء المؤسسي والحوادث الرئيسة في مجالات الصحة والسلامة والبيئة والأولويات طويلة الأجل. وتطبق إدارة توزيع المنطقة الغربية النهج نفسه على مستوى أعمالها، حيث يخضع كبار المسؤولين لتقييم ربع سنوي يستند إلى مؤشرات تشمل معدلات الحوادث، ومنع الانسكابات، وانبعاثات أسطول المركبات، والمشاركة المجتمعية، والتدريب على السلامة، والتوظيف المحلي والامتثال وأخلاقيات العمل. وعلى الصعيد البيئي، تعمل الإدارة وفق نظام إدارة معتمد بموجب ISO 14001:2015 وISO 50001:2018، ويخضع بصورة دورية لعمليات تدقيق رقابية وإعادة اعتماد من جهات مستقلة. كما أسهم تطبيق منهجية الاقتصاد الدائري في تطوير عدد من الممارسات العملية، من بينها استخدام الأسفلت المعاد تدويره والخلطات الإسفلتية الدافئة، وتشغيل بعض المرافق بالطاقة الشمسية، وتركيب وحدات لاستعادة الأبخرة، وإعادة استخدام الخراطيم الخارجة من الخدمة، والاستفادة من الهندسة العكسية في تصنيع قطع الغيار.

وتشمل المستهدفات البيئية للإدارة، خلال السنوات الثلاث الماضية والثلاث المقبلة، المحافظة على الامتثال الكامل لمعايير مياه الصرف، ومنع الانسكابات النفطية، ورفع نسبة إعادة استخدام مياه الصرف من 27.9% إلى 31.5%، إلى جانب مواصلة خفض كثافة استهلاك الطاقة. وقد بدأت نتائج هذه الجهود بالظهور من خلال تحديث أنظمة الإضاءة بتقنية LED وتحسين كفاءة أنظمة التدفئة والتهوية وتكييف الهواء. كما تسعى أرامكو السعودية إلى تحقيق صفرية انبعاثات من الغازات المسببة للاحتباس الحراري للنطاقين الأول والثاني في الأصول التي تملكها وتديرها بالكامل بحلول عام 2050، فيما تسهم إدارة توزيع المنطقة الغربية في هذا التوجه من خلال توزيع أنواع وقود أنظف تسهم في خفض انبعاثات قطاع النقل. وتستند ممارسات العمل والسلامة إلى نظام لإدارة السلامة يتوافق مع ISO45001:2018، إلى جانب مدونة القواعد السلوكية التي تنظم الممارسات المهنية عبر قوة عاملة تضم موظفين من أكثر من 95 دولة. وتوفر الشركة قنوات لتقديم الشكاوى والملاحظات، من بينها الخط الساخن التابع للمدقق العام، فيما تبدأ معالجة النزاعات بمحاولات التسوية، ثم تنتقل عبر ثلاث مراحل للنظر في الشكوى على مستوى رئيس الشعبة، ثم رئيس الإدارة، وصولًا إلى الإدارة العامة. كما تطبق أرامكو السعودية سياسة صارمة لا تتسامح مع الرشوة أو الفساد، مدعومة بتدريب إلزامي وإقرارات دورية بالالتزام بالسياسات. وعلى مستوى إدارة توزيع المنطقة الغربية، يتولى منسقو نظم الإدارة ورؤساء الوحدات متابعة تطبيق هذه المتطلبات والمحافظة على المعايير المعتمدة.

وفي مجال المسؤولية المجتمعية، أطلقت إدارة توزيع المنطقة الغربية خلال عامي 2025 و2026 نموذجًا تشاركيًا يجمع عددًا من إدارات أرامكو السعودية والجهات الحكومية ضمن فريق موحد، لمعالجة محدودية المبادرات المجتمعية التي كانت تنفذ سابقًا في المنطقة الغربية. ويقوم النموذج على توحيد الموارد والميزانيات بدلًا من تمويل كل جهة لمبادرات مستقلة، ما أسهم في خفض تكاليف التنفيذ بما يقدر بين 25% و35%، وتحويل الأنشطة المتفرقة إلى برنامج منظم يتضمن مبادرات شهرية يستفاد منها أكثر من 6,500 شخص. ويخضع البرنامج لمراجعة سنوية وفق منهجية)خطط، نفذ، تحقق، عدّل(. كما شملت جهود الإدارة زراعة أكثر من 12,000 شجرة خلال الأعوام الثلاثة الماضية، ودعم مشروعات لزراعة القهوة بأساليب مستدامة في جازان وعسير، إلى جانب حملات دورية للتبرع بالدم وزراعة أشجار القرم وتنظيف الشواطئ. وتعد أرامكو السعودية إفصاحاتها وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، ومعايير مجلس معايير محاسبة الاستدامة، وتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ، إلى جانب معياري IFRS S1 وIFRS S2 . كما خضعت مجموعة مختارة من بيانات تقرير الاستدامة لعام 2025 لضمان خارجي محدود وفق المعيار الدولي لارتباطات التأكيد ISAE 3000.

وفي مجال الابتكار، تعتمد إدارة توزيع المنطقة الغربية إطارًا خاصًا للابتكار وتطبيق التقنيات، يتيح للموظفين تقديم أفكار جديدة تمر بمراحل الفرز والتقييم والتحقق والتجربة، ثم تتم متابعة نتائجها حتى تحقيق الفوائد المستهدفة. ويبرز أثر هذا النهج بصورة خاصة خلال موسمي الحج والعمرة، حيث قد تمتد ذروة الطلب إلى 57 يومًا ويرتفع معدل الإمداد اليومي بنسبة 30%، ومع ذلك حافظت الإدارة على الوفاء بكامل التزاماتها في توفير الوقود بنسبة 100% . كما يعزز هذا التكامل قدرة الإدارة على مواصلة تطوير عمليات أكثر كفاءة ومرونة، تجمع بين موثوقية الإمداد والمسؤولية البيئية والاجتماعية.

> في عام 2025، عززت أرامكو السعودية قدراتها في مجالي التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، عبر استخدامها أدوات متقدمة للحد من الانبعاثات، وتعزيز السلامة ورفع الكفاءة. تؤكد الشركة التزامها لتحقيق صافي انبعاثات صفري من الغازات المسببة للاحتباس الحراري للنطاقين (1 و2) على مستوى جميع الاصول التي تملكها الشركة بالكامل وتديرها بحلول عام 2050.
>
> **السيد/ أمين بن حسين الناصر**
> **الرئيس وكبير الاداريين التنفيذيين**



الفائز الثاني

فئة قطاع الطاقة

شركة بترول الإمارات الوطنية (إينوك) ذ.م.م

دولة الإمارات العربية المتحدة

رسخت شركة بترول الإمارات الوطنية (إينوك) منذ تأسيسها عام 1993 كمشروع مشترك بين جهات حكومية وشركاء من القطاع الخاص حضورها كإحدى أبرز مجموعات الطاقة المتكاملة في دولة الإمارات. واعتمدت المجموعة مبدأ «إينوك واحدة، مسؤولية اجتماعية موحدة» إطارًا يجمع جهودها في المسؤولية الاجتماعية ويوجهها عبر مختلف شركاتها وعملياتها، ويربطها باستراتيجية الأعمال وأهدافها طويلة الأجل، لتصبح المسؤولية الاجتماعية جزءًا من التخطيط وصنع القرار.

وتدعم هذا التوجه منظومة حوكمة تتولى فيها اللجنة القيادية للاستدامة، برئاسة الرئيس التنفيذي للمجموعة، الإشراف على أداء الاستدامة ورفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة. كما يندمج أداء البيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية ضمن بطاقة الأداء المتوازن من خلال مؤشر مخصص للاستدامة. وفي الوقت نفسه، وصلت استراتيجية الاستدامة المحدّثة إلى مراحل الاعتماد النهائية، تمهيدًا لتطبيق أهداف لخفض الانبعاثات تستند إلى أسس علمية اعتبارًا من عام 2027. وتمتد المساءلة إلى القيادات التنفيذية والإدارة العليا، حيث ترتبط تقييماتهم بمؤشرات تشمل استهلاك الطاقة الحرارية والكهربائية، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة وغازات الشعلة، وإعادة تدوير المياه والنفايات، والتنوع بين الجنسين، وساعات التدريب لكل موظف بدوام كامل. كما خصصت المجموعة مؤشرًا للاستثمار المجتمعي يستهدف توجيه 0.2% من الإيرادات إلى مشروعات البنية التحتية المجتمعية. وخلال السنة المالية 2025، تلقى أعضاء القيادة ست جلسات متخصصة حول التشريعات المناخية وأسواق الكربون ونتائج قياس انبعاثات النطاق الثالث.

وعلى الصعيد البيئي، تستند عمليات إينوك إلى نظام إدارة متكامل يغطي 335 كيانًا وموقعًا معتمدًا وفق ISO 9001 وISO 14001 وISO 45001، إلى جانب 58 موقعًا حاصلًا على ISO 50001 لإدارة الطاقة. وتخضع هذه الأنظمة لتدقيق مستقل تجريه بيرو فيريتاس سنويًا. وخلال السنة المالية 2025، بلغ إجمالي الطاقة المتجددة ومنخفضة الكربون المستخدمة عبر سلسلة الإمداد 14.6 غيغاواط ساعة. وشمل ذلك 62 محطة خدمة تعمل بالطاقة الشمسية، أنتجت نحو 7.95 غيغاواط ساعة، أي قرابة 9.2% من احتياجات محطات الخدمة من الكهرباء. كما أصبحت محطة هورايزون طنجة التابعة للمجموعة في المغرب أول منشأة لإينوك تعمل بالكامل بالطاقة الشمسية المنتجة محليًا. وتجاوزت الوفورات التراكمية التي حققتها المجموعة 478 مليون درهم إماراتي، إلى جانب تجنب انبعاثات قدرها 1.47 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون مقارنة بخط الأساس لعام 2019. وفي عام 2025، بلغت انبعاثات النطاق الأول 1.36 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، مقابل 48,786 طنًا للنطاق الثاني، فيما بلغ خط الأساس لانبعاثات النطاق الثالث 65.63 مليون طن في عام 2023.

وحددت إينوك مستهدفات بيئية تشمل إعادة تدوير 30% من المياه بحلول 2030، وإعادة تدوير 50% من النفايات، وخفض الانبعاثات بنسبة 16% بحلول 2035، ووقف الحرق الروتيني للغاز بحلول 2030. ويواصل هذا النهج ربط كفاءة الطاقة والموارد بخفض الانبعاثات وتحقيق وفورات تشغيلية ملموسة، بما يعكس مسار المجموعة في تعزيز الأداء البيئي والتشغيلي على حد سواء. وتولي إينوك الصحة والسلامة المهنية اهتمامًا أساسيًا، بالاستناد إلى ISO 45001 ومبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة، مع توفير قنوات للشكاوى تديرها الموارد البشرية. وخلال السنة المالية 2025، سجلت المجموعة معدلًا لتكرار الإصابات المضيعة للوقت بلغ 0.06 دون وفيات، وقدمت 253,089 ساعة تدريبية في الصحة والسلامة والبيئة إلى جانب 5,238 جلسة لمكافحة الحرائق و1,165 جلسة في الإسعافات الأولية. كما تتبنى المجموعة سياسة صارمة لعدم التسامح مع الفساد، تدعمها وظائف متخصصة في الامتثال وإدارة المخاطر. وخلال السنة المالية 2025، جرى التعامل مع 5 حالات مرتبطة بالأمن السيبراني و3 حالات لتضارب المصالح و35 حالة احتيال من خلال آليات للمراجعة والمتابعة. ومن أبرز ما حققته إينوك خلال هذه الدورة استكمال تحديد خط الأساس لانبعاثات النطاق الثالث عبر الفئات الخمس عشرة الواردة في بروتوكول غازات الدفيئة. وتشير المجموعة إلى أن هذا الإنجاز يضعها ضمن عدد محدود من شركات النفط الوطنية في المنطقة التي استكملت قياس جميع الفئات. كما تعد إفصاحاتها بتغير المناخ ضمن مشروع الإفصاح عن الكربون بجهود داخلية، دون الاعتماد على جهات استشارية خارجية.

ويرتبط هذا التوسع في القياس ببرامج مجتمعية وابتكارية قابلة للمتابعة. فقد وجهت المجموعة 17 مليون درهم من إيراداتها إلى مبادرات في البيئة والتعليم والصحة والسلامة، استفاد منها نحو 1.8 مليون شخص، وتم قياس أثرها باستخدام منهجية العائد الاجتماعي على الاستثمار. وعلى مستوى العمليات، حققت مبادرة لترشيد استهلاك الديزل في محطة إينوك بسنغافورة وفرًا بنسبة 42% لكل دفعة تشغيلية، كما طورت المجموعة 10 أنواع من زيوت التشحيم المتوافقة مع المتطلبات البيئية. ويمتد حضور إينوك إلى شراكات ومبادرات إقليمية ودولية. فقد قادت المجموعة إعداد إطار لصكوك خضراء بقيمة 250 مليون دولار أمريكي، وتولت الجانب البيئي في أول رحلة تجريبية على مستوى المنطقة تستخدم وقود الطيران المستدام. كما تمثل القطاع في لجنة حماية البيئة في منظمة الطيران المدني الدولي، إلى جانب مشاركتها في أطر المنظمة البحرية الدولية والمنتدى البحري الدولي لشركات النفط ومجلس إدارة الشبكة المحلية للميثاق العالمي للأمم المتحدة في الإمارات. كما خضع تقرير أداء الاستدامة لعام 2024 لمراجعة مستقلة أجرتها تي يو في وفق المعيار الدولي لارتباطات التأكيد ISAE 3000، وشملت بيانات انبعاثات غازات الدفيئة ومؤشرات أداء الطاقة.

> بصفتها إحدى الشركات الرائدة والمتكاملة في قطاع الطاقة بدولة الإمارات، تواصل مجموعة اينوك ترسيخ الاستدامة في مختلف أعمالها وعملياتها. ويترجم هذا الالتزام إلى نتائج ملموسة عبر مختلف محاور الاستدامة: من الحفاظ على سجل خالٍ من الحوادث المميتة للعام الرابع على التوالي، إلى توليد أكثر من 8,500 ميغاواط ساعة من الطاقة النظيفة، وصولاً إلى إحداث أثر إيجابي في حياة أكثر من 1.4 مليون فرد. كما يجسّد فوزنا المتواصل بجوائز المسؤولية المجتمعية والاستدامة العربية التزامنا الراسخ بالاستدامة، ويعزز مسيرتنا نحو تحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050
>
> **سعادة/ حسين سلطان لوتاه**
> **الرئيس التنفيذي لمجموعة إينوك**

الفائز الثالث (مناصفة)

فئة قطاع الطاقة



شركة الإمارات ديستريكت كولينج (إيميكول) ذ.م.م

دولة الإمارات العربية المتحدة

منذ تأسيسها في عام 2003، رسخت شركة الإمارات ديستريكت كولينج (إيميكول) مكانتها في قطاع تبريد المناطق من خلال التركيز على تقديم حلول تبريد أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة وأقل استهلاكًا للموارد. وتتمثل رؤيتها في أن تكون مزود عالمي المستوى لخدمات تبريد المناطق ذات الكفاءة في استخدام الطاقة، فيما تقوم استراتيجيتها على رفع كفاءة الموارد، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتحقيق قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة على المدى الطويل. وتعيد الشركة مراجعة أهدافها الاستراتيجية كل خمس سنوات بما يتماشى مع تطور أعمالها وأولويات الاستدامة. وتؤكد المصادر الرسمية للشركة أن النمو المستدام وكفاءة الموارد يشكلان محورين رئيسيين في استراتيجيتها.

ويترجم هذا التوجه من خلال منظومة حوكمة تمتد من الإدارة العليا إلى مختلف مستويات العمل. إذ تجتمع لجنة متخصصة في البيئة والمجتمع والحوكمة كل ثلاثة أشهر لمتابعة الأداء في مجالات الطاقة والانبعاثات والمياه والصحة والسلامة والتفاعل مع أصحاب المصلحة، وترفع نتائجها إلى القيادة التنفيذية. كما ترتبط الاستدامة مباشرة بتقييم أداء الموظفين، حيث تمثل مؤشرات البيئة والمجتمع والحوكمة 5% من التقييم السنوي، ويحدد كل موظف هدفين مرتبطين بهذه المجالات يتم قياس التقدم فيهما ضمن عملية تقييم الأداء. وتعتمد إيميكول كذلك على تقييم المواضيع الجوهرية المزدوجة مرة كل ثلاث سنوات، بما يتيح لها النظر إلى الاستدامة من زاويتين متكاملتين: الأولى تقيس أثر أعمال الشركة على المجتمع والبيئة، والثانية ترصد ما قد تفرضه قضايا الاستدامة من مخاطر أو فرص على أعمالها وأدائها المالي. وقد أدرجت الشركة هذا النهج ضمن تقارير الاستدامة لتحديد المواضيع الأكثر تأثيرًا وذات أولوية في عملية اتخاذ القرار. وعلى الصعيد البيئي، تستند عمليات الشركة إلى منظومة إدارة متكاملة تشمل ISO 14001 للإدارة البيئية، وISO 50001 لإدارة الطاقة، و ISO 46001لكفاءة استخدام المياه، مع خضوع هذه الأنظمة لعمليات تدقيق دورية من قبل شركة بيرو فيريتاس. وتؤكد الشركة حصولها على خمس شهادات ISO تغطي الجودة والصحة والسلامة والبيئة والطاقة وكفاءة المياه، ضمن إطار متكامل لإدارة الأداء والموارد.

وتعتمد إيميكول على منصة إيمي فيو لمتابعة كثافة استهلاك الطاقة وكفاءة المحطات بشكل لحظي، مدعومة بأنظمة مراقبة تعتمد على الذكاء الاصطناعي. وقد أسهم ذلك في زيادة استهلاك الطاقة المتجددة للاستخدام الداخلي بنسبة 9% مقارنة بالعام السابق. كما تستخدم الشركة مياه الصرف الصحي المعالج للحد من الاعتماد على المياه المحلاة، فيما تطبق برنامجًا مركزيًا لاستعادة غازات التبريد يقوم على منع التنفيس المباشر، والتوسع تدريجيًا في استخدام بدائل أقل تأثيرًا على الاحتباس الحراري بما يتوافق مع بروتوكول مونتريال وتعديل كيغالي.وتندرج هذه الجهود ضمن خارطة طريق الشركة للوصول إلى صفرية انبعاثات كربونية، وتشمل انبعاثات النطاقين الأول والثاني والفئات ذات الصلة من النطاق الثالث، على أن يتم قياسها والإفصاح عنها سنويًا وفق بروتوكول غازات الدفيئة. كما تتوافق توجهات الشركة مع استراتيجية دولة الإمارات للحياد المناخي 2050، وهو ما تؤكد عليه تقاريرها ومبادراتها المعلنة في مجال كفاءة الطاقة وخفض الانبعاثات. وتولي إيميكول اهتمامًا واضحًا بصحة الموظفين وسلامتهم، من خلال نظام لإدارة الصحة والسلامة المهنية معتمد وفق ISO 45001، يتابع مؤشرات الحوادث ومستويات استكمال البرامج التدريبية. كما يخضع الموظفون الجدد لبرنامج توجيه المعتمد في دولة الإمارات لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم في بيئة العمل منذ بداية التحاقهم بالشركة.

وتتيح منصة نافكس للموظفين وأصحاب المصلحة قناة سرية وآمنة للإبلاغ عن المخالفات أو الممارسات غير السليمة، فيما يتولى مسؤول تنفيذي مختص بالامتثال والشؤون التنظيمية الإشراف على سياسات مكافحة الرشوة والفساد. وتدعم هذه المنظومة برامج تدريبية في أخلاقيات العمل، إلى جانب التزامات واضحة للموردين ضمن مدونة السلوك. وقد استخدمت إيميكول منصة نافكس أيضًا في منظومة الإبلاغ عن المخالفات في تقريرها السابق، بما يعكس استمرارية هذا النهج في الحوكمة. ويمتد دور الشركة إلى المجتمع من خلال مبادرات تجمع بين التعليم والتوعية والعمل التطوعي. ويتيح برنامج المنح الدراسية في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات فرصًا للطلبة، مع اهتمام خاص بتشجيع الشابات على دخول هذه التخصصات، من خلال الجمع بين الدعم المالي والإرشاد والتعرف المباشر إلى بيئة العمل.

كما شارك موظفو الشركة في حملة لتنظيف الصحراء بالتعاون مع مجموعة الإمارات للبيئة، ونفذت إيميكول ورشة حول ترشيد استهلاك الطاقة بالتعاون مع مجلس الإمارات للأبنية الخضراء، إلى جانب مشاركة موظفين في تدريب LEED v5 من خلال المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء.ويشكل أسبوع الاستدامة مناسبة سنوية تجمع الإدارة والموظفين وأصحاب المصلحة حول موضوعات مرتبطة بكفاءة الموارد والعمل المناخي. ويتسق ذلك مع النهج المجتمعي الذي اتبعته الشركة في الأعوام السابقة من خلال برامج توعوية وشراكات مع مؤسسات متخصصة في الاستدامة والبناء الأخضر. كما تدعم إيميكول ثقافة الابتكار من خلال منصة الأفكار التي تفتح المجال أمام جميع الموظفين للمشاركة في تطوير حلول جديدة. وتشمل المبادرات تحديات داخلية وجلسات يقودها كبار التنفيذيين، بمن فيهم الرئيس التنفيذي والرئيس المالي والرئيس التنفيذي للتكنولوجيا، إلى جانب تعاون أكاديمي يشمل تجارب ومشروعات لطلبة برامج ماجستير إدارة الأعمال في مجالات الطاقة المتجددة. وفي إحدى دورات التقييم، تم اختيار أفضل 20 فكرة وفق تصويت الموظفين، ثم دراستها من حيث الجدوى والقيمة المضافة وفرص تحقيق الوفورات.

> في إيميكول، تشكل البيئة والمجتمع والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية جزءًا أساسيًا من نهجنا في تحقيق قيمة طويلة الأجل. ومن خلال مبادرات بيئية ومجتمعية مدروسة، نحول ممارسات الأعمال المسؤولة إلى أثر قابل للقياس، بما يعزز المرونة، ويدعم المجتمعات التي نخدمها، ويسهم في تحقيق نمو مستدام.
>
> **الدكتور/ أديب مبادر**
> **الرئيس التنفيذي، إيميكول**

الفائز الثالث (مناصفة)

فئة قطاع الطاقة



الشركة الوطنية للتبريد المركزي ش.م.ع. (تبريد)

دولة الإمارات العربية المتحدة

منذ تأسيسها في عام 1998، تبنت الشركة الوطنية للتبريد المركزي (تبريد) منظومة قيم تقوم على الطموح والمرونة والتفاني، لتشكل أساسًا لطريقة عملها ونهجها في الاستدامة. وتعمل الشركة من مقرها في مدينة مصدر بأبوظبي كمشروع مشترك بين جهات حكومية وشركاء من القطاع الخاص، وهي مدرجة في الأسواق المالية منذ عام 2003. وقد رسخت تبريد الاستدامة ضمن توجهاتها الاستراتيجية وقراراتها التشغيلية اليومية من خلال أطرها الداخلية ومنظومة الحوكمة. وتحدد استراتيجية البيئة والمجتمع والحوكمة أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة الأكثر ارتباطًا بأعمال الشركة، وتوجه من خلالها تقييم القضايا ذات الأولوية، وخارطة الطريق لخفض الانبعاثات، وإدارة الموارد المائية، والاستثمار المجتمعي والحوكمة، مع الإفصاح عن التقدم المحرز سنويًا وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير.

وتتوزع مسؤوليات البيئة والمجتمع والإدارة الرشيدة والامتثال والصحة والسلامة والأخلاقيات والتفاعل مع أصحاب المصلحة عبر الهياكل الإدارية للشركة. وتتم متابعة مجموعة من مؤشرات الأداء التي تشمل الانبعاثات والطاقة والمياه والنفايات والصحة والسلامة والتنوع والتدريب وأخلاقيات العمل، ومراجعتها من قبل الإدارة ولجنة البيئة والمجتمع والحوكمة. كما تندمج المخاطر المرتبطة بالاستدامة ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، بما في ذلك المخاطر المادية والانتقالية الناجمة عن تغير المناخ، وفق الأطر المعتمدة للإفصاح المناخي ومتطلبات IFRS S2 . وتسهم نتائج هذه التقييمات في توجيه التخطيط الاستراتيجي والقرارات الاستثمارية وتعزيز قدرة العمليات على مواجهة المخاطر. ويستند الأداء البيئي في تبريد إلى نظام إدارة متكامل معتمد وفق ISO 14001 وISO 50001، ويخضع بصورة دورية للتدقيق من جهة اعتماد خارجية. كما تعتمد الشركة بروتوكول غازات الدفيئة في قياس انبعاثات النطاقات الأول والثاني والثالث، إلى جانب متابعة استهلاك الطاقة والطاقة المتجددة. ويتم احتساب الانبعاثات التي تم تجنبها من خلال مشروع معتمد وفق معيار الكربون المعتمد التابع لمنظمة فيرا.

وتواصل تبريد تطوير كفاءة خدمات تبريد المناطق من خلال توظيف حلول تشمل التبريد بالطاقة الحرارية الجوفية، والطاقة الشمسية الكهروضوئية، وتخزين الطاقة الحرارية، وأنظمة التحسين المدعومة بالذكاء الاصطناعي. كما تطبق مجموعة من إجراءات كفاءة الموارد في منشآتها، من بينها المحركات ذات التدفق المتغير واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة والتحول من الزيوت المعدنية إلى الزيوت الاصطناعية. وتندرج هذه الجهود ضمن طموح الشركة للوصول إلى صفرية الانبعاثات بحلول عام 2050، استنادًا إلى خارطة طريق تشمل نطاقات الانبعاثات الثلاثة، فيما تخضع أهداف خفض الانبعاثات القائمة على أسس علمية حاليًا للتقييم. وعلى صعيد الموظفين، تستند ممارسات الصحة والسلامة إلى منظومة موثقة من الإجراءات والمعايير التشغيلية، تشمل إدارة المخاطر والعمل على ارتفاعات وعمليات الرفع والمناولة، ضمن نظام متكامل لإدارة الصحة والسلامة. كما تدعم لجنة التنوع والإنصاف والشمول والسياسات المرتبطة بها مبادئ عدم التمييز والمعاملة العادلة، فيما تتولى فرق الامتثال ورأس المال البشري متابعة التطبيق ومعالجة أي حالات لا تتوافق مع السياسات المعتمدة. وتتبنى الشركة سياسة عدم التسامح مع الرشوة والممارسات غير الأخلاقية، وتتوزع مسؤولية تطبيقها بين إدارات الحوكمة والشؤون القانونية والامتثال والمالية والمشتريات. كما يتضمن دليل الموظفين أحكامًا واضحة تتعلق بتضارب المصالح والهدايا والضيافة، بما يدعم النزاهة والشفافية في بيئة العمل.

وفي مجال الاستثمار المجتمعي، تختار تبريد مبادراتها وفق مدى ارتباطها باحتياجات المجتمعات المحلية والإقليمية، مع دراسة الأثر قبل التنفيذ وأثناءه وبعده. وتعطي الشركة الأولوية للشراكات التي تسهم في تعزيز الشمول وتنمية القدرات وفتح الفرص أمام الشباب والنساء والفئات الأقل تمثيلًا. ويمثل الابتكار عنصرًا متداخلًا في مختلف جوانب عمل تبريد، بدءًا من تطوير حلول التبريد المستدام ورفع الكفاءة التشغيلية وصولًا إلى تحسين موثوقية الخدمات. وتتبنى الشركة آليات عمل منظمة ومرنة لتطوير حلول تستجيب لتحديات الاستدامة والثغرات التشغيلية والمخاطر الناشئة، بما يتيح دمج الابتكار مباشرة في تطوير العمليات والخدمات.

وتفصح تبريد عن أدائها في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة من خلال تقريرها المتخصص، والتقرير السنوي، والتواصل مع المستثمرين، والتقييمات الصادرة عن الجهات المتخصصة، والإفصاحات التنظيمية. ويتم إعداد هذه الإفصاحات وفق معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير وبروتوكول غازات الدفيئة، مع التوسع التدريجي في المواءمة مع متطلبات الإفصاح المناخي و IFRS S2. كما استعانت الشركة بجهة تأكيد مستقلة للتحقق من تقرير البيئة والمجتمع والحوكمة لعام 2025 وفق معيار AA1000AS v3 وتؤكد الشركة رسميًا أن الاستدامة تشكل محورًا أساسيًا في عملياتها، وأنها تصدر تقريرًا سنويًا لأدائها في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة. ومن خلال الجمع بين أنظمة الإدارة المعتمدة، وخارطة طريق لخفض الانبعاثات تشمل النطاقات الثلاثة، وأطر واضحة لحماية الموظفين، وشراكات مجتمعية تقوم على الشمول، تواصل تبريد تطوير نموذجها في تبريد المناطق بما يعزز كفاءة الطاقة ويربط النمو بأداء قابل للقياس والتحقق. ويمنح اعتماد المراجعة المستقلة لبيانات الاستدامة هذا النهج أساسًا أكثر وضوحًا للمساءلة، بحيث تستند إنجازات الشركة إلى بيانات موثقة وليس إلى الطموحات المعلنة وحدها.

> "في تبريد، تمثل الاستدامة نهجاً راسخاً في جميع أعمالنا وممارساتنا. وبصفتنا الشركة الرائدة في مجال تبريد المناطق، نواصل العمل على رفع كفاءة عملياتنا، وتعزيز الاستخدام المسؤول للموارد، وتبنّي الحلول المبتكرة التي تسهم في بناء مدن مستدامة وقادرة على مواجهة تحديات المستقبل. وبفضل جهود كوادرنا وثقافة التميز التشغيلي التي نحرص على ترسيخها، نحوّل أولوياتنا البيئية إلى مبادرات ملموسة ونتائج قابلة للقياس."
>
> **السيد/ عبدالله الهاشمي**
> الرئيس التنفيذي - إدارة البيئة والصحة والسلامة والجودة

فئة المؤسسات الاجتماعية



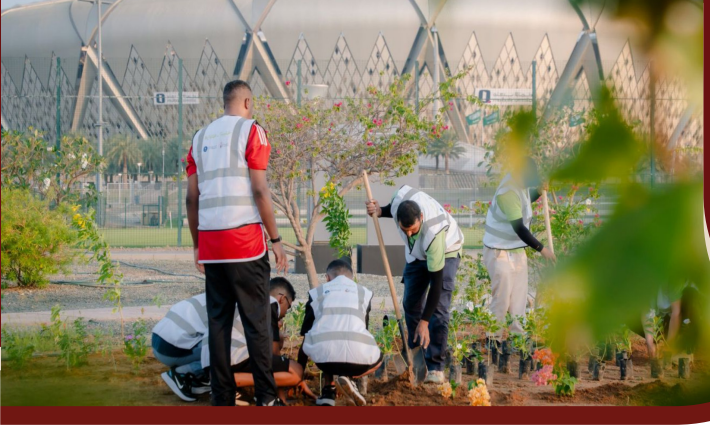

الفائز الأول

فئة المؤسسات الاجتماعية

جمعية أصدقاء لاعبي كرة القدم الخيرية

المملكة العربية السعودية

تعمل جمعية أصدقاء لاعبي كرة القدم الخيرية على دعم لاعبي كرة القدم السابقين وأسرهم، من خلال نموذج يجمع بين رسالتها الاجتماعية وخلق فرص اقتصادية تساعد المستفيدين على بناء مصادر دخل أكثر استدامة. وإلى جانب تقديم الدعم المباشر، تركز الجمعية على تنمية المهارات، وتوفير فرص العمل، وتشجيع ريادة الأعمال، بما يعزز قدرة المستفيدين على الاعتماد على أنفسهم، وفي الوقت نفسه يدعم استمرارية الجمعية وقدرتها على توسيع أثرها.

ويقوم هذا التوجه على الانتقال من المساعدات قصيرة المدى إلى التمكين والاستقلال الاقتصادي وتوفير سبل عيش مستدامة. فمن خلال برامج التأهيل المهني والوظيفي، أسهمت الجمعية في توظيف487 لاعبًا سابقًا، وتوفير أكثر من128 فرصة عمل لأبناء اللاعبين، إلى جانب إتاحة فرص للتطوير المهني أمام 1,024 متدربًا. وتساعد هذه البرامج المستفيدين على توظيف خبراتهم وقدراتهم في مسارات جديدة بعد انتهاء مسيرتهم في كرة القدم الاحترافية. وتشكل ريادة الأعمال جزءًا أساسيًا من هذا النهج. فمن خلال مشروع «عربة الطعام»، تمكنت99 أسرة من تأسيس مشاريع مدرة للدخل، بما يوفر لها مسارًا عمليًا نحو الاستقلال المالي. كما أتاحت مبادرة «أساطير الملاعب» فرص دخل مستدامة لـ 35 لاعبًا سابقًا، من خلال الاستفادة من خبراتهم ومعرفتهم الرياضية في مجالات مهنية جديدة. ويأتي التعليم كمسار مكمل للتمكين، حيث نجحت الجمعية في توفير569 منحة تعليمية على مستوى الدبلوم والبكالوريوس. ومن خلال مبادرة «اللاعب القدوة»، أكمل 10 لاعبين حاليين تعليمهم العالي، بما يدعم الجمع بين النجاح الرياضي والتطور الأكاديمي والمهني.

وفي الوقت نفسه، تواصل الجمعية تقديم البرامج التي تستجيب للاحتياجات الاجتماعية والمعيشية للاعبين السابقين وأسرهم. فمن خلال برنامج «تقدير اللاعبين السابقين»، استفاد أكثر من300 شخص من خدمات الدعم الاجتماعي والسكني والصحي. وبهذا تجمع الجمعية بين تلبية الاحتياجات المباشرة وفتح مسارات أطول مدى في مجالات التعليم والعمل وتأسيس المشاريع. كما تسهم الأنشطة المدرة للدخل في دعم استدامة الجمعية نفسها. إذ تدير كيانات من بينها مختبر أصدقاء للإنتاج ومركز قدوة للتدريب، الذي قدم خدماته لأكثر من 1,000 مستفيد. وتتم إعادة استثمار الفوائض المالية في تطوير البرامج وتوسيع الخدمات ودعم الابتكار الاجتماعي، بحيث تسهم الأنشطة الاقتصادية بصورة مباشرة في تعزيز الرسالة الاجتماعية للجمعية. ولا يقتصر هذا النموذج على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، بل يمتد كذلك إلى المسؤولية البيئية. فمن خلال شراكتها مع صندوق البيئة، نفذت الجمعية مبادرة «رابطة البيئة» خلال تسع مباريات رياضية، بمشاركة 270 متطوعًا.

وأسفرت المبادرة عن زراعة 5,980 شتلة و32 شجرة، إلى جانب نشر ممارسات إعادة التدوير وفرز النفايات والسلوك البيئي المسؤول بين جماهير الرياضة. وتوضح هذه الجهود كيف تستفيد الجمعية من ارتباطها بالقطاع الرياضي لخلق أثر يمتد إلى المجتمع والبيئة. كما تطبق الجمعية عددًا من الممارسات التي تساعد على الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد في أعمالها اليومية، من بينها مراعاة الجوانب البيئية في المشتريات، وإدارة الوثائق رقميًا، واستخدام رموز الاستجابة السريعة والشاشات الإلكترونية، بما يقلل الاعتماد على الورق ويعزز كفاءة الإجراءات الإدارية. وتدعم هذه الجهود منظومة للحوكمة تشمل سياسات للأخلاقيات والموارد البشرية ومكافحة غسل الأموال والإبلاغ عن المخالفات، إلى جانب إشراف مجلس الإدارة وتطبيق سياسة عدم التسامح مع الفساد. وقد حصلت الجمعية على تقييم للحوكمة بنسبة 94% من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، بما يعكس اهتمامها بالمساءلة والانضباط المؤسسي.

ومن خلال هذا النموذج المتكامل، تجمع جمعية أصدقاء لاعبي كرة القدم الخيرية بين الغاية الاجتماعية والاستدامة الاقتصادية. فهي لا تكتفي بتقديم المساعدة، بل تعمل على إيجاد فرص للعمل، وتنمية المهارات، ودعم المشاريع، ثم إعادة توجيه الموارد نحو رسالتها الاجتماعية. وبهذا يصبح الأثر أكثر ارتباطًا بالتمكين وإتاحة الفرص، بما يدعم قدرة المستفيدين والجمعية على الاستمرار على المدى الطويل. وتمنح هذه الممارسات الجمعية إطارًا أكثر استدامة لربط الدعم الاجتماعي بالتمكين الاقتصادي وتنمية المهارات وريادة الأعمال، بما يساعد المستفيدين على الانتقال من الاعتماد على المساعدات إلى بناء فرص أكثر استقرارًا وقدرة على الاستمرار على المدى الطويل. كما يتيح الجمع بين برامج التأهيل والتعليم والتوظيف والمشروعات المدرة للدخل إنشاء مسارات متنوعة تناسب احتياجات اللاعبين السابقين وأسرهم، مع إعادة استثمار الموارد في تطوير الخدمات وتوسيع نطاق البرامج وتعزيز قدرة الجمعية على الوصول إلى فئات أكبر من المستفيدين. ويسهم هذا التنوع في الأدوات والبرامج في بناء أثر أكثر عمقًا واستمرارية، لأنه لا يقتصر على معالجة الاحتياج الآني، بل يركز أيضًا على تطوير القدرات وفتح فرص جديدة أمام المستفيدين.

وفي الوقت نفسه، تسهم الحوكمة المؤسسية، والإدارة الرقمية للموارد، والمبادرات البيئية المرتبطة بالرياضة في توسيع مفهوم الاستدامة داخل الجمعية ليشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية معًا. كما يدعم إشراك المتطوعين والجماهير والمؤسسات الشريكة قدرة الجمعية على تحويل الرياضة إلى منصة أوسع للتوعية والمشاركة المجتمعية، بما يعزز أثر برامجها خارج نطاق المستفيدين المباشرين. ومن خلال هذا التكامل بين الرعاية والتمكين والعمل المجتمعي والمسؤولية البيئية، تواصل جمعية أصدقاء لاعبي كرة القدم الخيرية تطوير نموذج أكثر شمولًا ومرونة، يدعم استمرارية أثرها ويعزز قدرتها على تحقيق قيمة طويلة الأجل للاعبين السابقين وأسرهم والمجتمع المحيط بهم.

> في جمعية أصدقاء لاعبي كرة القدم الخيرية، نؤمن بأن الأثر الحقيقي يُقاس بقدرتنا على تمكين الإنسان لا بمجرد تقديم الدعم. ومن هذا المنطلق، حوّلنا الرياضة إلى منصة للتنمية المستدامة، تجمع بين التمكين، والابتكار، والشراكات، والحوكمة، لبناء مستقبل أفضل للاعبين السابقين وأسرهم، والإسهام في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وتعزيز الأثر المجتمعي المستدام.
>
> **السيدة/ أصالة الحربي**
> الرئيس التنفيذي

الفائز الثاني (مناصفة)

فئة المؤسسات الاجتماعية



مؤسسة عالم صافولا

المملكة العربية السعودية

تتبنى مؤسسة عالم صافولا نهجًا يقوم على تصميم برامج تستجيب لتحديات اجتماعية وبيئية محددة في المملكة العربية السعودية، مع التركيز على تحقيق أثر يمكن استدامته وتوسيع نطاقه. وتحرص المؤسسة على أن ترتبط مبادراتها باحتياجات المجتمع من جهة، وبالأهداف الوطنية والعالمية للاستدامة من جهة أخرى، بما يجعل الأثر طويل المدى محورًا رئيسيًا في عملها.

ويعد برنامج «نقدرها» أحد أبرز الأمثلة على هذا النهج، إذ يتناول قضية هدر الطعام من خلال العمل على تغيير السلوك وليس الاكتفاء بالتوعية العامة. ويستهدف البرنامج شرائح مختلفة من المجتمع بأساليب تتناسب مع طبيعة كل منها. فعلى مستوى الأسر، يقدم محتوى وأدوات رقمية تساعد على ترشيد الاستهلاك وتحديد الكميات المناسبة والاستفادة من بقايا الطعام، ومن بينها حاسبة كميات الطعام. أما في قطاع الضيافة، فيتعاون البرنامج مع المنشآت للحد من هدر الطعام الناتج عن العمليات اليومية. ويمتد جانب التوعية إلى الأطفال من خلال سلسلة «قدّور» التي تستخدم القصص لغرس عادات أكثر استدامة منذ الصغر. ومن خلال الجمع بين التوعية والأدوات العملية والعمل مع المنشآت والتعليم، يسعى «نقدرها» إلى إحداث تغيير مستمر في أنماط الاستهلاك والمساهمة في خفض هدر الطعام في المملكة. وفي مجال دعم الأعمال، تقدم المؤسسة برنامج «يمناك» لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذي يستهدف المنشآت القائمة بالفعل والتي تحتاج إلى الدعم للنمو والتوسع. وعلى خلاف البرامج التي تركز على الشركات الناشئة في مراحلها الأولى، يعمل «يمناك» مع منشآت بدأت أعمالها ولكنها تفتقر إلى فرص تطوير منظمة تساعدها على الانتقال إلى مرحلة جديدة من النمو.

ويوفر البرنامج الإرشاد، وفرص الوصول إلى الأسواق، والتواصل مع المستثمرين، بما يساعد المنشآت، ولا سيما العاملة في قطاعي الأغذية والتجزئة، على التوسع بصورة مستدامة، وزيادة الإيرادات، وخلق فرص العمل. وفي دفعاته الأولى، نجح البرنامج في دعم 20 مشاركًا، مع إكمال جميع المشاركين المراحل النهائية في الدفعات اللاحقة، بما يعكس دوره في دعم التنمية الاقتصادية والمساهمة في الحد من البطالة. وتستند المؤسسة في تنفيذ برامجها إلى هيكل تشغيلي مرن تدعمه منظومة واضحة للحوكمة. فعلى الرغم من صغر حجم فريقها، تستفيد من اتفاقيات مستوى الخدمة مع مجموعة صافولا للحصول على الخبرات المتخصصة في الموارد البشرية والشؤون القانونية وتقنية المعلومات والمالية. ويساعد هذا النموذج المؤسسة على ضمان معايير عالية لتحقيق الأثر وهيكل حوكمة متين مع توجيه مواردها نحو تنفيذ البرامج وقياس أثرها.

وفي الوقت نفسه، تعمل مؤسسة عالم صافولا على تعزيز استقلالها المؤسسي تحت إشراف المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي، بما يدعم خططها لتوسيع نطاق الأثر، وبناء المزيد من الشراكات، وتعزيز حضورها ضمن منظومة الاستدامة في المملكة. ويشكل قياس الأثر جزءًا أساسيًا من تصميم البرامج ومتابعتها. فعلى المدى القصير، تعتمد المؤسسة مؤشرات مثل نطاق الوصول، ومستويات التفاعل والمشاركة، بينما تركز على المدى الأطول على التغيرات السلوكية والنتائج البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ففي برنامج «نقدرها»، يقاس الأثر طويل المدى من خلال خفض هدر الطعام وما يرتبط بذلك من حماية للموارد والبيئة. أما برنامج «يمناك»، فتشمل نتائجه على المدى الطويل قدرة المنشآت على التوسع، ونمو الإيرادات، وخلق فرص العمل، بما يدعم قدرتها على الاستمرار ويسهم في تعزيز المرونة الاقتصادية. كما تولي المؤسسة أهمية للشفافية والمساءلة في متابعة أدائها، حيث تعرض مؤشرات البيئة والمجتمع والحوكمة من خلال التقارير وتقييمات الأثر والشراكات. ويستند إعداد تقارير الاستدامة إلى أطر معترف بها دوليًا، من بينها معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) ومبادئ التقارير المتكاملة، بما يدعم وضوح المعلومات وإمكانية مقارنتها ومتابعة الأداء. كما تخضع البيانات للمراجعة الداخلية وتقييمات الأثر للتحقق من موثوقيتها قبل الإفصاح عنها.ويتميز نهج مؤسسة عالم صافولا بتركيزه على رصد الفئات والاحتياجات التي لا تحظى بالدعم الكافي، ثم تطوير برامج تتناسب معها ويمكن قياس نتائجها وتوسيع نطاقها. ومن خلال مبادرات مثل «نقدرها» و«يمناك»، تجمع المؤسسة بين احتياجات المجتمع وأهداف الاستدامة الأوسع، مع التركيز على تحقيق تغيير يستمر لما بعد انتهاء المبادرة نفسها. ويساعد هذا النهج، إلى جانب الحوكمة والمرونة في إدارة البرامج، على دعم التقدم الاجتماعي والبيئي على المدى الطويل في المملكة العربية السعودية.

وتساعد هذه المنظومة مؤسسة عالم صافولا على الانتقال من تنفيذ المبادرات المنفردة إلى بناء برامج أكثر ترابطًا واستمرارية، ترتبط باحتياجات واضحة وتستند إلى مؤشرات قابلة للقياس. كما يتيح الجمع بين المرونة التشغيلية والحوكمة وقياس الأثر توجيه الموارد بكفاءة أكبر، وتطوير البرامج استنادًا إلى النتائج الفعلية، مع الحفاظ على قدرة المؤسسة على التوسع وبناء شراكات جديدة تخدم أهدافها الاجتماعية والبيئية على المدى الطويل، وتعزز قدرتها على الاستجابة للتغيرات والاحتياجات المجتمعية المتجددة. ومن خلال التركيز على تغيير السلوك، وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشفافية، تربط المؤسسة بين الأثر المجتمعي والاستدامة الاقتصادية والبيئية ضمن نموذج واحد. ويمنحها هذا التكامل قدرة أكبر على تطوير حلول قابلة للتوسع، سواء في الحد من هدر الطعام أو دعم نمو الأعمال وخلق فرص العمل، بما يعزز مساهمتها في تحقيق قيمة مستدامة للمجتمع ودعم أولويات التنمية في المملكة العربية السعودية.

> في إطار تحقيق رؤية السعودية 2030، تواصل مؤسسة «عالم صافولا» الإسهام في تنمية القطاع غير الربحي ودعم التنمية المستدامة عبر محفظة متكاملة من البرامج والمبادرات. خلال الأعوام السابقة، حققت المؤسسة أثرًا ملموسًا في محاور الاستدامة البيئية، وتمكين الإنسان، وتطوير الأعمال، من خلال برامج «نقدرها»، «مكين»، «عطاء»، و«يمناك»، وأسفرت جهودها عن وصول واسع، وتمكين مستفيدين، وإبرام اتفاقيات استراتيجية، وجذب استثمارات للمستفيدين تعزز الأثر الاجتماعي والاقتصادي المستدام.
>
> **الدكتور/ بندر عرب**
> **الرئيس التنفيذي**



الفائز الثاني (مناصفة)

فئة المؤسسات الاجتماعية

مؤسسة فلسطين للتنمية

دولة فلسطين

فلسطين للتنمية
Palestine For Development

PIF Social Investment Subsidiary

تأسست مؤسسة فلسطين للتنمية (PsDF) في عام 2014 كمؤسسة فلسطينية غير ربحية تمثل ذراع الاستثمار الاجتماعي والمسؤولية المجتمعية لصندوق الاستثمار الفلسطيني (PIF) . وتركز رسالتها على تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي من خلال دعم الفئات الفلسطينية المهمشة والقطاعات الحيوية، عبر تدخلات مدروسة وشاملة تستند إلى احتياجات المجتمع وإشراك أصحاب المصلحة. وطورت المؤسسة على مدى سنوات عملها نهجًا يتجاوز نماذج التبرع والرعاية التقليدية، ليركز على الاستثمار الاجتماعي القائم على الأثر. وبعد مرور عشر سنوات على تأسيسها، قامت بتحديث إطارها الاستراتيجي ومواءمة برامجها مع أهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة، مع إعطاء الأولوية للحد من الفقر، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والطاقة النظيفة وميسورة التكلفة، والعمل اللائق، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين.

ومنذ عام 2024، أصبحت المشاريع تربط بصورة منهجية بأهداف محددة للتنمية المستدامة، بما يعزز ارتباط قرارات الاستثمار بأولويات تنموية واضحة وقابلة للقياس. ويستند هذا النهج إلى منظومة إشراف ترتبط بصندوق الاستثمار الفلسطيني، حيث يضم مجلس إدارة المؤسسة ممثلين عن الإدارة التنفيذية للصندوق والشركات الشقيقة. وتتم مراجعة النتائج السنوية على مستوى مجلس إدارة الصندوق، الذي يحدد كذلك الموازنات والبرامج للعام التالي، فيما ترفع تقارير التقدم على مدار العام إلى الإدارة العليا ورئيس مجلس إدارة الصندوق. وخلال العقد الماضي، نجحت المؤسسة في حشد أكثر من 50 مليون دولار أمريكي من قيمة المشاريع عبر تمويل الصندوق والشراكات، بما وسع نطاق الموارد المتاحة لتحقيق الأثر الاجتماعي. ولا تنتظر المؤسسة نهاية المشاريع لقياس نتائجها، بل تدمج تقييم الأثر في مختلف مراحل البرامج. وتشمل أولوياتها تمكين المجتمعات الأكثر احتياجًا، ورفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية التي تعاني من نقص الخدمات، وخلق فرص عمل مستدامة، ودعم ريادة الأعمال والابتكار، وتعزيز قدرات المؤسسات المجتمعية. كما تراعي المشاريع الجوانب الاجتماعية والبيئية، بينما تستخدم المؤسسة سجلات مخصصة لقياس الأثر ولوحات متابعة إدارية لرصد مؤشرات تشمل حجم رأس المال المستثمر، وفرص العمل المدعومة، وعدد المستفيدات من النساء، والشراكات، وأنشطة بناء القدرات.

وتظهر نتائج البرامج اتساع نطاق هذا العمل، فقد دعمت المؤسسة أكثر من 8,500 مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط من خلال المنح والقروض، وأسهمت في خلق أو الحفاظ على أكثر من 18,500 فرصة عمل. كما استفاد أكثر من 30 ألف طالب ومعلم ومتخصص من برامج التعليم وبناء القدرات. ووصلت البرامج إلى مجتمعات تعاني من نقص الخدمات، من بينها غزة والقدس ومجتمعات اللاجئين في لبنان. كما أن أكثر من 80% من الشركات الصغيرة والمتوسطة المدعومة يملكها مهنيون شباب تقل أعمارهم عن 38 عامًا. ومن خلال شراكة «تصدير»، تحصل المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الدعم الفني والمساندة للوصول إلى الأسواق، مع اهتمام خاص بالمشاريع التي يقودها الشباب والنساء. كما أصبحت الاستدامة البيئية جزءًا متزايد الأهمية في نموذج الاستثمار الاجتماعي للمؤسسة. إذ يدعم صندوق منح الطاقة الخضراء الشركات الصغيرة والمتوسطة في تبني حلول أكثر كفاءة في استخدام الطاقة وأقل أثرًا على البيئة. وأطلقت المؤسسة كذلك أول هاكاثون للاقتصاد الأخضر لديها لإشراك الشباب في تطوير حلول للاستدامة تخدم مجتمعاتهم. كما دعمت إنشاء وحدة الإنتاج النظيف في جامعة القدس، وتعمل من خلال برامجها وشراكاتها على تشجيع التقنيات الخضراء وكفاءة الطاقة والممارسات المستدامة.

ويمثل الابتكار محورًا آخر في عمل المؤسسة. فقد أطلقت أول سند للأثر التنموي في فلسطين، لربط عوائد المستثمرين بنتائج التوظيف المحققة، إلى جانب برامج لدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، ومساحات العمل المشتركة، والعاملين المستقلين في غزة. وتعتمد المؤسسة في تصميم تدخلاتها على تقييم الاحتياجات، ومجموعات النقاش، والمقابلات، والتغذية الراجعة المستمرة، لضمان بقاء البرامج مرتبطة بالأولويات المحلية وقادرة على الاستجابة لها. وتزمع مؤسسة فلسطين للتنمية في مرحلتها المقبلة إلى توسيع أثرها من البرامج الفردية إلى المنظومة الأوسع، من خلال الإسهام في تطوير أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص والسياسات والاستراتيجيات، إلى جانب تعزيز ممارسات الاستدامة والبيئة والمجتمع والحوكمة في قطاع الأعمال الفلسطيني. ومن خلال الاستثمار الاستراتيجي والابتكار والشراكات وإشراك المجتمع، تقدم المؤسسة نموذجًا ينتقل بالمسؤولية المجتمعية من المساعدات قصيرة المدى إلى أداة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المدى الطويل.

وتمنح هذه المنظومة مؤسسة فلسطين للتنمية أساسًا واضحًا لربط الاستثمار الاجتماعي بالتمكين الاقتصادي والتعليم والابتكار والاستدامة البيئية، مع الاعتماد على مؤشرات تساعد على قياس النتائج ومتابعة الأثر. كما يسهم تركيز البرامج على الفئات والمناطق الأقل استفادة من الفرص في تحويل الموارد والشراكات إلى فرص عملية للنمو والتوظيف وتحسين سبل العيش، بما يدعم استدامة النتائج على المدى الطويل.

ومن خلال الجمع بين الشراكات والتمويل المبتكر والتقنيات الخضراء وإشراك المجتمع، تواصل المؤسسة توسيع أثرها ودعم نموذج تنموي أكثر قدرة على الاستمرار والتكيف. ويساعد هذا التكامل على ربط الأثر الاجتماعي بالنمو الاقتصادي والمسؤولية البيئية، وتعزيز فرص بناء مجتمعات أكثر مرونة واستدامة.

> في مؤسسة فلسطين للتنمية، نؤمن بأن التنمية المستدامة تتحقق من خلال الاستثمار المجتمعي الاستراتيجي والابتكار والشراكات الفاعلة. ومنذ تأسيسنا، عملنا على تحويل المسؤولية المجتمعية من مفهوم العمل الخيري التقليدي إلى نهج قائم على الأثر والاستدامة. ومن خلال التعاون وتوحيد الجهود مع شركائنا، نسعى إلى تمكين المجتمعات وخلق قيمة مستدامة وفرص أفضل للأجيال القادمة في فلسطين.
>
> **السيد/ أحمد زيدان**
> مدير مؤسسة فلسطين للتنمية

الفائز الثالث

فئة المؤسسات الاجتماعية



جمعية سفانة الخيرية للخدمات الصحية بحائل

المملكة العربية السعودية

جمعية سفانة الخيرية للخدمات الصحية بحائل

تأسست جمعية سفانة الخيرية للخدمات الصحية بحائل عام 2011 ككيان غير ربحي مشترك بين القطاعين العام والخاص، لتقديم حلول صحية متكاملة ومستدامة. ولا يقتصر نهجها على تقديم المساعدات الصحية المباشرة، بل يركز على تحسين النتائج الصحية، وتعزيز قدرات المجتمع، وبناء منظومة قادرة على تحقيق أثر مستمر على المدى الطويل. وتبدأ الجمعية في تصميم برامجها من فهم الاحتياجات الصحية الفعلية للمجتمع. فمن خلال مبادرة «رصد»، تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة لتحديد الفجوات وإجراء التقييمات قبل إطلاق البرامج، بما يساعد على توجيه الخدمات والموارد نحو الاحتياجات الأكثر أولوية استنادًا إلى بيانات قابلة للقياس. كما تطبق منظومة المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلّم (MEAL) لقياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمشاريع قبل التنفيذ وأثناءه وبعد اكتماله.

وتولي سفانة اهتمامًا خاصًا بتنمية الكفاءات وتعزيز المشاركة المجتمعية. ومن خلال مبادرة «كوادر»، تقدم برامج متخصصة لتدريب وتأهيل العاملين في القطاع الصحي، إلى جانب توسيع فرص العمل التطوعي وتطوير مسارات دعم تستهدف النساء والأطفال والمرضى المصابين بأمراض مزمنة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. ويسهم هذا التركيز على المهارات والشمول والمشاركة في تعزيز القدرات المحلية وتحسين قدرة الخدمات الصحية على الاستجابة لاحتياجات المجتمع بصورة أكثر استدامة. ويشكل التحول الرقمي جزءًا مهمًا من تطوير الخدمات. فمن خلال منصة «الصحة الذكية»، تعمل الجمعية على توظيف الحلول الرقمية وتقنيات التشغيل الآلي في تقديم الخدمات الصحية، بهدف تسهيل وصول المستفيدين إليها، وتبسيط الإجراءات والمسارات العلاجية، ورفع مستوى رضا المرضى. ويساعد دمج التكنولوجيا في تقديم الخدمات على تحسين الكفاءة التشغيلية وتوفير تجربة أكثر سهولة واستجابة للمستفيدين.

كما تمتد الاستدامة إلى الممارسات اليومية داخل الجمعية. إذ تحدد سياسة ترشيد الاستهلاك وتوفير الطاقة (SFA-031) إجراءات للحد من استهلاك الموارد والانبعاثات الكربونية عبر النطاقات الأول والثاني والثالث. وتم استبدال عدد من الإجراءات المعتمدة على الورق بالمراسلات الإلكترونية والأرشفة الرقمية والأنظمة الإدارية الإلكترونية، إلى جانب تطبيق إجراءات لترشيد استهلاك الكهرباء خارج ساعات العمل، والاستفادة من الإضاءة الطبيعية، واستخدام المعدات الموفرة للطاقة، وإجراء الصيانة الدورية لأنظمة التكييف والتهوية. وينعكس الاهتمام بالبيئة كذلك في المشتريات. فمن خلال سياسة المشتريات المفضلة بيئيًا (SFA-005)، تضع الجمعية متطلبات محددة للموردين في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة، مع إعطاء الأولوية للمواد القابلة لإعادة التدوير وإعادة الاستخدام، واستبعاد المواد الكيميائية السامة. وبذلك تدخل الاعتبارات البيئية ضمن قرارات الشراء والأنشطة المرتبطة بالتوريد.

وتستند أعمال الجمعية إلى منظومة حوكمة يشرف عليها مجلس الإدارة والإدارة العليا. وقد حققت نسبة 96.96% في تقييم الحوكمة الصادر عن المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي. كما يستند إطارها المؤسسي إلى ISO 37000:2021 في الحوكمة، وISO 30408:2016 في إدارة الموارد البشرية، وISO 9001:2015 في إدارة الجودة. وتدعم النزاهة والمساءلة سياسة عدم التسامح مع الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلى جانب قنوات مستقلة للإبلاغ عن المخالفات. كما تهتم الجمعية بيئة العمل ورفاه الموظفين من خلال مدونة السلوك، وسياسة التعاقب الوظيفي، وسياسة إدارة الشكاوى، وقد أسهم ذلك في حصولها على شهادة «أفضل بيئة عمل» للفترة 2024-2025.

أما الاستدامة المالية، فتمثل جزءًا أساسيًا من نموذج عمل سفانة على المدى الطويل. فبدلًا من توزيع الفوائض المالية بما يتجاوز الاستثمارات الأولية، تعيد الجمعية توجيهها إلى محافظ استثمارية مستدامة، ومرافق صحية متخصصة، ومشاريع مدرة للدخل. كما تتم إعادة استثمار 25% من إيراداتها الاستثمارية الحالية في تنمية رأس المال، بما يدعم قدرتها على تحقيق قدر أكبر من الاستقلال المالي واستمرار خدماتها الصحية. ومن خلال التخطيط الصحي القائم على البيانات، وتطوير الخدمات الرقمية، والإدارة المسؤولة للموارد والمشتريات، إلى جانب الإدارة الرشيدة وإعادة استثمار العوائد، تقدم جمعية سفانة نموذجًا يربط بين رسالتها غير الربحية وبناء مقومات تساعدها على استمرار الأثر وتوسيع نطاق الخدمات الصحية التي تقدمها. وتمنح هذه المنظومة جمعية سفانة قدرة أكبر على ربط احتياجات المجتمع الصحي ببرامج قابلة للقياس والتطوير، من خلال الجمع بين تحليل البيانات، والمتابعة المستمرة، وتنمية الكفاءات، والتحول الرقمي. ويساعد هذا التكامل على توجيه الموارد نحو الأولويات الأكثر إلحاحًا، وتحسين جودة الخدمات وتجربة المستفيدين، مع تعزيز قدرة الجمعية على تقييم النتائج والاستفادة منها في تطوير البرامج المستقبلية وتوسيع نطاق الخدمات الصحية بصورة أكثر فاعلية واستدامة.

وفي الوقت نفسه، يدعم التكامل بين الحوكمة والاستدامة المالية والممارسات البيئية قدرة الجمعية على الحفاظ على استمرارية خدماتها وتعزيز استقلالها المؤسسي على المدى الطويل. فمن خلال إعادة استثمار جزء من العوائد، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتطبيق متطلبات مسؤولة في المشتريات، وتوفير بيئة عمل منظمة وداعمة، تواصل سفانة تطوير نموذج صحي غير ربحي يجمع بين الأثر المجتمعي والكفاءة المؤسسية والقدرة على الاستمرار، بما يعزز قدرتها على الاستجابة للاحتياجات الصحية المتغيرة وتحقيق قيمة أوسع للمجتمع.

> "نؤمن في جمعية سفانة الصحية بأن الأثر الاجتماعي المستدام يُبنى من خلال الشراكات والمسؤولية المشتركة والالتزام بتحسين جودة حياة المجتمع. ومن هذا المنطلق، نعد المسؤولية الاجتماعية نهجًا استراتيجيًا لصناعة قيمة مستدامة. ومن خلال التعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومقدمي الرعاية الصحية والمنظمات غير الربحية، نحول الاحتياجات الصحية إلى حلول مستدامة وأثر قابل للقياس. ويجسد ترشح الجمعية ضمن أفضل ثلاثة متنافسين في فئتي الشراكات والتعاون وقطاع المنشآت الاجتماعية قوة التكامل والعمل نحو مستقبل أكثر استدامة."
>
> **السيد/ أحمد سعود ناصر الشمري**
> **الرئيس التنفيذي**

فئة قطاع التعليم



الفائز الأول

فئة قطاع التعليم



جامعة الخليل

دولة فلسطين

تأسست جامعة الخليل عام 1971 لتكون أول مؤسسة فلسطينية للتعليم العالي، وتطورت منذ ذلك الحين لتضم أكثر من 10,000 طالب وطالبة موزعين على 13 كلية، فيما تشكل الطالبات 78% من إجمالي طلبتها، وقد تجاوز عدد خريجيها منذ التأسيس 40,000 خريج. وتعمل الجامعة، بصفتها مؤسسة غير ربحية، في بيئة تفرض فيها قيود الحركة وتعطل العملية التعليمية تحديات مستمرة أمام الطلبة والمؤسسة على حد سواء. وفي مواجهة ذلك، رسخت الجامعة نهجًا يربط الاستدامة برسالتها الأكاديمية والمجتمعية، بحيث تمتد ممارساتها من التعليم والبحث العلمي إلى خدمة المجتمع وإدارة الحرم الجامعي. وينسجم هذا التوجه مع رؤيتها المؤسسية التي تضع الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة محليًا وإقليميًا وعالميًا ضمن أولوياتها.

ويبرز هذا النهج في حرص الجامعة على توسيع فرص الالتحاق بالتعليم، لا سيما للطلبة الذين تحول ظروفهم العملية أو الجغرافية دون الانتظام في الدراسة التقليدية. ويتيح البرنامج الدراسة يومي الجمعة والسبت، ليلائم ظروف الطلبة العاملين والقادمين من المناطق البعيدة وأصحاب الالتزامات الأسرية، ويخدم نحو 700 طالب وطالبة. وقد صُمم البرنامج للتغلب على العوائق الأكاديمية واللوجستية التي تحد من قدرة الطلبة على مواصلة تعليمهم الجامعي. كما واصلت الجامعة تقديم الدعم الأكاديمي للطلبة الذين تأثرت دراستهم بالأوضاع في قطاع غزة منذ أكتوبر 2023، حيث استفاد نحو 500 طالب وطالبة من أدوات التعليم الإلكتروني والإرشاد الأكاديمي. وإلى جانب ذلك، يستفيد 2,086 طالبًا وطالبة من برامج المساعدات المالية، فيما يوفر مختبر بريل خدمات مساندة لنحو 35 طالبًا وطالبة من ذوي الإعاقة البصرية في كل فصل دراسي، بما يعزز فرص الوصول إلى التعليم لمختلف الفئات. ويمتد حضور الجامعة إلى شبكة واسعة من الشراكات الأكاديمية الدولية، تشمل 33 مذكرة تفاهم، و10 مشروعات دولية ممولة، و39 برنامج تبادل لأعضاء الهيئة الأكاديمية، و33 برنامج تبادل طلابي مع 14 جامعة شريكة. كما تشارك الجامعة في برامج وشبكات دولية من بينها إيراسموس+، واتحاد جامعات البحر المتوسط، والوكالة الجامعية للفرنكوفونية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وعلى الصعيد البيئي، تركز الجامعة على الإدارة الرشيدة للموارد وتحقيق أثر قابل للقياس. وتغطي الطاقة الشمسية نحو 40% من احتياجات الحرم الجامعي من الكهرباء، فيما يدعم مشروع للطاقة الشمسية بقيمة 325,000 دولار أمريكي خطط الجامعة للتوسع في إنتاج الطاقة النظيفة. كما تخضع مياه الحرم الجامعي للفحص مرتين أسبوعيًا، في حين حللت مختبرات الجامعة أكثر من 720 عينة مياه من المجتمع المحلي خلال العام الماضي، بما يسهم في خدمة الأسر والمزارعين ودعم الصحة العامة.

وتسهم أنظمة حصاد مياه الأمطار والري عالي الكفاءة في خفض استهلاك المياه، فيما تقلل الخدمات الرقمية للمكتبة من الاعتماد على المواد المطبوعة، من خلال إتاحة أكثر من 400 رسالة جامعية بصيغة إلكترونية، والوصول إلى نحو 20,000 دورية علمية إلكترونية. كما اتجه عدد من المشروعات البحثية الطلابية إلى تطوير حلول ترتبط بالاقتصاد الدائري، من بينها الطوب الحيوي والبلاستيك الحيوي القابل للتحلل والمصنوع من النشا. وتشكل المساحات الخضراء نحو 35% من أراضي الجامعة، فيما يطبق الحرم الجامعي سياسة خالية من التدخين. وتحظى خدمة المجتمع بمكانة مباشرة ضمن التجربة الأكاديمية للطلبة، إذ يلتزم الطلبة في مرحلة البكالوريوس بإتمام ما لا يقل عن 120 ساعة من العمل المجتمعي ضمن متطلبات التخرج. كما تقدم العيادة المركزية خدمات مجانية من خلال 12 عيادة متخصصة تغطي مجالات من بينها قانون العمل وحقوق المرأة وعدالة الأحداث وحقوق السكن، لتصل إلى الفئات التي قد تواجه صعوبة في الحصول على الدعم القانوني. وفي المجال الصحي، تنظم الكليات المختصة أيامًا طبية وفحوصات للكشف عن السكري وضغط الدم، إلى جانب حملات للتوعية بسرطان الثدي من خلال العيادة الصحية الجامعية، وبالتعاون مع جهات من بينها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والمستشفى الأهلي. كما يرتبط الاستثمار المجتمعي في الجامعة بنتائج عملية واضحة. فقد أسهم مشروع الوظائف الخضراء، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، في تدريب 454 خريجًا وخريجة من السنوات الدراسية الأخيرة، وحصل 130 منهم على فرص تدريب مدفوعة لمدة ستة أشهر، بما يربط التعليم في مجالات الاستدامة بفرص العمل بصورة مباشرة. وتشكل الطالبات 78.08% من إجمالي طلبة الجامعة و68.7% من طلبة الدراسات العليا، فيما تم توجيه 403,067 دولارًا أمريكيًا لدعم 102 مشروع ريادي للطلبة.

وعززت الجامعة حضورها البحثي خلال الفترة 2025-2026 بنشر 180 ورقة علمية في دوريات أكاديمية مصنفة ضمن الربعين الأول والثاني. كما تعمل الجامعة على إبقاء مجتمعها وأصحاب المصلحة على اطلاع بنتائجها الأكاديمية والمجتمعية من خلال موقعها الإلكتروني ودائرة العلاقات العامة ومنصات التواصل الاجتماعي، إذ يتابع صفحتها على فيسبوك وحدها أكثر من 107,000 شخص. وتنظم الجامعة إفصاحاتها المتعلقة بالاستدامة في إطار مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، مع الاسترشاد بالمبادئ الأساسية للمبادرة العالمية لإعداد التقارير وبلاغ التقدم الصادر عن الميثاق العالمي للأمم المتحدة. وتمثل هذه الممارسات قاعدة يمكن البناء عليها مستقبلًا للتوجه نحو مراجعة مستقلة لبيانات الاستدامة. كما خصصت الجامعة منصة إلكترونية لعرض أدائها والتزاماتها المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، إلى جانب إصدار تقارير دورية في هذا المجال.

ويكمن تميز نهج جامعة الخليل في استمراريته رغم صعوبة الظروف المحيطة بها. فمع ما تفرضه قيود الحركة وتعطل الدراسة من تحديات، واصلت الجامعة توسيع فرص التعليم، ودعم الطلبة المتأثرين، وخدمة المجتمع من خلال مختبراتها وعياداتها وبرامجها، وربط التعليم بفرص العمل والبحث العلمي. ويعكس ذلك فهمًا للاستدامة باعتبارها جزءًا من دور الجامعة ورسالتها اليومية، وليست استجابة مؤقتة للظروف أو نشاطًا قائمًا بذاته.

> تتقدم بخالص الشكر لإتاحة الفرصة لنا لاستعراض إنجازات جامعة الخليل للعام الأكاديمي 2025–2026. فعلى الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية العميقة التي تواجهها فلسطين، واصلت الجامعة مسيرتها بثبات نحو التميز في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وتعكس هذه الإنجازات صمود وتفاني وكفاءة أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية والباحثين والطلبة، الذين يواصلون العمل بإصرار لتحقيق رسالة الجامعة وخدمة المجتمع الفلسطيني. ونتوجه إليكم بجزيل الشكر والتقدير على اهتمامكم الكريم بدراسة ترشيح جامعة الخليل، وعلى تقديركم للدور المحوري الذي تؤديه مؤسسات التعليم العالي في إحداث التغيير الإيجابي وبناء مستقبل أكثر استدامة.
>
> **سعادة الأستاذة/ سوزان الجعبري**
> رئيسة مجلس أمناء جامعة الخليل

الفائز الثاني

فئة قطاع التعليم



جامعة هيريوت وات دبي

دولة الإمارات العربية المتحدة

تعود جذور جامعة هيريوت وات إلى اسكتلندا، حيث تأسست عام 1821، فيما افتتحت حرمها الجامعي في دبي عام 2005. وفي عام 2021، انتقلت الجامعة إلى مقر جديد يستوفي متطلبات التصنيف الذهبي لنظام LEED، بالتزامن مع تبني هدف الوصول إلى صافي انبعاثات تشغيلية صفرية بحلول عام 2035. وتستند توجهات الجامعة إلى أربع ركائز استراتيجية تتمثل في بناء مجتمعات مزدهرة، والتميز في البحث والابتكار، وريادة التعليم، وتعزيز الحضور العالمي للجامعة. وقد أسهم هذا النهج في خفض الانبعاثات بأكثر من 35% بين عامي 2015/2014 و2023/2022، بعد أن حققت الجامعة هدفها الأصلي بخفضها بنسبة 15% قبل الموعد المحدد بعام واحد، وذلك في 2019/2018.

وتخضع جهود الاستدامة لإشراف لجنة الجامعة للاستدامة البيئية العالمية، برئاسة نائب مدير الجامعة للاستدامة العالمية، وترفع تقاريرها مباشرة إلى الإدارة التنفيذية حول عشرة التزامات مؤسسية مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وفي عام 2025، أنشئت فرق عمل متخصصة في كل حرم جامعي لدعم تنفيذ هذه الالتزامات. وعلى مستوى دبي، أسهمت دورتان تدريبيتان عامتان في الاستدامة، نُظمتا للموظفين في عامي 2022 و2024، في إحداث تغييرات مباشرة في سياسات البلاستيك أحادي الاستخدام واستهلاك المياه والمشتريات، كما أفضتا إلى تأسيس لجنة للاستدامة ومنصة علمية للتغليف المستدام تضم اليوم أكثر من 20 جهة من القطاع الصناعي والمنظمات غير الحكومية.

وتتجسد كفاءة الموارد في تصميم وتشغيل حرم دبي من خلال أنظمة موفرة للمياه، وإنارة مزودة بحساسات إشغال، ومعدات عالية الكفاءة، وهي عناصر أسهمت في حصول الحرم على التصنيف الذهبي لنظام LEED . كما يضم المبنى منشأة على السطح لاختبار أنظمة الطاقة الشمسية ودعم أبحاث الطاقة المتجددة. وخلال أعمال تجهيز المقر، جرى تحويل 84.35% من مخلفات البناء والهدم بعيدًا عن المكبات، وهي نسبة تم التحقق منها ضمن متطلبات LEED، فيما حصلت المختبرات البحثية العاملة وفق إطار LEAF على شهادة My Green Lab الذهبية. وتواصل الجامعة تحسين كفاءة المبنى من خلال تطوير نظام إدارة المباني، واستخدام تقنيات اكتشاف الأعطال وتشخيصها، وتركيب منظمات للتدفق في شبكات المياه. كما نفذت تجربة لحلول صحية موفرة للمياه لا تتطلب الشطف بالمياه واستبدلت المناشف الورقية بمجففات أيدٍ مزودة بمرشحات HEPA . وخلال مؤتمر COP28، استقطب مركز المناخ التابع للجامعة 1,450 زائرًا من خارجها عبر 49 فعالية شارك فيها 134 متحدثًا، وأسفرت هذه الأنشطة عن 497 مادة إعلامية بلغ إجمالي وصولها 13.9 مليون شخص.

وفي مجال الصحة والسلامة، تعتمد الجامعة نظام «شيلد» الرقمي لإدارة ممارسات الصحة والسلامة والإبلاغ عن الحوادث، إلى جانب فريق للحماية تلقى تدريبًا في الإسعافات الأولية والإسعافات الأولية للصحة النفسية، وتطبيق «سيف زون» المخصص للاستجابة في حالات الطوارئ. كما تتوافق ممارسات العمل مع المرسوم بقانون اتحادي رقم 33 لسنة 2021، وتتم مواءمة الأجور مع مستويات السوق من خلال نظام حماية الأجور، إلى جانب تطبيق إجراءات صارمة للتحقق من العمر بما يضمن عدم التسامح مع عمالة الأطفال أو العمل الجبري. وتدعم منظومة النزاهة تعيين مسؤول مختص بالإبلاغ عن غسل الأموال، مع إلزام جميع الموظفين بالإبلاغ عن أي نشاط يثير الشبهة، وتوفير الحماية للمبلغين الذين يقدمون بلاغاتهم بحسن نية.

ويمثل برنامج التغليف من أجل الاستدامة أحد أبرز محاور المشاركة المجتمعية للجامعة. وقد أطلق عام 2023 بالشراكة مع جهات من بينها دبي الإنسانية، ودي إتش إل، وأكسنتشر، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لمعالجة تحديات نفايات التغليف في منطقة تنتج أكثر من 6.5 مليون طن من النفايات سنويًا. كما تتيح مسابقة تصميم التغليف للطلبة للفرق الفائزة الانتقال إلى منصات دولية، وقد قدمت دفعة عام 2024 أعمالها خلال مؤتمر COP29 في باكو. وتعد هيريوت وات الجامعة الوحيدة المدرجة في بنك بيانات الاقتصاد الدائري التابع للمجلس الأعلى للطاقة في دبي، تقديرًا لإسهامها في الأبحاث الوطنية المتعلقة بالاقتصاد الدائري. وفي مجال الإفصاح، تتبع الجامعة المعايير العالمية للمبادرة العالمية لإعداد التقارير ومتطلبات تقرير التقدم الخاص بالميثاق العالمي للأمم المتحدة. كما تقدم تقارير سنوية إلى شبكة اسكتلندا المستدامة تتناول استهلاك الطاقة والمياه وإدارة النفايات واستخدام المواد الكيميائية، فيما ينعكس تقدمها في هذه المجالات على تحسن موقعها في تصنيفات QS للاستدامة. ومع استمرار هيريوت وات في العمل نحو هدفها بتحقيق صفرية انبعاثات بحلول عام 2035، يتجاوز تطورها تحسين كفاءة الحرم الجامعي ليشمل دورًا أوسع في دعم الاقتصاد الدائري على مستوى المنطقة. ويعكس هذا التحول توسعًا في أثر حرم دبي، من إدارة بصمته التشغيلية إلى الإسهام بصورة أعمق في قضايا الاستدامة والبحث والتعاون خارج حدود الجامعة.

وتعزز هذه الجهود مكانة هيريوت وات كجامعة تربط بين إدارة عملياتها الداخلية ودورها الأكاديمي والبحثي في معالجة تحديات الاستدامة الأوسع. ومن خلال توظيف البحث والابتكار، وإشراك الطلبة والقطاع الصناعي، وتوسيع الشراكات في مجالات الاقتصاد الدائري والتغليف المستدام والعمل المناخي، تواصل الجامعة تحويل حرم دبي إلى منصة للتعلم والتجربة والتعاون. كما يسهم هذا التكامل في نقل المعرفة من البيئة الأكاديمية إلى التطبيقات العملية، وتوسيع أثر الجامعة خارج حدود الحرم الجامعي. ويدعم ذلك مسيرتها نحو تحقيق هدف صفرية الانبعاثات بحلول عام 2035، بالتوازي مع تعزيز مساهمتها في بناء حلول أكثر استدامة على مستوى المنطقة.

> في جامعة هيريوت-وات بدبي، تُعد الاستدامة ركيزة أساسية في أساليب التعليم والبحث والعمليات لدينا، مما يشكل منظومة متكاملة تقدم أثراً ملموساً. نحن نتجاوز الإدارة البيئية التقليدية من خلال مواءمة التزاماتنا العالمية مع أولويات دولة الإمارات، لدفع عجلة الابتكار، وبناء الشراكات، وتعزيز المشاركة المجتمعية. ومن خلال ريادتنا في الاقتصاد الدائري والحلول التي يقودها الطلاب والتي تحظى باعتراف عالمي، فإننا لا نقتصر على الترويج للاستدامة فحسب، بل نعمل على بحثها، وتدريسها، وقياسها، وتحقيقها من أجل المستقبل وللأجيال القادمة في جميع أنحاء المنطقة
>
> **الأستاذة/ هيذر ماكغريغور**
> نائب رئيس الجامعة ووكيلة الجامعة

فئة الشراكات والتعاون





الفائز الأول (مناصفة)

فئة الشراكات والتعاون

بلدية دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

منذ تأسيسها عام 1954، تضطلع بلدية دبي بدور رئيسي في تطوير وإدارة البنية التحتية الأساسية في الإمارة، بما يشمل شبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار والمياه المعاد تدويرها، بما يواكب النمو العمراني المتسارع في دبي. ويجسد مشروع ربط الصرف الصحي لمدينة جميرا ليفينج أحد النماذج الحديثة لهذا الدور، حيث تم توقيع اتفاقية لربط المشروع بالشبكة بالتعاون مع شركة جميرا هيلز للتطوير ذ.م.م.، بهدف ربط التطوير السكني الجديد بشبكة الصرف الصحي في دبي عبر محطة الضخ S21، مستفيدًا من الخبرات الفنية المتخصصة التي توفرها البلدية وفق المتطلبات التنظيمية المعمول بها في الإمارة.

وبموجب الاتفاقية، تتحمل شركة جميرا هيلز للتطوير جميع التكاليف المرتبطة بالمشروع، بما في ذلك التصميم والإشراف والحصول على الموافقات وأعمال الإنشاء، فيما تتولى بلدية دبي إدارة التنفيذ من خلال الاستشاري والمقاول المعينين من قبلها، وهما ILF والشيراوي على التوالي. وتمتد مدة الشراكة على 12 شهرًا، وتشمل تنفيذ1,331 مترًا من خطوط الصرف الصحي، و20 غرفة تفتيش، وإعادة تأهيل 934.2 متر من الخطوط دون حفر. ومن المتوقع عند اكتمال هذه البنية التحتية أن تخدم نحو25,000 من السكان وأصحاب الأعمال والزوار، إلى جانب توفير طاقة استيعابية للتطوير المستقبلي في المنطقة.

ويدعم المشروع الهدف 9# من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالبنية التحتية القادرة على الصمود، والهدف 11# الخاص بالمدن المستدامة، والهدف 17# الذي يعزز الشراكات الفاعلة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص. كما يتوافق مع أولويات دبي في التخطيط والتنمية، ومنها خطة دبي الحضرية 2040، وأجندة دبي الاقتصادية D33، وأجندة دبي الاجتماعية 33. وقبل توقيع الاتفاقية، أجري تقييم للاحتياجات لتحديد السعة المطلوبة للبنية التحتية ومتطلبات الربط والاحتياجات الخدمية، بما وفر أساسًا واضحًا لمرحلة التصميم. وتقوم إدارة المشروع على منظومة منظمة للحوكمة والمتابعة تجمع بين مختلف الأطراف المعنية. إذ تُعقد اجتماعات تنسيق شهرية تضم بلدية دبي والمطور والاستشاري والمقاول، إلى جانب تقارير أسبوعية حول تقدم الأعمال والبيئة والصحة والسلامة، وتحديثات فنية تصدر كل أسبوعين. كما تتم متابعة المستحقات المالية والتحقق منها وفق مراحل الإنجاز من خلال وثائق مكتب إدارة المشاريع والأنظمة المالية الذكية.

وتستخدم مؤشرات الأداء الرئيسية لمتابعة الالتزام بالجدول الزمني والجودة والميزانية. وفي حال الحاجة إلى تعديل التصميم أو نطاق الأعمال، تتيح آلية أوامر التغيير تقييم الأثر المتوقع في التكلفة والمدة قبل اعتماد أي تعديل، استنادًا إلى توصيات الاستشاري، مع توثيق هذه التغييرات في التقارير الرسمية ومراجعتها من قبل الفرق الفنية المعنية. كما تخضع الجوانب المالية للضوابط الداخلية في بلدية دبي وعمليات التدقيق المستقلة، فيما تتم مشاركة معلومات التكلفة والميزانية مع الجهات المعنية من خلال قنوات التقارير الدورية للمشروع. وامتد التنسيق إلى عدد من الجهات الخدمية والتنظيمية إلى جانب طرفي الشراكة الرئيسيين. فقد تم التعاون مع دو، واتصالات، وهيئة كهرباء ومياه دبي، وهيئة الطرق والمواصلات للحصول على شهادات عدم الممانعة اللازمة لتنفيذ أعمال الربط. كما تم تعيين ممثلين من بلدية دبي والمطور لتنسيق الجوانب الفنية والإدارية، مع توثيق التقدم والقرارات من خلال المراسلات الرسمية والتقارير الفنية ومحاضر الاجتماعات، بما يساعد على تسريع الإجراءات والحد من التأخير.

وفرض تنفيذ المشروع داخل منطقة حضرية كثيفة تحديات تتعلق بتعدد الجهات الخدمية وأصحاب المصلحة ومتطلبات التصاريح والتنسيق الميداني. وللتعامل مع هذه التحديات، قسمت البلدية الأعمال إلى مراحل واضحة، لكل منها متطلبات فنية ومواعيد محددة تتم متابعتها بصورة مستقلة. كما اختير مسار عميق ومباشر لخط الأنابيب لربطه بالشبكة الرئيسية للصرف الصحي عبر محطة الضخ S21، بدلًا من استخدام مسار سطحي أقل عمقًا كان من شأنه التسبب في قدر أكبر من الإزعاج للسكان. وعند اكتمال المشروع، صُممت البنية التحتية لخدمة مدينة جميرا ليفينج لعقود مقبلة، بما يتيح مواكبة نمو المنطقة بعد انتهاء فترة التنفيذ البالغة 12 شهرًا. ومن المتوقع أن تسهم الشراكة في تسريع تنفيذ البنية التحتية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد العامة، وتسهيل الخدمات المقدمة للسكان. ومن خلال الجمع بين الخبرات التنظيمية والفنية لبلدية دبي والتمويل الذي يوفره القطاع الخاص، يقدم المشروع نموذجًا للتعاون في تطوير البنية التحتية الأساسية بالتوازي مع التوسع العمراني الجديد.

وتمنح هذه الشراكة بلدية دبي إطارًا عمليًا لربط التخطيط طويل الأجل للبنية التحتية بآليات تنفيذ واضحة تجمع بين الخبرة الحكومية والتمويل الخاص والمتابعة الفنية المنتظمة. كما يسهم توزيع المسؤوليات، وربط التنفيذ بمؤشرات أداء محددة، والتنسيق المستمر مع الجهات الخدمية والتنظيمية في تعزيز كفاءة المشروع وتقليل المخاطر المرتبطة بالتنفيذ داخل المناطق الحضرية الكثيفة. وفي الوقت نفسه، يدعم المشروع قدرة شبكة الصرف الصحي في دبي على استيعاب النمو المستقبلي وخدمة التوسعات العمرانية الجديدة ضمن منظومة أكثر كفاءة ومرونة. ومن خلال هذا النموذج التعاوني، تواصل بلدية دبي تطوير بنية تحتية تستجيب لاحتياجات السكان والأعمال، وتدعم التخطيط الحضري المستدام، وتعزز قدرة المدينة على مواكبة متطلبات النمو على المدى الطويل، مع ترسيخ تكامل أكثر فاعلية بين التخطيط والتمويل والتنفيذ.

> "يمثل هذا التعاون مع دبي القابضة للعقارات نموذجاً عملياً للشراكة الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص لخدمة المجتمع ودعم التنمية المستدامة في دبي. فمن خلال تطوير وتحديث شبكة الصرف الصحي في منطقة مدينة جميرا ليفينج، نسعى إلى توفير بنية تحتية موثوقة ومستدامة تلبي احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية، وترفع جودة الحياة، وتدعم النمو العمراني. ونؤمن بأن تكامل الخبرات والموارد بين الشركاء يشكل أساساً لتحقيق أثر مجتمعي مستدام وتعزيز رفاهية السكان."
>
> **المهندس/ فهد أحمد العوضي**
> مدير إدارة مشاريع الصرف الصحي والمياه المعاد تدويرها

الفائز الأول (مناصفة)

فئة الشراكات والتعاون



نادي الشارقة لرياضات الدفاع عن النفس

دولة الإمارات العربية المتحدة

يعمل نادي الشارقة لرياضات الدفاع عن النفس على تنمية قدرات الأطفال والشباب من خلال رياضات الدفاع عن النفس، مع الاهتمام بصحتهم البدنية والنفسية وترسيخ قيم الانضباط والاحترام والتسامح واللعب النظيف. ومن خلال مشروع التعاون مع المدارس واستقطاب الطلبة وتمكينهم، طور النادي نموذجًا مستدامًا للتعاون مع المؤسسات التعليمية يجمع بين التدريب الرياضي وبناء الشخصية واكتشاف المواهب وتعزيز المشاركة المجتمعية. ويجمع المشروع بين النادي والمدارس الحكومية والخاصة ومجلس الشارقة الرياضي والجهات التعليمية وأولياء الأمور والرعاة ومختلف الأطراف المجتمعية المعنية. وتستمر أنشطته على مدار العام من خلال البرامج المدرسية ومراكز التدريب والمخيمات الموسمية، بما يتيح للطلبة فرصًا متواصلة لممارسة الرياضة وتطوير قدراتهم والتقدم ضمن مسار رياضي منظم.

ويمثل تسهيل الوصول إلى الأنشطة الرياضية جانبًا أساسيًا من هذا التعاون. فقد أنشأ النادي ستة مراكز تدريب في مناطق سكنية رئيسية، من بينها النوف والرحمانية والخان، بهدف تقريب فرص التدريب من الطلبة والاستفادة بكفاءة من المرافق القائمة. كما يوفر خدمة النقل الجماعي لـ406 لاعب، يمثلون 40% من أعضاء النادي، بما يسهل مشاركتهم ويدعم في الوقت نفسه وسائل تنقل أكثر كفاءة واستدامة. واستفاد من البرنامج بصورة مباشرة 1,762 لاعبًا ولاعبة من خلال التدريب الرياضي والتوعية الصحية وتنمية المهارات الحياتية، إلى جانب 682 مشاركًا في المخيمات الصيفية والشتوية، بما يضمن استمرار الأنشطة خلال العطلات المدرسية. كما يعزز النادي مبدأ الشمول من خلال إتاحة فرص المشاركة لـ45 من الأيتام بالتعاون مع مؤسسة تمكين.

ولا يقتصر البرنامج على تطوير المهارات الرياضية، بل يمنح بناء الشخصية والقيم مساحة رئيسية. فمن خلال مبادرة رياضتي، أخلاقي وقيمي، نظم النادي45 جلسة أسبوعية حول الأخلاق والقيم قبل التدريبات، استكملها بأنشطة مدرسية وبطولات رياضية. وتركز هذه الجلسات على الانضباط والاحترام والتسامح والروح الرياضية واللعب النظيف. كما وضع النادي سياسة للقيم وأخلاقيات اللعب النظيف وسجلها كملكية فكرية، بما يعزز حضور القيم ضمن عملية التربية الرياضية. ويمثل اكتشاف المواهب وتطويرها نتيجة مهمة أخرى لهذا التعاون. إذ يتم التعرف على الطلبة الذين يظهرون إمكانات رياضية من خلال البرامج المدرسية، وإدراج بياناتهم في قاعدة بيانات النادي لتمكينهم من مواصلة التطور ضمن مسار منظم. وقد أسهم هذا النهج في تحقيق8,696 ميدالية في البطولات المحلية والدولية، بما يعكس الإمكانات الرياضية التي نمت من خلال الاستمرار في العمل مع المشاركين من الفئات العمرية الصغيرة.

وتدعم المشروع منظومة واضحة للحوكمة والتواصل مع أصحاب المصلحة والتحسين المستمر. وتشمل أدوات المتابعة الاجتماعات الدورية مع المدارس، واستطلاعات أولياء الأمور، وقياس مستويات الرضا، ومؤشرات الأداء، إلى جانب منصة الإدارة الذكية التابعة للنادي. وأسهمت الملاحظات الواردة من المشاركين والجهات المعنية في اعتماد15 مقترحًا تطويريًا، فيما بلغت نسبة رضا إدارات المدارس95.7% ورضا أولياء الأمور94.7%. كما أفاد النادي بمعالجة100% من الشكاوى والملاحظات خلال أقل من 24 ساعة، بما يدعم سرعة الاستجابة ويعزز التواصل والثقة. وتشكل الصحة والسلامة جزءًا أساسيًا من تنفيذ البرنامج، حيث حقق التزامًا بنسبة 100% بمعايير الصحة والسلامة دون تسجيل أي إصابات. كما لم يسجل النادي خلال عام 2023 و 2024 أي نفقات للعلاج الطبي مرتبطة بالإصابات. وتدعم هذه الممارسات أنظمة إدارة متكاملة تتوافق مع ISO 9001 وISO 14001 وISO 45001 . ويسهم هذا التعاون في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 3 و4 و5 و10 و16 و17، من خلال الربط بين الرياضة والصحة والتعليم الجيد والشمول وتكافؤ الفرص والقيم المجتمعية الإيجابية والشراكات الفاعلة. ومن خلال جمع المدارس والأسر والمؤسسات الرياضية والمجتمع ضمن نموذج تعاون مستمر، يوظف نادي الشارقة لرياضات الدفاع عن النفس الرياضة كمساحة لتنمية جيل أكثر صحة وثقة بالنفس ووعيًا بمسؤوليته تجاه المجتمع.

وتمنح هذه الشراكة النادي إطارًا متكاملًا يربط التدريب الرياضي بالتعليم وبناء الشخصية والشمول المجتمعي، بما يوسع أثر البرنامج إلى ما يتجاوز حدود المنافسات والبطولات. ويساعد انتشار الأنشطة عبر المدارس ومراكز التدريب والمخيمات الموسمية، إلى جانب خدمات النقل وبرامج القيم والتوعية الصحية، على توفير مسار أكثر استمرارية أمام الطلبة لتطوير مهاراتهم وقدراتهم ضمن بيئة آمنة ومنظمة وقريبة من مجتمعاتهم. كما يتيح هذا النموذج اكتشاف المواهب في مراحل مبكرة وربطها بمسار واضح للتطوير، بما يعزز فرص الطلبة في الاستمرار والمشاركة وتحقيق تقدم رياضي وشخصي متوازن. وتدعم منظومة المتابعة وقياس الرضا والاستجابة للملاحظات قدرة النادي على تطوير البرنامج بصورة مستمرة والحفاظ على جودة الشراكة مع المدارس والأسر والجهات المعنية. فاعتماد مؤشرات الأداء، والاستطلاعات الدورية، والاجتماعات مع المدارس، والمنصة الذكية للإدارة يوفر قاعدة واضحة لمتابعة النتائج والاستجابة السريعة للاحتياجات والمقترحات. كما يسهم الالتزام بمعايير الصحة والسلامة، إلى جانب الأنظمة الإدارية المعتمدة، في ترسيخ بيئة أكثر موثوقية للمشاركين وتعزيز ثقة أولياء الأمور والمؤسسات التعليمية في استمرارية البرنامج وجودته. ومن خلال الجمع بين اكتشاف المواهب، وتكافؤ فرص المشاركة، وتنمية القيم، والصحة والسلامة، والتواصل المستمر مع المجتمع، يواصل نادي الشارقة لرياضات الدفاع عن النفس تطوير نموذج رياضي تربوي أكثر شمولًا واستدامة.

> في نادي الشارقة لرياضات الدفاع عن النفس، أعدنا صياغة دور الرياضة لتصبح محركاً للتنمية الشاملة من خلال التكامل بين محاور البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG). وبحوكمة مؤسسية راسخة، نضمن التميز واستدامة الأثر، واجتماعياً نتجاوز منصات التتويج لصناعة أجيال تحمل قيم التسامح والمسؤولية وتعزز جودة الحياة، وبيئياً نرسخ ثقافة الاستدامة ونغرس الوعي الأخضر في نفوس الأجيال. ونفخر بتقديم نموذج إماراتي وعربي ريادي يبرهن أن الرياضة ليست مجرد منافسة، بل قوة دافعة لبناء مجتمع مزدهر، وبيئة مستدامة، ومستقبل أكثر إشراقاً.
>
> **السيد/ محمود لطفي شعبان**
> **المدير التنفيذي لنادي الشارقة لرياضات الدفاع عن النفس**

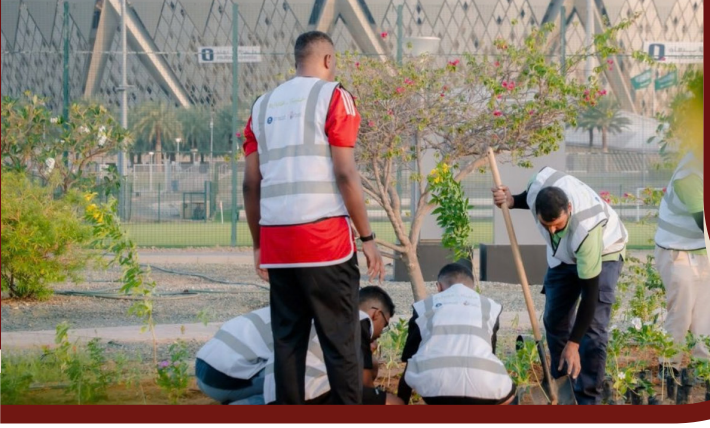

الفائز الثاني
فئة الشراكات والتعاون

جمعية أصدقاء لاعبي كرة القدم الخيرية
المملكة العربية السعودية

تعمل جمعية أصدقاء لاعبي كرة القدم الخيرية على تعزيز المسؤولية المجتمعية والمشاركة المجتمعية من خلال الاستفادة من الانتشار الواسع للرياضة وقدرتها على الوصول إلى مختلف فئات المجتمع. وتستند الجمعية إلى شبكة من العلاقات في القطاع الرياضي تشمل وزارة الرياضة، والاتحاد السعودي لكرة القدم، ورابطة الدوري السعودي للمحترفين، والأندية الرياضية، واللاعبين السابقين، والمتطوعين، ما يتيح لها حشد المشاركة المجتمعية وتنفيذ مبادرات ذات أثر اجتماعي ملموس. وانطلاقًا من هذه الشبكة، تعاونت الجمعية مع صندوق البيئة لإطلاق مبادرة رابطة البيئة، التي وظفت الفعاليات الرياضية كمنصة لنشر الوعي البيئي وتشجيع الممارسات المستدامة بين شرائح متنوعة من الجمهور.

وامتدت المبادرة على مدى عشرة أشهر، مستفيدة من الإقبال الجماهيري الكبير على المباريات لإيصال رسائل بيئية عملية بأسلوب تفاعلي. وبدلًا من تقديم التوعية البيئية كحملة منفصلة، دمجت الشراكة الأنشطة والرسائل البيئية ضمن تجربة حضور المباريات نفسها. وشُجع المشجعون على المشاركة في زراعة الأشجار وفرز النفايات وإعادة التدوير، فيما أسهم المتطوعون واللاعبون السابقون ونجوم كرة القدم في إيصال رسائل حول أهمية المسؤولية البيئية. وشملت المبادرة أربعة ملاعب رياضية رئيسية هي الأول بارك، والمملكة أرينا، ومدينة الأمير عبد الله الفيصل الرياضية، ومدينة الملك عبد الله الرياضية (الإنماء)، ونُفذت أنشطتها خلال تسع مباريات شهدت حضورًا جماهيريًا كبيرًا، من بينها مسابقات محلية ودولية بارزة. وأتاح ذلك الوصول إلى جماهير من مناطق مختلفة في المملكة، إلى جانب زوار من خارجها، فيما أسهمت التغطية الإعلامية والتواصل عبر المنصات الرقمية في توسيع نطاق الرسائل التي حملتها المبادرة.

وشكلت المشاركة المجتمعية عنصرًا أساسيًا في تنفيذ رابطة البيئة، حيث شارك 270 متطوعًا في تقديم أنشطة التوعية وإدارة الأجنحة وإرشاد الجماهير وتشجيعهم على فرز النفايات والمشاركة في الأنشطة البيئية. كما أدى اللاعبون السابقون ونجوم كرة القدم دورًا مهمًا في إيصال الرسائل البيئية، مما ساعد على الوصول إلى جماهير قد لا تتفاعل عادة مع حملات التوعية البيئية التقليدية. وحققت المبادرة نتائج بيئية ملموسة، إذ تمت زراعة أكثر من 5,980 شتلة و32 شجرة. كما شجعت أنشطة فرز النفايات وإعادة التدوير الجماهير على تبني ممارسات أكثر مسؤولية في الاستهلاك والتخلص من النفايات. ووصلت المبادرة إلى عشرات الآلاف من المشجعين من خلال الأنشطة المقامة في الملاعب، إضافة إلى جمهور أوسع عبر وسائل الإعلام والمنصات الرقمية.

واستند التنفيذ إلى توزيع واضح للمسؤوليات بين الطرفين. فقد قدم صندوق البيئة الدعم المالي، واعتمد المواد المستخدمة في التنفيذ والتواصل، وتابع مستوى التقدم نحو تحقيق الأهداف البيئية. في المقابل، تولت جمعية أصدقاء لاعبي كرة القدم الخيرية إدارة المشروع وتنفيذه، والتنسيق مع وزارة الرياضة والاتحاد السعودي لكرة القدم والأندية والمنشآت الرياضية، إلى جانب استقطاب المتطوعين وتدريبهم، والتنسيق مع اللاعبين السابقين، والإشراف على الأنشطة الميدانية والتواصل وإعداد تقارير الأثر. كما دعمت الشراكة منظومة منظمة للحوكمة والمتابعة، شملت اجتماعات تنسيق دورية، وتقارير لمتابعة التقدم، ورصدًا ميدانيًا، ومراجعات للأداء. وأتاحت هذه الآليات للطرفين تحديد التحديات وإجراء التعديلات اللازمة أثناء التنفيذ. وشملت التحسينات تطوير محتوى التوعية، وتحسين توزيع المتطوعين، واختيار مواقع أكثر ملاءمة لأجنحة التوعية وحاويات فرز النفايات. كما تمت إدارة الموارد المالية وفق إجراءات وآليات موثقة لإعداد التقارير، بما عزز الشفافية والمساءلة.

ومن خلال دمج الاستدامة في واحدة من أكثر المنصات المجتمعية تأثيرًا، أظهرت مبادرة «رابطة البيئة» كيف يمكن للتعاون أن يوسع نطاق الأثر البيئي. كما بينت التجربة أن الملاعب الرياضية يمكن أن تتجاوز دورها كمواقع لاستضافة المنافسات، لتصبح مساحات تتحول فيها التوعية إلى مشاركة فعلية، وتسهم فيها الشراكات في تشجيع أفراد المجتمع على تبني سلوكيات أكثر استدامة. وتمنح هذه الشراكة الجمعية نموذجًا عمليًا لتحويل الحضور الجماهيري للرياضة إلى مساحة فاعلة للتفاعل مع قضايا الاستدامة بطريقة مباشرة وقريبة من المجتمع. فدمج الرسائل البيئية داخل الفعاليات الرياضية، والاستفادة من حضور اللاعبين السابقين والمتطوعين والمنصات الرقمية، يساعد على نقل التوعية من إطارها النظري إلى ممارسات يشارك فيها الجمهور فعليًا.

كما يوسع هذا الأسلوب نطاق الوصول إلى فئات قد لا تكون منخرطة عادة في المبادرات البيئية، ويجعل الرياضة وسيلة أكثر فاعلية لربط السلوك اليومي بالمسؤولية تجاه البيئة. ومن خلال تنوع الأنشطة بين الزراعة، وفرز النفايات، وإعادة التدوير، والتوعية المباشرة، يصبح الجمهور جزءًا من التجربة بدل أن يكون مجرد متلقٍ للرسالة، بما يعزز فرص ترسيخ السلوكيات المستدامة بصورة أكثر استمرارية. وفي الوقت نفسه، أسهم وضوح الأدوار بين الجمعية وصندوق البيئة، وآليات المتابعة والتقييم المستمرة، في بناء شراكة قابلة للتطوير والاستفادة منها في مبادرات مستقبلية. ومن خلال الجمع بين الخبرة المجتمعية للجمعية والدعم المؤسسي للصندوق وشبكة العلاقات الواسعة في القطاع الرياضي، تقدم «رابطة البيئة» نموذجًا يمكن البناء عليه لربط الرياضة بالعمل البيئي والمشاركة المجتمعية على نطاق أوسع.

> في جمعية أصدقاء لاعبي كرة القدم الخيرية، نؤمن بأن الأثر الحقيقي يُقاس بقدرتنا على تمكين الإنسان لا بمجرد تقديم الدعم. ومن هذا المنطلق، حوّلنا الرياضة إلى منصة للتنمية المستدامة، تجمع بين التمكين، والابتكار، والشراكات، والحوكمة، لبناء مستقبل أفضل للاعبين السابقين وأسرهم، والإسهام في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وتعزيز الأثر المجتمعي المستدام.
>
> **السيدة/ أصالة الحربي**
> الرئيس التنفيذي

الفائز الثالث (مناصفة)

فئة الشراكات والتعاون



إيميرج المحدودة

دولة الإمارات العربية المتحدة

تأسست إيميرج في دولة الإمارات في أبريل 2021 كمشروع مشترك بين شركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر» ومجموعة أي دي إف، وتعمل كمنشأة تجارية مملوكة للحكومة ويقل عدد موظفيها عن 100 موظف. وتقوم شراكتها مع أدنوك للتوزيع على نموذج لاتفاقية شراء الطاقة الشمسية يتيح تنفيذ المشروع دون أن يتحمل العميل أي استثمار أولي. وبموجب الاتفاقية، تتولى إيميرج تمويل أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية على أسطح محطات الخدمة وتصميمها وتركيبها وتشغيلها وصيانتها، مع تحمل تكاليف الأصول والمخاطر المرتبطة بها.

ويُنفذ البرنامج على مراحل. فقد اكتملت المرحلة الخاصة بدبي، وشملت 28 محطة خدمة بقدرة مركبة بلغت 3.9 ميغاواط ذروة، وتولد نحو 6,200 ميغاواط/ساعة سنويًا، بما يسهم في تجنب 2,750 طنًا من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. أما مرحلة أبو ظبي، التي لا يزال تنفيذها مستمرًا، فتشمل 123 محطة، وكان أكثر من 50 منها قد دخل الخدمة خلال عام 2025. وتستهدف هذه المرحلة الوصول إلى قدرة تبلغ 22 ميغاواط ذروة وإنتاج نحو 35,000 ميغاواط/ساعة سنويًا. وعند جمع المرحلتين، يُتوقع أن يوفر البرنامج نحو 41 غيغاواط/ساعة من الكهرباء المتجددة سنويًا، وأن يتجنب أكثر من 18,500 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا عبر أكثر من 150 موقعًا. وسبقت الشراكة مجموعة من الدراسات الميدانية والتقييمات الإنشائية ودراسات الجدوى، التي أسهمت في قرار أدنوك للتوزيع اختيار إيميرج شريكًا للمشروع. واستند الاختيار إلى الدعم المالي الذي توفره «مصدر» و«أي دي أف»، وخبرة إيميرج في تنفيذ المشروعات، ومنصتها الرقمية لمتابعة الأداء، ومعاييرها في الصحة والسلامة والبيئة. وتتوزع المسؤوليات بوضوح بين أطراف الشركاء. إذ توفر أدنوك للتوزيع المواقع وتتولى التنسيق التشغيلي والتوجيه الاستراتيجي، فيما تتكفل إيميرج بالتمويل والهندسة والمشتريات والإنشاء والتشغيل الأولي والإدارة طويلة الأجل للأصول. كما تشارك طاقة للتوزيع وبلدية مدينة أبو ظبي والدفاع المدني في أبو ظبي كجهات فنية معنية بالموافقات والالتزام بالمتطلبات، إلى جانب مصنعي المعدات والاستشاريين الهندسيين ومقاولي الهندسة والمشتريات والإنشاء المشاركين في التنفيذ.

وتستند الشراكة إلى منظومة منظمة للحوكمة والمتابعة. وبحسب التقييم الذاتي الذي أجرته للشراكة، حققت أعلى درجة في جميع المحاور التي شملها التقييم، بما في ذلك تحليل الاحتياجات، وهيكل الحوكمة، وتحديد الأهداف، والتواصل مع أصحاب المصلحة، ومتابعة الأداء، وإعداد التقارير والإجراءات التصحيحية، والشفافية المالية، وتقييم النتائج. وتدعم هذه المنظومة اجتماعات توجيهية على مستوى القيادات، واجتماعات أسبوعية للتنسيق الهندسي، وجلسات مع الجهات المختصة، وإحاطات تتعلق بالصحة والسلامة والبيئة. كما تتيح منصة رقمية متابعة بيانات إنتاج الكهرباء وحالة المعدات ومؤشرات الأداء البيئي. ويخضع الأداء المالي للضوابط المنصوص عليها في العقود ولإجراءات التدقيق الداخلي، فيما تؤكد بيانات التدقيق غير المالي التخفيضات التراكمية في انبعاثات غازات الدفيئة ضمن المستندات المقدمة للبنوك. ويتوافق البرنامج مع عدد من الأولويات الوطنية والمؤسسية، من بينها استراتيجية الإمارات للحياد المناخي بحلول 2050، واستراتيجية الإمارات للطاقة 2050، واستراتيجية الاستدامة لدى أدنوك للتوزيع، والأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة. كما يدعم الهدف #7 من أهداف التنمية المستدامة من خلال توليد أكثر من 41,000 ميغاواط/ساعة من الكهرباء النظيفة سنويًا، والهدف #13 من خلال تجنب 18,500 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا. وواجه تنفيذ البرنامج عددًا من التحديات العملية، من بينها الحصول على موافقات الجهات المختصة، وربط الأنظمة بالبنية التحتية الكهربائية القائمة، ومعالجة متطلبات العزل المائي للأسطح، وتنفيذ أعمال الإنشاء في محطات خدمة تواصل عملها أثناء المشروع. وتم التعامل مع هذه التحديات من خلال التنفيذ على مراحل، وتوحيد الحلول الهندسية، والتنسيق المبكر مع الجهات التنظيمية، والتخطيط الدقيق للصحة والسلامة والبيئة. كما نُقلت الدروس المستفادة من كل مرحلة إلى المراحل اللاحقة، بما في ذلك ما يتعلق بإدارة مخاطر الإجهاد الحراري.

وتخضع نتائج كل مرحلة والدروس المستفادة منها لمراجعة رسمية، مع الاستفادة من ملاحظات أدنوك للتوزيع وإيميرج والمقاولين والجهات التنظيمية في تطوير خطط التصميم والإنشاء والصيانة للمراحل التالية. كما يمتد نطاق المستفيدين من المشروع إلى الموظفين والمقاولين والعملاء في محطات الخدمة المعنية، والجهات الحكومية الداعمة لاستراتيجية الإمارات للحياد المناخي، إضافة إلى المجتمع من خلال خفض الانبعاثات وتحسين جودة الهواء. وتمنح هذه الشراكة نموذجًا عمليًا لتوسيع استخدام الطاقة الشمسية الموزعة دون تحميل الجهة المستفيدة تكاليف استثمار أولية، مع الحفاظ على وضوح المسؤوليات وإدارة المخاطر عبر مختلف مراحل التنفيذ. كما يتيح الجمع بين التمويل الخاص، والخبرة الفنية، والمتابعة الرقمية للأداء، والتنسيق المستمر مع الجهات التنظيمية تطوير حلول قابلة للتوسع في مواقع إضافية، بما يدعم خفض الانبعاثات وتعزيز مساهمة الطاقة المتجددة في البنية التحتية التشغيلية على مستوى دولة الإمارات.

وفي الوقت نفسه، تساعد المراجعة المنتظمة للدروس المستفادة ونقلها من مرحلة إلى أخرى على تحسين كفاءة التنفيذ ورفع جاهزية المشروعات اللاحقة. ومن خلال هذا النهج، تواصل إيميرج وأدنوك للتوزيع بناء نموذج شراكة يجمع بين الأداء التشغيلي، والاستثمار طويل الأجل، والأثر البيئي القابل للقياس، بما يعزز مرونة البرنامج وقدرته على مواكبة مستهدفات الدولة في مجال الطاقة النظيفة والحياد المناخي.

> وجودنا ضمن أفضل ثلاثة مرشحين لجوائز العربية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة هو تقدير نفخر به، ويعكس ما نعمل عليه في إيميرج كل يوم: تحويل أهداف الاستدامة إلى نتائج حقيقية وملموسة. من خلال حلولنا، نسعى إلى إحداث أثر إيجابي ومستدام لعملائنا ومجتمعاتنا والمنطقة. وهذا التقدير يدفعنا للاستمرار في تحقيق المزيد والمساهمة في بناء مستقبل أكثر استدامة.
>
> **السيد/ ميشال أبي صعب**
> المدير العام

الفائز الثالث (مناصفة)

فئة الشراكات والتعاون



شركة المياه المعدنية بأولماس

المملكة المغربية

منذ تأسيسها في عام 1933، رسخت المياه المعدنية بأولماس (LEMO) حضورها في قطاع المشروبات المرطبة بالمغرب، مع اهتمام متواصل بالاستدامة والابتكار والمشاركة المجتمعية. ويعد برنامج سباق المغرب للمياه (MWR)، الذي أطلقته الشركة عام 2020 بالشراكة مع إيناكتس المغرب، أحد أبرز الأمثلة على هذا التوجه، إذ يشكل منصة وطنية تجمع جهات متعددة للعمل معًا على مواجهة تحديات استدامة المياه في المغرب. ويقوم البرنامج على توحيد خبرات وقدرات جهات وأفراد من قطاعات مختلفة حول أولوية بيئية مشتركة.

إذ تشارك فيه الجامعات ورواد الأعمال الشباب والباحثون وخبراء القطاع الخاص والمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني، من خلال ما يقدمونه من معرفة وخبرات فنية وشبكات وموارد. ويساعد هذا النموذج التعاوني على تجاوز الجهود الفردية والعمل بصورة مشتركة لتطوير حلول مبتكرة تتناسب مع الواقع المحلي وتستجيب لتحديات إدارة المياه في مناطق المغرب الاثنتي عشرة. ويظهر اتساع أثر البرنامج في حجم المشاركة والنتائج التي حققها، حيث استقطب أكثر من 7,500 شاب وشابة، وشارك فيه 120 مؤسسة للتعليم العالي، وأسفر عن تطوير 1,145 مشروعًا مبتكرًا و345 نموذجًا أوليًا، إلى جانب دعم 150 مبادرة بحثية تركز على تعزيز القدرة على مواجهة تحديات المياه والتنمية المستدامة. وتعكس هذه النتائج قدرة البرنامج على الربط بين التعليم والبحث وريادة الأعمال والخبرات المؤسسية، وإتاحة المجال أمام الأفكار لاختبارها وتطويرها وتحويلها إلى حلول أكثر نضجًا.

ويوفر «سباق المغرب للمياه» مسارات منظمة لدعم المشاركين وتطوير قدراتهم، تشمل بناء القدرات واحتضان المشروعات والإرشاد ومعسكرات الابتكار، بما يتيح للشباب العمل إلى جانب مرشدين ومتخصصين ذوي خبرة. كما توفر المسارات المخصصة للبحث وريادة الأعمال فرصًا إضافية لتبادل المعرفة والاستفادة من الخبرات المختلفة، وربط الحلول الناشئة بالجهات القادرة على دعم تطورها. ويستند البرنامج إلى إطار واضح لقياس النتائج ومتابعة التقدم. وتشمل مؤشرات الأداء مستوى مشاركة الشباب، وعدد الأفكار المطروحة، والنماذج الأولية المطورة، ومدى تطور مهارات المشاركين. كما تستخدم لوحات المتابعة والاستبيانات والتقييمات الفنية ومراجعات المرشدين والتقييمات التي تجرى في نهاية كل دورة لمتابعة الأداء من عدة جوانب، فيما تساعد آليات التواصل مع خريجي البرنامج والمتابعة اللاحقة على فهم الأثر على المدى الأطول. وتشكل آراء المشاركين وأصحاب المصلحة جزءًا من عملية تطوير البرنامج. إذ تجمع الملاحظات من خلال الاستبيانات ومراجعات جلسات الإرشاد وورش العمل والجلسات الختامية، ثم تحللها لجان الحوكمة للاستفادة منها في تحسين الدورات اللاحقة.

وقد أسهمت هذه العملية في استحداث مسارات مخصصة لريادة الأعمال والبحث. كما يجمع مهرجان الابتكار الاجتماعي السنوي أكثر من 1,000 مشارك من أصحاب المصلحة، ويوفر مساحة إضافية للحوار وتبادل المعرفة والتعلم المشترك. وتدعم الشفافية منظومة منتظمة للتواصل وإعداد التقارير تشمل اجتماعات اللجنة التوجيهية، وتقارير التقدم، ولوحات المتابعة، والنشرات الدورية، وورش العمل، والموقع الإلكتروني للبرنامج. وفي ختام كل دورة، يتم إعداد تقارير تتناول الأنشطة والأداء المالي ومؤشرات الأداء والدروس المستفادة، بما يتيح للشركاء والجهات المشرفة مراجعة النتائج وتحديد فرص التحسين. كما تؤخذ اعتبارات البيئة والمجتمع والإدارة الرشيدة في الحسبان عند اختيار الجهات المشاركة، مع التركيز على الخبرة في استدامة المياه والقدرة على مواجهة التحديات المناخية، والممارسات البيئية المسؤولة، والعمل مع الشباب، والشمول. ويساعد ذلك على جمع جهات تمتلك خبرات وقدرات متكاملة يمكن توظيفها لتحقيق الأهداف المشتركة للبرنامج.

ومن خلال سباق المغرب للمياه، وفرت المياه المعدنية بأولماس منصة تجمع خبرات متنوعة وتفتح المجال أمام الشباب للمساهمة في ابتكار حلول عملية لتحديات المياه. كما أسهمت الحوكمة المنظمة والتعلم المشترك وقياس النتائج في تعزيز التعاون بين مختلف القطاعات، ودعم القدرة على مواجهة تحديات المياه، وتشجيع الابتكار والمسؤولية المشتركة في مختلف أنحاء المغرب. وتمنح هذه المنظومة برنامج «سباق المغرب للمياه» قدرة أكبر على تحويل التعاون بين الجامعات والباحثين ورواد الأعمال والمؤسسات إلى مسار منظم لتطوير حلول مرتبطة مباشرة بتحديات المياه. ويساعد الجمع بين التدريب والإرشاد والبحث واحتضان المشروعات على نقل الأفكار من مراحلها الأولية إلى نماذج أكثر نضجًا، مع توفير فرص مستمرة للتعلم وتبادل المعرفة والاستفادة من خبرات الجهات المشاركة. كما يتيح الاعتماد على مؤشرات الأداء والمتابعة المنتظمة تقييم التقدم بصورة أوضح، وتطوير البرنامج استنادًا إلى النتائج والملاحظات المتراكمة من كل دورة.

وفي الوقت نفسه، يسهم اتساع شبكة المشاركين وتنوعها في ترسيخ المسؤولية المشتركة تجاه قضايا المياه وتعزيز مشاركة الشباب في إيجاد حلول عملية قابلة للتطوير. ومن خلال استمرار الحوار بين القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والجهات العامة والمجتمع المدني، تواصل المياه المعدنية بأولماس وإيناكتس المغرب بناء منصة تعاونية تربط الابتكار بالتنمية المستدامة، وتدعم قدرة المجتمعات على التعامل مع تحديات المياه بصورة أكثر وعيًا وتنظيمًا واستدامة على المدى الطويل.

> في جمعية أصدقاء لاعبي كرة القدم الخيرية، نؤمن بأن الأثر الحقيقي يُقاس بقدرتنا على تمكين الإنسان لا بمجرد تقديم الدعم. ومن هذا المنطلق، حوّلنا الرياضة إلى منصة للتنمية المستدامة، تجمع بين التمكين، والابتكار، والشراكات، والحوكمة، لبناء مستقبل أفضل للاعبين السابقين وأسرهم، والإسهام في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وتعزيز الأثر المجتمعي المستدام.
>
> **السيدة/ مريم بنصالح شقرون**
> الرئيسة التنفيذية ونائبة رئيس مجلس الإدارة



تقدير خاص

فئة الشراكات والتعاون

فندق ستيلا دي ماري دبي مارينا
دولة الإمارات العربية المتحدة

جعل فندق ستيلا دي ماري دبي مارينا الاستدامة جزءًا أساسيًا من عملياته، انطلاقًا من قناعته بأن تحقيق أثر بيئي واجتماعي ملموس يتطلب التعاون مع جهات تتشارك معه الأهداف نفسها. ومن خلال شبكة متنامية من الشراكات، حول الفندق التزاماته في مجال الاستدامة إلى مبادرات عملية تسهم في حماية البيئة، ودعم المجتمع، وإشراك الموظفين والضيوف في العمل الإيجابي.

ومن أبرز هذه الشراكات تعاون الفندق مع مجموعة عمل الإمارات للبيئة، الذي أسهم في تعزيز مبادراته البيئية وبرامج التوعية. وشارك ستيلا دي ماري من خلال هذا التعاون في حملة الإمارات نظيفة، حيث انضم الموظفون والمتطوعون إلى جهود جمع أطنان من النفايات والمساهمة في الحفاظ على نظافة البيئة. كما دعم الفندق جائزة الإمارات لإعادة التدوير 2025، بما يعزز الوعي بأهمية الإدارة المسؤولة للنفايات ويشجع على توسيع المشاركة في أنشطة إعادة التدوير. ومنذ عام 2022، يتعاون الفندق كذلك مع بنك الإمارات للطعام لدعم المجتمع والمساهمة في التوزيع المسؤول للغذاء. وشملت مساهماته تقديم 100 وجبة، إلى جانب التبرع بـ 50كيس دم إلى مركز دبي للتبرع بالدم. وقد أتاحت هذه المبادرات للموظفين والضيوف المشاركة في أنشطة تتجاوز حدود العمل اليومي للفندق، وتستجيب لاحتياجات المجتمع وتعزز ثقافة العطاء.

وفي مجال الحد من هدر الطعام، تعاون ستيلا دي ماري مع فيوليا ضمن مبادرة صفر هدر للطعام. ومن خلال العمل مع جهة متخصصة، طبق الفندق ممارسات تهدف إلى تقليل النفايات الغذائية الناتجة عن عملياته وتشجيع استهلاك أكثر مسؤولية. وأسهمت المبادرة في دعم الأهداف البيئية وتحسين كفاءة العمليات في الوقت نفسه. ويعكس هذا التعاون توجه الفندق نحو بناء شراكات تتجاوز الدعم التقليدي، لتسهم بصورة مباشرة في تحسين الأداء البيئي وتعزيز كفاءة استخدام الموارد. كما تساعد هذه الشراكات على تحويل أهداف الاستدامة إلى ممارسات عملية يمكن متابعة نتائجها وقياس أثرها. كما تمتد مشاركة الفندق المجتمعية إلى دعم الشمول والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. ومن خلال تعاونه مع مركز دبي لذوي الاحتياجات الخاصة، قدم الفندق حقائب للإسعافات الأولية ومواد غذائية لدعم المعرض الشتوي للمركز، في إطار اهتمامه بالمساهمة في رفاه مختلف فئات المجتمع. وتدعم هذه المبادرات منظومة واضحة لإدارة الاستدامة، تشرف عليها لجنة إدارة الاستدامة بقيادة الإدارة العليا. وتتولى اللجنة تحديد الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية ومتابعة مستوى التقدم وقياس فاعلية المبادرات، بما يساعد الفندق على تقييم شراكاته وتعزيز المساءلة وتحديد فرص التحسين المستمر.

وقد انعكست هذه الجهود في زيادة المشاركة في برامج إعادة التدوير، وخفض كمية النفايات المرسلة إلى المكبات، ورفع مستوى الوعي البيئي بين الموظفين. كما حصل الفندق على المستوى البرونزي ضمن ختم دبي للسياحة المستدامة لفئة الخمس نجوم لعامي 2024 و2025، بما يعكس استمراره في دمج الاستدامة ضمن ثقافة العمل. وتوضح تجربة ستيلا دي ماري دبي مارينا كيف يمكن للشراكات الهادفة أن تحول التزامات الاستدامة إلى نتائج عملية قابلة للقياس.

Stella Di Mare
Hotels & Resorts
Dubai

فمن خلال التعاون مع الجهات البيئية والشركاء المجتمعيين ومقدمي الخدمات المتخصصة، إلى جانب إشراك الموظفين والضيوف، طور الفندق نهجًا يجمع بين المسؤولية البيئية ورفاه المجتمع ومشاركة أصحاب المصلحة. وقد أسهمت هذه الجهود المشتركة في الحد من النفايات، وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتعزيز الوعي البيئي ودعم المبادرات الاجتماعية، مع توسيع مشاركة الأفراد في إحداث أثر إيجابي. ومن خلال مواصلة التعاون، والمتابعة المنظمة للأداء، والالتزام بتحقيق تقدم قابل للقياس، يواصل الفندق ترسيخ ثقافة الاستدامة وإبراز الدور الذي يمكن لقطاع الضيافة أن يؤديه في دعم الأولويات البيئية والاجتماعية الأوسع.

وتمنح هذه الشراكات الفندق إطارًا عمليًا يربط الاستدامة بالمشاركة الفعلية لأصحاب المصلحة، بحيث لا تظل المبادرات محصورة داخل العمليات التشغيلية، بل تمتد إلى الموظفين والضيوف والمجتمع والشركاء المتخصصين. ويساعد هذا التفاعل المستمر مع الجهات البيئية والمجتمعية على توجيه الجهود نحو قضايا واضحة مثل إدارة النفايات، والحد من هدر الطعام، ودعم الفئات المجتمعية المختلفة، مع إتاحة فرص أوسع للمشاركة والتطوع والتوعية. كما تسهم آليات المتابعة ومؤشرات الأداء التي تعتمدها لجنة إدارة الاستدامة في تحويل هذه الشراكات إلى برامج يمكن تقييم نتائجها وتطويرها بمرور الوقت.

فالمتابعة المنظمة لمستويات المشاركة، وكميات النفايات، والنتائج البيئية والمجتمعية تتيح للفندق تحديد المجالات التي تحقق أثرًا أكبر وتوجيه جهوده وموارده بصورة أكثر فاعلية. ويساعد ذلك أيضًا على تعزيز المساءلة وترسيخ ثقافة التحسين المستمر في مختلف الأقسام المرتبطة بتنفيذ المبادرات. ومن خلال استمرار التعاون مع الجهات المتخصصة وتوسيع مشاركة الموظفين والضيوف، يواصل ستيلا دي ماري دبي مارينا بناء نموذج للشراكات يجمع بين المسؤولية البيئية والمساهمة المجتمعية والكفاءة التشغيلية. ويمنح هذا التكامل الفندق قدرة أكبر على توسيع أثر مبادراته وتعزيز استمراريتها، مع إبراز الدور الذي يمكن لقطاع الضيافة أن يؤديه في تحويل الاستدامة من التزام مؤسسي إلى مشاركة عملية تسهم في تحقيق قيمة أوسع للمجتمع والبيئة.

> في فندق ستيلا دي ماري دبي مارينا، تسير الضيافة الفاخرة جنبًا إلى جنب مع التزام قوي بالاستدامة. من تقليل بصمتنا البيئية إلى دعم المجتمعات المحلية، تعكس كل مبادرة التزامنا بمستقبل أكثر إشراقًا. نحن نُلهم ضيوفنا وأعضاء فريقنا لتبني أسلوب حياة واعٍ بيئيًا من خلال الابتكار والتعليم والعمل الهادف. معًا، نُشكل غدًا أكثر خضرة—ونُقدم تجارب استثنائية اليوم مع ترك إرث من العناية للأجيال القادمة

السيد/ سايمون سمير
الرئيس التنفيذي لمصر ودولة الإمارات العربية المتحدة

تقدير خاص
فئة الشراكات والتعاون



جمعية سفانة الخيرية للخدمات الصحية بحائل
المملكة العربية السعودية

منذ تأسيسها في عام 2011 في منطقة حائل في المملكة العربية السعودية، تعمل جمعية سفانة الخيرية للخدمات الصحية بوصفها جهة غير ربحية تركز على خدمة المجتمع على تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية، والتخفيف من معاناة المرضى، وتعزيز صحة المجتمع ورفاهه. وقد طورت الجمعية على مدى السنوات نهجًا يقوم على التعاون مع مختلف الجهات، انطلاقًا من إدراكها أن تحقيق أثر صحي مستدام يتطلب تكامل الخبرات والموارد والجهود. وينعكس هذا التوجه في خطتها الاستراتيجية للفترة 2025-2029، التي تضع الشراكات وتنمية رأس المال البشري ضمن العوامل الرئيسية لتحقيق أثر طويل الأجل.

وتجسد مبادرة شراكات هذا التوجه، إذ تهدف إلى توسيع وتعزيز علاقات الجمعية مع الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية. ولا تنظر سفانة إلى هذه العلاقات باعتبارها مصدرًا للتمويل فحسب، بل تسعى إلى بناء شراكات تجمع بين الموارد المالية والخبرات الفنية والمعرفة والشبكات والقدرة على الوصول إلى المجتمع. ويتيح هذا النموذج لكل جهة أن تسهم بما تمتلكه من قدرات في خدمة أهداف صحية ومجتمعية مشتركة. وتنظم هذه العلاقات من خلال اتفاقيات استراتيجية وعقود لمشروعات مشتركة تحدد المسؤوليات والتوقعات والنتائج المستهدفة بين جميع الأطراف. كما تساعد الاجتماعات الدورية وآليات إعداد التقارير على متابعة التقدم والحفاظ على التنسيق بين الشركاء وتحديد فرص التحسين، بما يعزز الشفافية ويجعل الأطراف المشاركة أكثر ارتباطًا بالنتائج التي تحققها البرامج.

ويظهر حجم الأثر المستهدف للجمعية في خططها لعام 2025، حيث نجحت في الوصول إلى 179,155 مستفيدًا، من بينهم 150,616 مستفيدًا من البرامج الصحية و28,539 مشاركًا في مبادرات التوعية الصحية والكشف المبكر. وتتابع الجمعية أعداد المستفيدين بصورة مستمرة باعتبارها أحد مؤشرات الأداء الرئيسية، بما يتيح لها ولشركائها قياس مدى الوصول والتقدم نحو تحقيق الأهداف. كما تخضع عملية اختيار الشركاء لمجموعة من الاعتبارات التي تركز على القيمة التي يمكن لكل جهة إضافتها، سواء من خلال الدعم المالي أو الفني أو الخبرات المتخصصة أو تبادل المعرفة أو القدرة على تعزيز المشاركة المجتمعية. وتؤخذ كذلك في الاعتبار درجة التوافق مع مبادئ الشفافية والحوكمة السليمة والاستدامة، بما يساعد على بناء علاقات مرتبطة مباشرة برسالة الجمعية وأهدافها، بدلًا من أن تكون مبادرات منفصلة ومحدودة الأثر.

وتدعم هذه الجهود منظومة للحوكمة والمساءلة تشمل عمليات تدقيق خارجية مستقلة، ومعايير محاسبية معترفًا بها، وضوابط مالية واضحة. كما تشارك الجمعية البيانات المالية والتحديثات المتعلقة بالأثر بصورة منتظمة مع الجهات المانحة والجهات التنظيمية، بما يعزز الثقة ويوفر أساسًا لاتخاذ قرارات أكثر وعيًا وتوجيه الموارد بصورة مسؤولة ومواصلة تحسين الأداء.وتدرك سفانة أن استدامة أثرها تعتمد كذلك على قدرات الأشخاص الذين يقدمون خدماتها. ومن خلال مبادرة «كوادر»، تستثمر الجمعية في تطوير كوادرها من الموظفين وتعزيز مهاراتهم، بما يساعد على معالجة الاحتياجات المتعلقة برأس المال البشري ورفع قدرتها على تقديم خدمات صحية أكثر فاعلية. ويكمل هذا المسار جهودها في بناء الشراكات الخارجية، من خلال تطوير القدرات الداخلية بالتوازي مع توسع شبكة الشركاء والبرامج.

ومن خلال هذا النهج، تجمع سفانة المؤسسات الحكومية والشركات والمنظمات غير الربحية والمتخصصين والمانحين والمتطوعين وأفراد المجتمع حول أولويات صحية مشتركة. ويساعد الاعتماد على اتفاقيات واضحة، وتكامل الخبرات، وقياس النتائج، والحوكمة الشفافة، واستمرار التواصل بين الأطراف على توسيع نطاق عمل الجمعية وتعزيز فاعلية أثرها المجتمعي. وتوضح تجربة سفانة أن تحسين صحة المجتمع على المدى الطويل يصبح أكثر فاعلية عندما تتجاوز الجهات حدود العمل المنفرد. فمن خلال توحيد الموارد والقدرات المختلفة حول أهداف مشتركة، تعمل الجمعية على توسيع الوصول إلى الخدمات الصحية، ورفع مستوى الوعي في المجتمع، وبناء أساس أكثر قوة لاستدامة الأثر الاجتماعي. ومن خلال هذا النهج، تواصل سفانة توظيف الشراكات والقدرات المتكاملة لتوسيع أثرها الصحي، وتعزيز الوعي، ودعم استدامة خدماتها ومبادراتها في منطقة حائل.

الأثر الحقيقي للشراكات يظهر حين تتحول من مجرد تعاون مؤسسي إلى قدرة جماعية على الوصول إلى الناس وخدمتهم بصورة أفضل. وهذا ما تسعى سفانة إلى ترسيخه من خلال علاقات تجمع بين المعرفة المتخصصة والموارد والخبرة الميدانية، وتربط كل طرف بدور واضح ضمن هدف صحي مشترك. ومع اتساع قاعدة المستفيدين وتنوع البرامج، تصبح قيمة هذه الشراكات أكثر وضوحًا في قدرتها على دعم الاستجابة للاحتياجات الفعلية للمجتمع، ورفع كفاءة التنفيذ، وتحسين نوعية الخدمات المقدمة. وفي موازاة ذلك، تدرك الجمعية أن استدامة الأثر لا تتحقق بالشراكات الخارجية وحدها، بل تحتاج إلى مؤسسة قوية من الداخل، تمتلك الكفاءات والأنظمة والقدرة على التطور. ولهذا يأتي الاستثمار في رأس المال البشري والحوكمة والشفافية كجزء مكمل لمسار «شراكات»، بما يساعد سفانة على بناء نموذج أكثر نضجًا واستمرارية، يوسع نطاق الخدمة، ويعزز الثقة بين الأطراف، ويجعل التعاون وسيلة حقيقية لإحداث أثر صحي واجتماعي يمتد إلى ما بعد عمر المبادرة نفسها. كما يرسخ هذا التوازن بين قوة المؤسسة واتساع شبكة شركائها قدرتها على الاستجابة بصورة أكثر مرونة لاحتياجات المجتمع الصحية المتغيرة.

> نؤمن في جمعية سفانة الصحية بأن الأثر الاجتماعي المستدام يُبنى من خلال الشراكات والمسؤولية المشتركة والالتزام بتحسين جودة حياة المجتمع. ومن هذا المنطلق، نعد المسؤولية الاجتماعية نهجًا استراتيجيًا لصناعة قيمة مستدامة. ومن خلال التعاون مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومقدمي الرعاية الصحية والمنظمات غير الربحية، نحول الاحتياجات الصحية إلى حلول مستدامة وأثر قابل للقياس. ويجسد ترشح الجمعية ضمن أفضل ثلاثة متنافسين في فئتي الشراكات والتعاون وقطاع المنشآت الاجتماعية قوة التكامل والعمل نحو مستقبل أكثر استدامة.
>
> **السيد/ أحمد سعود ناصر الشمري**
> **الرئيس التنفيذي**



تقدير خاص

فئة الشراكات والتعاون

شركة فارنك للخدمات ذ.م.م.

دولة الإمارات العربية المتحدة

تأسست شركة فارنك للخدمات في دولة الإمارات عام 1980، وتطورت لتصبح شركة متخصصة في إدارة المرافق تضم أكثر من 500 موظف. وخلال السنوات الأخيرة، بنت فارنك شراكة مستمرة مع مجموعة عمل الإمارات للبيئة في مجال إدارة الانبعاثات والعمل المناخي. ومن خلال هذه الشراكة، تعمل المجموعة على التعريف بخدمات فارنك لإدارة الكربون عبر شبكة أصحاب المصلحة لديها، وإحالة الجهات المهتمة إلى فارنك، التي تتولى بدورها قياس البصمة الكربونية لانبعاثات النطاقات الأول والثاني والثالث، والتحقق من البيانات وإعداد التقارير وتحديد مصادر الانبعاثات الأعلى واقتراح مجالات التحسين من خلال منصة كربون تك (CarbonTek)، فيما تصدر شهادات التقييم بصورة مشتركة بين الطرفين. وتطورت هذه الشراكة تدريجيًا على مدى عدة سنوات، ولم تقتصر على مبادرة واحدة. ففي عام 2019، دعمت فارنك مجموعة عمل الإمارات للبيئة في تنظيم فعالية محايدة كربونيًا من خلال تعويض 5.83 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وفي نوفمبر 2022، شاركت قيادة المجموعة في دعم إطلاق منصة «كربون تك». ثم توسع التعاون في مايو 2023 ليشمل إجراء تقييم رسمي للبصمة الكربونية لعمليات مجموعة عمل الإمارات للبيئة عن عام 2022، إلى جانب إتاحة منصة «كربون تك» لشبكة المجموعة من الاعضاء. وفي سبتمبر 2025، أطلقت فارنك إمارات كربون (Emirates Carbon) كمبادرة تقودها الشركة لتوفير أدوات لحساب الانبعاثات، وحلول موثوقة لتعويض الكربون، وشهادات الطاقة المتجددة الدولية (I-REC) الصادرة في دولة الإمارات. وفي ديسمبر من العام نفسه، أصبحت فارنك مزودًا معتمدًا لشهادات I-REC.

وجاء اختيار مجموعة عمل الإمارات للبيئة شريكًا استنادًا إلى شبكتها الواسعة في دولة الإمارات، التي تضم الشركات والمؤسسات التعليمية والمؤسسات الحكومية والمتطوعين ومختلف فئات المجتمع، إلى جانب توافق رسالتها البيئية مع أهداف فارنك في إدارة الكربون والعمل المناخي. وتتوزع الأدوار بوضوح بين الطرفين، حيث تتولى فارنك الجانب التنفيذي والفني، بما يشمل قياس الانبعاثات وفق بروتوكول غازات الدفيئة، والتحقق من البيانات، وإعداد التقارير، وتقديم توصيات التحسين. في المقابل، توظف مجموعة عمل الإمارات للبيئة شبكتها في أنشطة التواصل والتثقيف البيئي وزراعة الأشجار وحملات الحد من النفايات. أما «إمارات كربون»، فتعمل كمنصة تقودها فارنك لتوفير أدوات حساب الانبعاثات والأرصدة الكربونية وشهادات I-REC، وليست جهة خارجية مستقلة عن الشركة.

وتستند الشراكة إلى منظومة واضحة للحوكمة والمتابعة. ووفق التقييم الذاتي الذي أجرته للشراكة، حققت أعلى درجة في جميع المحاور التي شملها التقييم، بما في ذلك تحليل الاحتياجات، وهيكل الحوكمة، وتحديد الأهداف، والتواصل مع أصحاب المصلحة، ومتابعة الأداء، وإعداد التقارير والإجراءات التصحيحية، والشفافية المالية، وتقييم النتائج. وتتولى فارنك مسؤولية التقييمات الفنية والتحقق من البيانات، فيما تشرف مجموعة عمل الإمارات للبيئة على التواصل مع أصحاب المصلحة وتوسيع نطاق البرامج. كما تستند المخرجات المتعلقة بالانبعاثات إلى مبادئ معترف بها ضمن بروتوكول غازات الدفيئة، مدعومة بمصادر بيانات موثقة وسجلات رقمية تتيح تتبع عمليات المراجعة عبر منصة «كربون تك». وتخضع المعاملات المالية، بما في ذلك التعاملات المرتبطة بالأرصدة الكربونية وشهادات I-REC، لإجراءات فارنك المعتمدة في الشؤون المالية والمشتريات والتدقيق الداخلي. ويتوافق التعاون مع استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050، والأجندة الخضراء لدولة الإمارات 2030، وسياسة الإمارات للاقتصاد الدائري، إذ يساعد المؤسسات على قياس انبعاثات النطاقات الأول والثاني والثالث، ثم التعامل مع الانبعاثات المتبقية من خلال حلول كربونية موثوقة وشهادات الطاقة المتجددة الدولية. كما يدعم الهدف #13 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالعمل المناخي، والهدف #12 الخاص بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والهدف #17 المتعلق بالشراكات، إلى جانب الهدف #4 من خلال أنشطة التثقيف البيئي وبناء القدرات. وواجهت الشراكة عددًا من التحديات، من بينها تفاوت جودة بيانات الانبعاثات، واختلاف مستويات المعرفة بإدارة الكربون بين الجهات المشاركة، والحفاظ على استمرار تفاعل مجموعات متنوعة من أصحاب المصلحة. وتم التعامل مع هذه التحديات من خلال تقديم الدعم في التحقق من البيانات، وتبسيط المواد التوعوية، وتحديد مسؤوليات كل طرف بوضوح، وتنفيذ الأنشطة على مراحل. وفي الحالات التي لم تكن فيها البيانات مكتملة، تم توثيق الافتراضات المستخدمة بدلًا من تأجيل مشاركة الجهات المعنية.

ويتسع نطاق المستفيدين ليشمل مجموعة عمل الإمارات للبيئة نفسها، التي حصلت على تقييم كامل للبصمة الكربونية لعملياتها، إلى جانب أعضائها من الشركات والمدارس والجامعات والجهات الحكومية والمتطوعين الأفراد الذين تصل إليهم أنشطة التثقيف البيئي والتوعية بالحد من النفايات وزراعة الأشجار. كما يشمل المستفيدين الشركات والأفراد الذين يستخدمون أدوات حساب الانبعاثات وحلول التعويض التي توفرها منصة إمارات كربون. ومن خلال خدمات قياس البصمة الكربونية، والتوسع المرحلي للشراكة منذ عام 2019، ومنظومة الحوكمة المنظمة، والارتباط بالمستهدفات الوطنية لخفض الانبعاثات، رسخت فارنك ومجموعة عمل الإمارات للبيئة تعاونًا مستمرًا في مجال إدارة الكربون، فيما أسهم إطلاق «إمارات كربون» في توسيع نطاق هذه الجهود والوصول إلى فئات إضافية من المؤسسات والأفراد. وبهذا، لم يعد التعاون مقتصرًا على قياس الانبعاثات أو إعداد التقارير، بل أصبح مسارًا عمليًا يساعد الجهات على فهم بصمتها الكربونية واتخاذ خطوات أكثر وعيًا في التعامل معها. ومع استمرار تطوير الأدوات الرقمية وتوسيع نطاق الوصول إلى المؤسسات والأفراد، تتعزز قدرة هذه الشراكة على دعم العمل المناخي بصورة أكثر انتظامًا وقابلية للقياس.

> في فارنك، نُعدّ الاستدامة جزءاً أساسياً من طريقة قيادتنا لأعمالنا وتشغيلها وتطويرها. ونحن ملتزمون بحماية موظفينا، وتقليل آثارنا البيئية، وتعزيز الحوكمة الأخلاقية، ودعم المجتمعات التي نخدمها. ومن خلال الجمع بين التكنولوجيا الذكية، والممارسات المسؤولة، والإجراءات القابلة للقياس، نساعد عملاءنا على تحسين الأداء وتسريع خفض الانبعاثات. وطموحنا واضح: أن نقود بالقدوة ونسهم بفاعلية في تحقيق أهداف دولة الإمارات للحياد المناخي والاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة.
>
> **السيد/ ماركوس أوبرلين**
> الرئيس التنفيذي للمجموعة

نبذة عن
الشركات الراعية



الرعاه الفضيون

شركة ماكدونالدز الإمارات

تعمل شركة الإمارات للوجبات السريعة، المالكة والمشغلة لمطاعم ماكدونالدز في دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ عام 1994، وقد رسخت حضورها باعتبارها جزءًا محليًا فاعلًا في المجتمع، مع التزام واضح بالمسؤولية والريادة في قطاع مطاعم الخدمة السريعة. وتولي ماكدونالدز الإمارات اهتمامًا مستمرًا بالاستدامة وحماية البيئة، وهو ما تجسد في شراكتها الممتدة مع مجموعة عمل الإمارات للبيئة، والتي أثمرت عن عدد من المبادرات البيئية، من بينها «نزرع من أجل مستقبل أكثر اخضرارًا»، و«الإمارات نظيفة»، وحملة جمع علب الألمنيوم، وأسهمت جميعها في إحداث أثر إيجابي على البيئة المحلية. كما تعد ماكدونالدز الإمارات من الأعضاء المؤسسين للشبكة العربية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

وفي إطار جهودها المتواصلة للحد من أثرها البيئي، أطلقت ماكدونالدز الإمارات في يوليو 2011 برنامج الديزل الحيوي بهدف خفض بصمتها الكربونية. ومن خلال هذا البرنامج، يتم جمع زيت الطهي المستخدم من جميع مطاعمها في مختلف أنحاء دولة الإمارات وتحويله إلى ديزل حيوي بنسبة 100%، ليُستخدم بعد ذلك في تشغيل أسطولها اللوجستي. وقد أسهم البرنامج حتى اليوم في تجنب أكثر من 30 مليون كيلوغرام من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. كما تبنت ماكدونالدز الإمارات حلول تغليف أكثر مراعاة للبيئة في مختلف أنحاء السوق، حيث استبدلت عددًا من المنتجات البلاستيكية ببدائل أكثر استدامة، من بينها أدوات التحريك الخشبية، وأدوات المائدة الخشبية، والمصاصات الورقية، في خطوة تعكس توجهها المستمر نحو تقليل الاعتماد على البلاستيك وتعزيز الممارسات البيئية المسؤولة في عملياتها.

شركة الصين الحكومية للهندسة الإنشائية في الشرق الأوسط

中建中东
CSCEC MIDDLE EAST

دخلت شركة الصين الحكومية للهندسة الإنشائية في الشرق الأوسط، التابعة بالكامل لمجموعة CSCEC، سوق دولة الإمارات عام 2003، وسُجلت رسميًا في دبي عام 2005. وخلال أكثر من عقدين، أصبحت من أبرز المقاولين الدوليين في المنطقة، مع عمليات في دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية والكويت وقطر وسلطنة عُمان والبحرين. وتشمل أعمالها الإسكان، والبنية التحتية المدنية والعامة، والأعمال الميكانيكية والكهربائية والصحية، والبنية التحتية الرقمية والذكية، والمنشآت الفولاذية والاستثمار.

وقد حصلت الشركة على عقود بقيمة 19.6 مليار دولار أمريكي، وحققت إيرادات بلغت 11.5 مليار دولار، ونفذت أكثر من 140 مشروعًا شملت الفنادق والمستشفيات والمطارات ومراكز البيانات والجسور والسكك الحديدية. كما أنجزت 17 برجًا يتجاوز ارتفاعها 200 متر، و4,500 فيلا، و22,000 شقة، إضافة إلى 600 كيلومتر من الطرق، و207 جسور، و152 كيلومترًا من خطوط السكك الحديدية.

وحصدت الشركة أكثر من 110 جوائز عالمية، من بينها جائزة الشيخ خليفة للامتياز وجائزة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال، كما فازت بجائزة السلامة الدولية من مجلس السلامة البريطاني لستة أعوام متتالية. ومن خلال برنامج «UpWeBuild»، أسهمت في توفير 350,000 فرصة عمل، وحصلت على جائزة تقدير، إلى جانب إنجازات ضمن الجائزة العربية للمسئولية الاجتماعية و الاستدامة على مدى خمسة أعوام، بالتوازي مع دعم التنمية المستدامة والابتكار في إطار «استراتيجية 361».

الخاتمة

تكشف الدورة التاسعة عشرة من الجائزة العربية للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة عن مجموعة من الاتجاهات الواضحة التي تنسجم إلى حد كبير مع التحولات التي يشهدها العالم في مجال الاستدامة. فبحسب تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول استدامة الشركات لعام 2025، تصدرت خمس موضوعات قائمة المخاطر المرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة المؤسسية عالميًا، وهي:

1. إدارة الطاقة،
2. أمن البيانات،
3. مشاركة الموظفين والتنوع والشمول،
4. تصميم المنتجات وإدارة دورة حياتها،
5. أخلاقيات الأعمال.

وليس من قبيل المصادفة أن تتكرر هذه الموضوعات ضمن أولويات الاستدامة في عدد كبير من طلبات المشاركة المقدمة للجائزة.

ويعكس ذلك أيضًا الدور الذي تؤديه الجائزة في التعلم وبناء القدرات. ففي عام 2026، سبق لما يقارب نصف إجمالي المتقدمين المشاركة في دورة واحدة أو أكثر من الدورات السابقة. وقد أشار المشاركون إلى أن تجربتهم مع الجائزة ساعدتهم على التعرف بصورة أوضح على الفجوات في ممارساتهم، إلى جانب نقاط القوة التي يمكن البناء عليها. كما أسهم التقييم الذاتي والملاحظات التفصيلية والتوصيات التي تقدمها لجنة التحكيم لكل مشارك في نهاية الدورة في جعل الجائزة أكثر من مجرد برنامج للتكريم، لتصبح منصة تعلم فريدة تساعد المؤسسات على تطوير ممارساتها المستدامة وعملياتها بصورة مستمرة.

وقد شهدت الدورة التاسعة عشرة انخفاضًا في إجمالي عدد المشاركات مقارنة بالدورة السابقة، في ظل التوترات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة والصراع العسكري الذي أثر سلبًا في عدد من دولها. وعلى الرغم من مشاركة عدد أقل من الدول في عام 2026 مقارنة بعام 2025، فإن عدد القطاعات التي مثلها المشاركون تجاوز ما سجل في العام الماضي. ويعكس ذلك ما أظهرته المؤسسات من التزام وجهد وقدرة على الاستمرار، ومدى جديتها في دفع رؤيتها نحو تنمية مستدامة ومنخفضة الكربون.

كما أشار تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لعام 2025 إلى أن نسبة القيمة السوقية العالمية التي تغطيها الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة ارتفعت من 86% إلى 91% بين عامي 2022 و2024. وحتى في الدول التي لا تفرض الإفصاح عن الاستدامة، تواصل أعداد كبيرة من الشركات إصدار تقارير حول المخاطر والفرص المرتبطة بها، مدفوعة باهتمام المستثمرين بفهم أثر القضايا البيئية والاجتماعية على الأداء المالي للشركات.

وقد ظهر هذا التوجه بوضوح بين المشاركين في الجائزة. فعلى الرغم من انخفاض عدد المشاركات، شهد هذا العام مرة أخرى تقديم عدد كبير من تقارير الاستدامة عالية الجودة. واستندت النسبة الأكبر منها إلى مراجع معترف بها دوليًا أو وطنيًا أو على مستوى القطاعات، بما في ذلك المعايير والأطر ومدونات الممارسات. كما ذهبت العديد من الجهات خطوة أبعد، من خلال إخضاع البيانات غير المالية الواردة في تقاريرها إلى تدقيق خارجي مستقل.

ورغم الضغوط والتحديات الراهنة، واصلت المؤسسات توجيه مواردها وقدراتها نحو تحقيق أهداف البيئة والمجتمع والحوكمة، والاستفادة منها في تعزيز التميز المؤسسي وتحقيق أثر مجتمعي طويل الأجل. وكما قال مايكل بورتر: القيمة المشتركة ليست مسؤولية اجتماعية أو عملًا خيريًا أو حتى استدامة، بل هي نهج جديد لتحقيق النجاح الاقتصادي. وهي ليست على هامش ما تقوم به الشركات، بل في صميم أعمالها.

وقد أظهر الفائزون في هذه الدورة أن الاستدامة لم تعد عنصرًا إضافيًا في عمل المؤسسات، بل أصبحت ضرورة يومية لا يمكن من دونها الحفاظ على الأداء على المدى الطويل أو تسريع تحقيق الأثر. وهذا ما تؤكده النماذج المشاركة في الدورة التاسعة عشرة، حيث باتت أهداف الاستدامة أكثر ارتباطًا بالقرارات المؤسسية، وكفاءة الأعمال، وقدرة المؤسسات على الاستجابة للتحديات وتحقيق قيمة مستمرة للمجتمع والاقتصاد والبيئة.

إن محتويات هذا الكتاب و جميع المواد المنشورة فيه تعود ملكيتها إلى الشبكة العربية للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات (ACSRN)، و تتمتع بالحماية بموجب حقوق النشر و التأليف و حقوق الملكية الفكرية. لا يسمح بنسخ أو نشر أو تحميل أو تخزين (في أي وسيط) أو توزيع أو تعديل أو تغيير هذا الكتاب بشكل أو بأي شكل من الأشكال و لأي غرض مهما كان بشرط الحصول على إذن خطي مسبق من الشبكة العربية للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات و الإعتراف بالمصدر عند نشره.

و ينبغي أن توجه الطلبات لأذونات الإستخدام إلى: admin@arabiacsrnetwork.com
لمزيد من المعلومات يرجى زيارة: www.arabiacsrnetwork.com
جميع الحقوق محفوظة للشبكة العربية للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات 2026©.

تنظيم

الشبكة العربية للمسؤولية الإجتماعية للمؤسسات
Arabia CSR Network©

الرعاه الفضيون

الشريك البيئي

المؤسسات الداعمة

الشركاء الإعلاميين الرسميين

الإعلاميون المتعاونون

هذا الحدث محايد كربونيا بدعم من شركة

جميرا 1، دولة الإمارات العربية المتحدة، فيلا رقم 68 JMR - 117a، ص. ب: 112101 دبي

+971 (4) 344 8120 +971 (4) 344 8677

admin@arabiacsrnetwork.com www.arabiacsrnetwork.com

@arabiacsr

مطبوع على ورق معاد تدويره 100٪